الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- أعمال إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان («عقيدة الضاحِيَة» نموذجاً)
- البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأميركية الجديدة
- الطاقة المتجددة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الثمانون – نيسان/أبريل 2012

ثروة البرّ والبحر

إنّ النفط والغاز أصبحا شريان الحياة ورهان المستقبل القريب في حوض إقليم المشرق Levant Basin Province شرقي البحر الأبيض المتوسط (الذي يمتد من لواء الإسكندرون إلى جنوب قطاع غزة، أي في المياه المقابلة لسواحل تركيا وسورية ولبنان وفلسطين المحتلة وقبرص). وإسرائيل سبقت غيرها من دول المنطقة في استشراف المستقبل ووضع المخططات لتوفير مصادر الطاقة لأجيالها القادمة.

لقد بات من الضروري السير قدمًا من دون أي إبطاء، في مسألة البحث والتنقيب عن مكامن النفط والغاز في لبنان، سواء أكان ذلك في البرّ أم في البحر. فقد ظهرت البشائر النفطية الأولى في بداية القرن العشرين مع تسارع حمّى النفط في شبه الجزيرة العربية. وتم حفر الآبار الأولى في لبنان بين منتصف الأربعينيات والعام ١٩٥٥، إلا أن هذه الآبار وإن أعطت بعض الدلائل النفطية فإنها لم تكن منتجة بالقدر المرغوب. وعلى الرغم من ذلك استمرت الدراسات والتنقيبات النفطية بوتيرة متباعدة وغير منتظمة. فقامت شركة نفط العراق في منتصف الأربعينيات ببعض أعمال الحفر والتنقيب على مقربة من الشواطئ الشمالية. وبعد ذلك بعشر سنين جرت أعمال مماثلة من قبل بعض الشركات في البقاع. وبعدها أعمال أخرى في الجنوب في مطلع الستينيات، إلى أن كانت أعمال مسح للساحل اللبناني أنجزتها إحدى الشركات البريطانية في مطلع هذا القرن، تبعتها شركة نروجية استخدمت ما لديها من خبرة فريدة في التنقيب عن النفط في المناطق البحرية. وأعطت أعمال المسح انطباعًا إيجابيًا حول إمكان وجود النفط والغاز قبالة الساحل اللبناني. وتعززت هذه الفرضية مع ظهور النفط في سورية وفي فلسطين المحتلة. وتأكدت لاحقًا مع اكتشاف حوض إقليم المشرق شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومن المرتقب أن تكون الكمية الأكبر من النفط والغاز موجودة ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، نظرا إلى أن لبنان يتوسّط جغرافيا الحوض المذكور.

وتستدعي معالجة مسألة تعيين الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان مطالبة الأمم المتحدة بخط أزرق بحري على غرار الخط الأزرق البري المعمول به حاليًا، بما يفتح الطريق لأن يخطو لبنان خطوات عملية نحو تأكيد حقوقه في ثروته النفطية والغازية الموجودة في منطقته الاقتصادية الخالصة. وهنا لا مناص من التفاهم مع سوريا وقبرص خصوصًا لإجراء التعيين اللازم. فقد عقدت قبرص عددًا من الاتفاقيات البحرية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل قد تكون مضرّة بمصالح لبنان، ممّا يستدعي تكثيف المباحثات الجارية بين لبنان وقبرص، وصولًا إلى توقيع اتفاق نهائي بين الجانبين، يكفل حماية الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان. ويظهر أن السلطات القبرصية قد أبدت تجاوبًا واضحًا حول هذا الموضوع، كما أكدت مؤخرًا أنها لا ترغب في أن يشكل أي اتفاق بينها وبين إسرائيل اعتداءً على ثروات لبنان وموارده البحرية.

وكل تصريح لبناني لاستثمار ثرواته النفطية والغازية يُقابل بتهديد ووعيد عسكري إسرائيلي. وهذا التهديد نابع من العقيدة الصهيونية التي تقوم على الإستحواذ على كلّ ثروات الجوار الجغرافي ومنها مصادر الطاقة، لأنّ الغاز أمر حيوي بالنسبة إلى إسرائيل، ولأن العديد من المشاريع النفطيّة ما زال في أدراج حكومتها.

والمنهجية العلمية هي السمة البارزة للقرن الحادي والعشرين. وهي تقتضي الإعتماد على التخطيط الواعي والمدروس. ولبنان في أمسّ الحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات والشركات النفطية العالمية للكشف والتنقيب واستخراج ثرواته النفطية والغازية، وبالتالي لا بدّ من الإسراع في تهيئة المناخات الاستثمارية الملائمة لهذه الشركات، سواء أكانت قانونية أم مالية أم أمنية.

وإذا كان الصراع اللبناني – الإسرائيلي صراع حدود ووجود في آن معًا، فالنفط والغاز أصبحا عنوان هذه الحدود وروح هذا الوجود، والدفاع عن الروح يتطلب تضافر جهود كلّ اللبنانيين.

والخلاصة أنّ الإنتصار في معركة النفط والغاز لا يأتي من الأرض أو البحر ولا يهبط من السماء، وإنما هو ثمرة تمسك اللبنانيين بحقهم التاريخي، وعقد إراداتهم على صون مصلحة الوطن وضمان مستقبل أجياله.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني	:	*tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر	:	3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
		في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الثمانون – نيسان/أبريل 2012

أعمال إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان («عقيدة الضاحية» نموذجًا)
..... د. طارق المجذوب 5

البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأميركية الجديدة
..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 43

الطاقة المتجددة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية
..... العقيد الركن الياس أبو جوده 75

ملخصـــات ..... 123 - 121

أعمال إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان
(«عقيدة الضاحِيَة» نموذجًا)

د. طارق المجذوب *

مقدّمة

منذ «توقُّف الأعمال القتاليّة بشكل تام»[1] في الرابع عشر من شهر آب/أغسطس 2006، عمدت دوائر التخطيط الاستراتيجي في إسرائيل[2] إلى دراسة التقصيرات أو الثُغر الميدانيّة والأمنيّة والعسكريّة التي برزت خلال حرب لبنان الثانية[3] (مثل استنفاد بنك الأهداف اللبناني وفشل الخطط العسكريّة القتاليّة وهشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية)،

1- هي العبارة المُستخدمة في البند 2 من قرار مجلس الأمن الرقم 1701 تاريخ 2006/08/12. ولا بدّ هنا من أن نُشير إلى أنّه تمّ، العام 1949، توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان. وجميع الفقهاء يؤكّدون أنّ الأثر الأساسي للهدنة يتجلّى في إيقافها، وبشكل موقَّت، العمليات الحربيّة من دون وضع حدّ لحالة الحرب التي تبقى قائمة مع جميع نتائجها القانونيّة إلى أن تُعقد معاهدات الصلح بين الأطراف المُتنازعة. راجع حول هذا الموضوع: كتاب د. محمد المجذوب، «**الإعتراف بإسرائيل من خلال التسوية**»، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 27-35.

2- إعتبرنا إسرائيل، في هذا البحث، تجاوزًا، دولة من دول العالم التي انضمّت إلى عضويّة الأمم المتحدة في 11 أيّار/مايو 1949، وصدَّقت، منذ ذلك التاريخ، على بعض المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة، وذلك على الرغم من إيماننا بأنْ ليس لإنشاء إسرائيل أي أساس أو سند قانوني، لا في صكّ الانتداب، الذي صدَّق عليه مجلس عصبة الأمم في 1922/7/24 ووُضِع موضع التنفيذ في 1923/9/29، ولا في قرار التقسيم 181 (II) تاريخ 1947/11/29.

3- المقصود بحرب لبنان الثانية في المصطلح الإسرائيلي، حرب تموز/يوليو 2006.

* دكتوراه في القانون وبكالوريوس في الهندسة

وشرعت من ثمّ بوضع «عقيدة دفاعيّة جديدة»[4] ترسم نهج الجيش في حروبه المُقبلة[5].

وفي 2008/10/3 دعا قائد المنطقة العسكرية الشمالية آنذاك، اللواء غادي أيزنكوت، إلى تدمير أي قرية لبنانيّة يتمّ منها إطلاق النار على إسرائيل. «أنا أُسمّي ذلك عقيدة الضاحية[6] (أو استراتيجيا الضاحية أو نهج الضاحية). إنّ ما حدث في الضاحية الجنوبيّة لبيروت، خلال حرب لبنان الثانية في العام 2006، هو ما سيحدث أيضًا في أي قرية (لبنانيّة) يُطلق منها النار على إسرائيل. سنُفعِّل ضدّها قوّة غير مُتكافئة (أو مُتناسبة)، وسنُلحق بها ضررًا ودمارًا هائلين. إنّ الحديث، من جانبنا، يدور على قواعد عسكريّة، لا على قرى مدنيّة»[7]. وعند سؤاله عن وجود توصية لهيئة الأركان العامة والمؤسَّسة السياسيّة بإنزال أقصى عقوبة بأي قرية لبنانيّة تُطلق منها النيران على إسرائيل، أجاب: «هذه ليست توصية. إنها خطة، وقد أُقرَّت»[8]. و«إذا ما أُطلقت النيران من داخل القرى الشيعيّة في لبنان فإنّ أوامر القيادة هي إطلاق نيران تدميريّة للغاية... إنّ حزب الله يُدرك جيدًا أنّ قيامه بإطلاق

4- المقصود بـ «العقيدة الدفاعيّة الجديدة» في المصطلح الإسرائيلي، هو عقيدة الجيش الهجوميّة الجديدة. فكما هو معلوم فإنّ التسمية الرسمية للجيش في إسرائيل هو جيش الدفاع الإسرائيلي (تْساحال)، على الرغم من كونه هجوميًا بامتياز. ومضمون هذه العقيدة الجديدة، وفق المعلّق السياسي والعسكري الإسرائيلي، عوفر شيلح، هو أنّ تتصرَّف إسرائيل باعتبارها «دولة هوجاء» تواجه «أعداء يعتنقون إستراتيجيّة الإستنزاف وإطلاق النار عن بعد». وبعبارة أخرى، على إسرائيل «أن تردّ (على مصادر إطلاق النار) بشنّ عمليّة عسكرية ضخمة ووحشيّة، بغضّ النظر عن عدد الضحايا» (صحيفة معاريف الإسرائيليّة في 2008/12/28).

5- راجع حول هذا الموضوع: كتاب العميد المتقاعد نزار عبد القادر، «الإستراتيجيّة الإسرائيليّة لتدمير لبنان: المواجهة المصيريّة»، من دون دار نشر، 2011؛ وراجع حول موضوع تطوّر نظرية الأمن الإسرائيلي خلال العامين 2000 و2009، الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec26.doc_cvt.htm
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/3). وكان زعيم التيار الإصلاحي في الحركة الصهونية، زئيف جابوتنسكي، أول من بلور النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة من خلال مبدأ «الجدار الحديدي» الإسرائيلي. وسيُشيَّد «الجدار الحديدي» تدريجًا، بواسطة ما وصفه يغئال آلون بـ«الردع المُتراكم» الذي سيتدحرج إلى حسم لا نظير له في النظريات الأمنيّة للدول الأخرى. فمن شأن الحسم في كل جولة عسكريّة بين إسرائيل والدول العربية المُجاورة أن يتحوَّل في تراكمه إلى ردع يُشكِّل جدارًا حديديًا يستحيل على العرب تجاوزه أو اختراقه. وعندها فقط سوف يُسلِّم العرب بحق إسرائيل في الوجود على «إيريتز يسرائيل».

6- راجع تفصيل ذلك في ملف أعدّته مجلة الدراسات الفلسطينية: «غادي أيزنكوت وآخرون، نهج الضاحية: عقيدة التدمير الإسرائيلية»، مجلّد 20، عدد 77 (شتاء 2009)، ص 90-108. ويتضمَّن هذا الملف حوارات ومقالات وآراء لإسرائيليّين، بعضهم من صنّاع القرار والبعض الآخر من المُقرّبين إليهم. وتُشكِّل المواقف والأفكار المُعلنة، قبيل شنّ عملية «الرصاص المسبوك» العسكريّة ضدّ قطاع غزة في 2008/12/27، الرؤية الأمنية الشاملة لإسرائيل، لا سيّما رؤيتها حول فلسطين ولبنان.

7- راجع المقابلة التي أجراها المعلّق العسكري، أليكس فيشمان، والمُراسلة السياسيّة، أريئيلا رينغل – هوفمان، مع اللواء غادي أيزنكوت، صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيليّة في 2008/10/3.

8- المرجع ذاته.

النار من داخل القرى سيؤدّي إلى تدميرها تدميرًا تامًا. على (السيد حسن) نصر الله، قبل أن يُصدر الأوامر بإطلاق النار على إسرائيل، أن يُفكِّر ثلاثين مرّة في ما إذا كان يرغب في تدمير قاعدة تأييده الشعبيّة في تلك القرى. هذه ليست مسألة نظرية بالنسبة إليه. إنّ إمكان تعرُّض المدنيين لأضرار كبيرة هو الكابح الأساسي لـ(السيد حسن) نصر الله، وهو سبب الهدوء خلال العامين المُنصرمين»[9].

بهذه العبارات التي لا لَبْس فيها، إستخلص قائد المنطقة العسكرية الشمالية العبرة الرئيسة من حرب لبنان الثانية. وشغل غادي أيزنكوت منصب رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة وخلالها تلك الحرب. وكان مُنهمكًا، منذ أن حلّ محلّ اللواء أودي آدم المُستقيل، من تصحيح الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، قبل الحرب وخلالها. وبحسب ما نُقل عنه، فقد أخفقت إسرائيل في أمرين: «عدم تقصير أمد الحرب من ناحية أولى؛ وإتاحة المجال، طوال 33 يومًا، لشنّ هجمات بالصواريخ على إسرائيل وإطلاق النار على نطاق غير مسبوق منذ حرب الاستقلال (العام 1948) من ناحية ثانية»[10]. أمّا النتيجة التي يصل إليها فهي أنه يجب أن يتمّ حسم الحرب المُقبلة سريعًا مع استخدام مُفرط للقوّة، من دون الإلتفات إلى ردّة فعل الرأي العام الدولي. فـ«لدينا القدرة على القيام بذلك. ولدينا قوّة كبيرة، مُقارنة بما كان سابقًا. وليس لديّ أي أعذار لعدم تحقيق الأهداف التي سأُكلَّف بإنجازها»[11].

والأسلوب الذي ستتَّبعه إسرائيل، إذًا، لمُجابهة تعاظم قوة المقاومة ومنع نشاطها هو الردّ العنيف غير المُتكافئ مع الأضرار التي يُحدثها رجال المُقاومة. وسيتجلّى هذا الردّ، في المستقبل، بحملات انتقاميّة تشنُّها إسرائيل، جوًا وبرًا، ضدّ أيّ قرية أو مدينة لبنانيّة تختارها السلطات الاسرائيليّة

9- المرجع ذاته.
10- المرجع ذاته.
11- المرجع ذاته.

وتتَّهمها بأنها كانت مركزًا لتجمُّع المقاومين ومُنطلقًا لأعمالهم.

إنّ «عقيدة الضاحية» الصهيونيّة ترتبط ارتباطًا عضويًا بمسألة الأطماع الإسرائيلية الحاليّة والمُستقبليّة في لبنان. ولهذه العقيدة أبعاد وجوانب وانعكاسات مُتعدِّدة يصعب علينا، في بحث واحد، الإلمام بها جميعًا. سنكتفي بالتركيز، بشكل أساسي، على الجانب القانوني منها[12]. ولكنّنا سنُلقي، أولًا، نظرة سريعة على المراحل والتطورات التي مرّت بها «عقيدة الضاحية» الصهيونيّة وأخواتها («إستراتيجيا الضاحية» أو «نهج الضاحية») في الأقوال وبعض الأفعال الإسرائيليّة. ونستعرض، ثانيًا، ماهيّة الأعمال الإنتقامية وغيرها من التدابير الإكراهيّة وشروط مُمارسة الأعمال الإنتقاميّة في زمن السلم والحرب والاتجاه نحو تحريم التدابير الإنتقامية في العلاقات الدوليّة وتطبيقها على الحالة اللبنانية. ونقول كلمة موجزة، ثالثًا، في القانون الدولي العام وتدابير إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان. ونُحدِّد، رابعًا، كيفيّة إلزام إسرائيل احترام حقوق لبنان أو كيف يُمكن فرض قواعد القانون الدولي على إسرائيل. ونعرض، خامسًا، لخطة عمل لبنانية مُقترحة لمُواجهة أعمال إسرائيل الإنتقاميّة المُتوقَّعة[13].

أولًا: «عقيدة الضاحية» وأخواتها في الأقوال وبعض الأفعال الإسرائيليّة

إستعادت صحيفة هآرتس في 2008/10/5 مضمون ما قاله قائد المنطقة

12- راجع حول موضوع الأعمال الانتقامية في القانون الدولي العام والمُمارسة الدولية: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، منظمة التحرير الفلسطينيّة – مركز الأبحاث، بيروت، 1970، ص 21-96؛ والفصل الأخير من كتاب العميد المتقاعد نزار عبد القادر، المرجع السابق.

13- «إنّ اندلاع مواجهة خلال فترة قريبة هو سيناريو مُحتمل. وهذا يُمكن أن يكون إثر عمل انتقامي لاغتيال القيادي في حزب **الله** (الحاج) عماد مغنية، أو كعملية وقائيّة إسرائيليّة ضدّ ما يُسمّى بـ «خط أحمر» – إدخال صواريخ حديثة مُضادّة للطائرات إلى لبنان»، راجع ما كتبه محلّل الشؤون العسكرية، عاموس هرئيل، حول «خطة الجيش الإسرائيلي: تدمير مناطق و«قوة غير مُتكافئة» ردًا على الصواريخ» في صحيفة هآرتس الإسرائيليّة في 2008/10/5. وكذلك ما كتبه قاسم قصير، في 2011/07/22، حول «**خمس سنوات على حرب تموز 2006: المقاومة الإسلامية والجيش الإسرائيلي يستعدّان للحرب المُقبلة**»، على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.altwafoq.net/index.php?/article/205051/ (تصفُّح بتاريخ 2012/01/3)
وما كتبته جنان جمعاوي في صحيفة السفير في 20 آب/أغسطس 2011 عن «تقرير لـ«بروكينغز» (الأميركية) حول استعداد إسرائيل و«حزب **الله**» للحرب المُقبلة: الميدان من «الهرمل» إلى «ديمونا»... والتوغل في المستوطنات مُحتمل»، المُكوّن من 35 صفحة والذي أعدّه بلال صعب ونيكولاس بلانفورد.

الشمالية وأوردته على الشكل التالي: عرض قائد المنطقة الشمالية اللواء غادي أيزنكوت أول أمس في مُقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت ما يصفه بـ«نهج الضاحية»، فقال إنّ إسرائيل ستُوسِّع، في المُواجهة المُقبلة، القوّة التدميريّة التي استخدمتها قبل عامين ضدّ الضاحية، الحي الشيعي في بيروت: «سنستخدم قوّة غير مُتكافئة ضدّ كل قرية تُطلَق منها النار على إسرائيل، وسنُلحق بها ضررًا ودمارًا هائلين. إنّها، من وجهة نظرنا، قواعد عسكريّة». إنّ أيزنكوت يتحدَّث عن تدمير القرى الشيعيّة في الجنوب (...). وقال: «هذه ليست توصية، إنها خطة وقد أُقرَّت»[14].

ولا تُعتبر هذه التصريحات زلّة لسان هوجاء لضابط عسكري رفيع المستوى (اللواء غادي أيزنكوت)، وإنّما استراتيجيا جديدة مُقرَّة. وفي واقع الأمر، فإنّ إسرائيل لم تتبنّ «إستراتيجيا الضاحية» إزاء لبنان كله سابقًا، بسبب تمسُّكها بمُقاربة تُميِّز بين «لبنانيين أشرار» و «لبنانيين أخيار». غير أنّ لبنان أصبح في نظر إسرائيل، في الوقت الحالي، موقعًا إيرانيًا مُتقدِّمًا. ومن وجهة النظر الجديدة للإستراتيجيين الإسرائيليين فإنّ لبنان كله هو عدو لإسرائيل»[15]. ويُرجع الكاتب والمعلق السياسي، يارون لندن، «التغيير في الموقف الإسرائيلي (...) إلى إدراك القادة الإسرائيليين أنه يتعيَّن تحميل لبنان كله وزر ما يفعله قادته»[16].

وفسَّر الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب، العقيد في الإحتياط غبريئيل سيبوني، سبب التغيير الجوهري في مُقاربة قائد المنطقة الشمالية للتهديد الآتي من لبنان[17] في دراسة وضعها في شهر تشرين

14- راجع ما كتبه محلِّل الشؤون العسكرية، عاموس هرئيل، حول «**خطة الجيش الإسرائيلي: تدمير مناطق وقوة غير مُتكافئة ردًا على الصواريخ**»، المرجع السابق.

15- راجع ما كتبه الكاتب والمُعلِّق السياسي، يارون لندن، حول «**إستراتيجيا الضاحية: مُصطلح جديد في الخطاب الأمني الإسرائيلي**»، في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيليّة في 2008/10/6.

16- المرجع ذاته.

17- راجع ما كتبه مُحلِّل الشؤون العسكريّة، عاموس هرئيل، حول «**خطة الجيش الإسرائيلي: تدمير مناطق و«قوة غير مُتكافئة ردًا على الصواريخ**»، المرجع السابق.

الأول/أكتوبر 2008[18]. وذهب الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي وكبير باحثي معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب، اللواء في الإحتياط غيورا آيلاند، إلى أبعد من زميله في تحليله[19] عندما اعتبر أنّ إسرائيل فشلت في حرب لبنان الثانية وربما تفشل في الحرب الثالثة، لأنها تُحارب العدو الخطأ: حزب **الله** بدلًا من الدولة اللبنانيّة. ويقول في دراسته: «إنّ التحسُّن في قدرات حزب **الله** منذ تلك الحرب يُوازيه التحسُّن في قدرات الجيش الإسرائيلي. ولكن الأهم من ذلك: لا يُمكن التغلُّب على منظمة تخوض حرب عصابات، وتعمل في ظلّ رعاية دولة في مأمن من الردّ. وبالفعل فقد أعاد حزب **الله** بناء تحصيناته تحت القرى الشيعيّة في جنوب لبنان، ممّا سيُعيق قدرة الجيش الإسرائيلي على المناورة، كما أنّ الضربات المُركَّزة المُوجَّهة ضدّ مواقع إطلاق الصواريخ لن تنجح في خفض عدد الصواريخ التي ستتلقّاها إسرائيل إلى أقلّ من بضع عشرات من الصواريخ يوميًا»[20]. ويعتقد أنّ «حزب **الله** يعمل في ظروف مُثلى (...). فهناك في لبنان حكومة شرعية مدعومة من الغرب ولكنها، عمليًا، خاضعة كليًا لإرادة المنظمة الشيعية»[21]. ويقترح القيام بخطوة إستباقيّة من خلال «نقل رسالة إسرائيلية لا لَبْس فيها إلى الحكومة اللبنانية، منذ الآن، مضمونها هو أنّ الجيش اللبناني سيُدمَّر في الحرب المُقبلة، وستُدمَّر البنى التحتيّة المدنيّة، وسيتعرَّض السكان اللبنانيون للمُعاناة»[22].

18- راجع ما كتبه حول «**مفهوم الردّ الإسرائيلي في ضوء حرب لبنان الثانية: ضربة غير مُتكافئة**»، في مباط عال، العدد 74. 2008/10/1. وكذلك ما كتبه الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي، زكي شالوم، حول «**مدى قابلية تطبيق سياسة الردّ الجديدة للجيش الإسرائيلي إزاء حزب الله**»، في مباط عال، العدد 76، 2008/10/23.

19- راجع دراسته حول «**حرب لبنان الثالثة: الهدف – لبنان**»، في عدكان استراتيجي، المجلد 11، العدد 2، تشرين الأول/أكتوبر 2008. وكذلك ما كتبه الرئيس السابق لدائرة البحث في شعبة الإستخبارات العسكرية، العميد في الإحتياط يوسي كوبر فاسر، حول «**حرب لبنان الثالثة: الهدف–حزب الله**»، في عدكان استراتيجي، المجلد 11، العدد 2، تشرين الأول/أكتوبر 2008.

20- راجع ما كتبه مُحلّل الشؤون العسكرية، عاموس هرئيل، حول «**خطة الجيش الإسرائيلي: تدمير مناطق و«قوة غير مُتكافئة» ردًا على الصواريخ**»، المرجع ذاته.

21- المرجع ذاته.

22- المرجع ذاته.

ويخلص مُحلِّل الشؤون العسكريّة، عاموس هرئيل، في مقاله إلى التالي: «في حين يرى أيزنكوت وسيبوني ضرب الطائفة الشيعيّة أساسًا، يعتبر آيلاند البنى التحتيّة في لبنان هدفًا أساسيًا. إنّ الحل الذي يقترحه (آيلاند) يُذكِّر بما أراد رئيس الأركان السابق، دان حالوتس، تنفيذه خلال الحرب الأخيرة، غير أنّ معارضة الولايات المتحدة الحاسمة حالت دون ذلك»[23].

وفي وثيقة أعدَّتها المؤسّسة الأمنية في إسرائيل، والتي ضمَّنتها التحديات والتهديدات التي تواجه إسرائيل، تطرَّقت إلى سياسة الردّ العسكري التي يتعيَّن على إسرائيل اتِّباعها للتعامل مع حركة حماس أو حزب **الله**. وخلصت الوثيقة إلى أنه يتوجَّب على إسرائيل الإمتناع عن خوض حرب استنزاف واللجوء إلى تكتيك الإحتواء في بادئ الأمر، وفي حال استمرّ التصعيد فعليها «دراسة الدخول في مواجهة واسعة كي تضرب العدو بشدَّة، وعليها إنهاء المواجهة خلال فترة قصيرة بنتائج واضحة قدر الإمكان»[24].

ويبدو أنّ مصطلح «عقيدة الضاحية» (أو «إستراتيجيا الضاحية» أو «نهج الضاحية») مُقدَّر له أن يتعمّق، مُستقبلًا، في الخطاب الأمني الإسرائيلي[25]. و«من الناحية العملية في إمكاننا القول إنّ جميع الفلسطينيين في غزّة هم خالد مشعل، وإنّ اللبنانيين كلهم هم (السيد) حسن نصر **الله**، وإنّ الإيرانيين كلهم هم محمود أحمدي نجاد. ومن المنطقي الإفتراض أننا لو اتبعنا «إستراتيجيا الضاحية» مُباشرة بعد الإنسحاب من لبنان لكُنّا وفَّرنا مُشكلات كثيرة على أنفسنا»[26].

تعتبر إسرائيل إذًا أنها تجنَّبت، خلال حرب لبنان الثانية، إلحاق الضرر بالبنية التحتيّة في لبنان. وستُحمِّل إسرائيل، مستقبلًا، الحكومة اللبنانيّة

23- المرجع ذاته.

24- راجع ما كتبته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيليّة حول «**إيهود باراك: قوة حزب الله زادت ثلاثة أضعاف منذ الحرب**» في 2008/11/25.

25- راجع ما كتبه الكاتب والمُعلِّق السياسي، يارون لندن، حول ««**إستراتيجيا الضاحية**»: **مُصطلح جديد في الخطاب الأمني الإسرائيلي**»، المرجع السابق.

26- المرجع ذاته.

المسؤوليّة عن أي عمل يأتيه حزب **الله** ضدّ إسرائيل[27]. وهذا التوجّه يُمثِّل تغييرًا في السياسة الإسرائيلية التي كانت تفصل بين حزب **الله** والحكومة اللبنانية. ويعود ذلك إلى سببين: الأول هو أنّ حزب **الله** مُمثَّل في الحكومة اللبنانية، والثاني هو أن البيان الوزاري سمح للحزب بمواصلة نشاطه العسكري ضدّ إسرائيل[28].

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إنّ «اندماج حزب **الله** في الدولة اللبنانيّة يجعل لبنان وبناه التحتيّة مُعرَّضة لضربات أشدّ في حال اندلاع مواجهة في المُستقبل»[29]. وأضاف أنّ «التماثل بين حزب **الله** ولبنان يضع البنى التحتيّة اللبنانية أمام مخاطر تعرُّضها لضربات أفدح ممّا جرى في السابق، في أي مواجهة مستقبليّة مع إسرائيل»[30].

نستنتج ممّا تقدَّم أنّ إسرائيل تدعو، في كل مرّة تقوم المقاومة بعملية ضدّها، إلى تدمير أي قرية لبنانيّة تُطلق منها النيران ومهاجمة البنى التحتيّة في لبنان، لأنّ تصعيدًا من هذا النوع لـ«عمليّات الردّ» (أي الأعمال الانتقامية)[31] يُجبر الحكومة اللبنانيّة على الخروج من عدم مُبالاتها فتُرسل قوّاتها الأمنيّة لقمع حزب **الله** وتتنكُّر، لاحقًا، لمقاومته. فالأيام الأولى من الأعمال الانتقاميّة الإسرائيلية ستكون ساحقة ماحقة للبنى التحتيّة في لبنان[32]، مثل تدمير معامل إنتاج الطاقة الكهربائيّة أو محطات تنقية

27- راجع النصّ الحرفي لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، لقيادة الجبهة الداخلية التابعة لجيش الدفاع، موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية على الإنترنت، 2008/8/19. راجع الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Archive/Current+Events/2008/08/eventoref190808.htm

28- راجع ما كتبته صحيفة هآرتس الإسرائيليّة حول «**إسرائيل: لبنان مسؤول عن أعمال حزب الله**» في 2008/8/8.

29- راجع ما كتبته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيليّة حول «**إيهود باراك: قوة حزب الله زادت ثلاثة أضعاف منذ الحرب**» في 2008/11/25.

30- المرجع ذاته.

31- راجع الدراسة المُفصَّلة للدكتور محمد المجذوب حول «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق.

32- «في الصدام المُقبل مع حزب **الله** لن نُحمِّل أنفسنا عناء اصطياد عشرات آلاف منصّات إطلاق الصواريخ، ولن نسفك دماء جنودنا (...)، وإنّما سنُدمِّر لبنان عن بكرة أبيه، ولن نرتدع من احتجاجات العالم. سنقضي على القرى الشيعيّة الـ 160 التي أصبحت قاعدة للجيش الشيعي، ولن نرعوي عن المسّ بالبنى التحتيّة للدولة اللبنانيّة، التي بات حزب **الله** هو الحاكم الفعلي لها». راجع ما نقله الكاتب والمعلِّق السياسي، يارون لندن، عن قائد المنطقة الشمالية، غادي أيزنكوت، في مقاله حول « «**إستراتيجيا الضاحية**»: **مُصطلح جديد في الخطاب الأمني الإسرائيلي**»، المرجع السابق.

المياه ومُعالجتها أو سنترالات الهاتف الثابت أو محطات الإرسال الخلويّة أو مستودعات الوقود (من نفط وغاز) في مناطق جغرافيّة مُعيَّنة بغية تأليب المُجتمع اللبناني بعضه على البعض الآخر، ومن ثمّ إثارة القلاقل ضمن بعض (أو بين) مُكوِّنات عائلاته الروحية.

ثانيًا: ماهيّة الأعمال الانتقامية

في السنوات القليلة الماضية، وخصوصًا بعد حرب تموز/يوليو 2006، واشتداد عضد المقاومة في لبنان، عديدًا وعدّة، أخذت فكرة الإنتقام من المقاومة، ومن الدولة اللبنانيّة المُتَّهمة بحماية المقاومين، تتكرَّر في بيانات المسؤولين الإسرائيليين وتصريحاتهم.

وبما أنّنا نخوض معركة، ولا نُغالي إنْ قُلنا بأنّها معركة المصير اللبناني ضدّ إسرائيل، فإنّ الواجب يُحتِّم علينا التعرُّف إلى أبعاد هذه المعركة، والوقوف على كلّ المُخطَّطات العسكريّة التي تُعدُّها لنا إسرائيل، ومنها المُخطَّط الانتقامي الذي تستخدمه لتحقيق بعض أغراضها.

وكلّ دراسة لـ«عمليات الردّ» (أي الأعمال الانتقامية أو أعمال الانتقام) الإسرائيلية تنطلق من عقيدتها العسكرية – الإستراتيجيّة[33]. فالصهيونيّة ترتبط بالعنف ارتباطًا وثيقًا، بل إنّ العنف يُشكِّل جزءًا لا يتجزّأ من تفكير الحركة الصهيونيّة وتصرّفات زعمائها[34].

والأعمال الانتقامية هي تصرّفات معروفة منذ القدم، وكانت تشمل حجز المُمتلكات أو الأشخاص كردّ على خطأ اقتُرف من قبل دولة بحق الدولة التي تلجأ إلى هذه الأعمال. ففي العصور القديمة كان يحقّ للدولة أن تُفوِّض أحد

33- شهد بعض الدول العربية أعمالًا عسكريّة وصفتها إسرائيل وبعض الدول المؤيِّدة لها بالانتقامية لتسويغ إعتداءاتها عليها. ونذكر، على سبيل المثال، أشغال إسرائيل وأعمالها قرب بحيرة طبريا التي دانها مجلس الأمن في 1955/03/29؛ وهجوم إسرائيل على مطار بيروت الدولي في 1968/12/28 وتدميرها عددًا من الطائرات لشركة طيران الشرق الأوسط "MEA" ردًا على عملية فدائيّة ضدّ طائرة لشركة العال "El AL" في مطار أثينا قبل يومين. وقد أُدينت إسرائيل على هذا الهجوم بقرار مجلس الأمن الرقم 262 للعام 1968.

34- راجع حول موضوع إلتزام الصهيونية بالعنف في فكرها وسياسة إسرائيل: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 119-131.

رعاياها الانتقام بنفسه، إذا اعتُدي عليه في دولة أخرى، أي أنها تُفوِّض إليه القيام بالأعمال الانتقامية الخاصّة، كأن يقوم بالحجز على مُمتلكات رعايا الدولة المُعتدية[35]. غير أنّ هذا النوع من الانتقام إختفى مع الزمن واقتصر الانتقام على الأعمال التي تُنفِّذها الدولة بواسطة أجهزتها الرسمية.

وقد دأبت إسرائيل، منذ قيامها، على انتهاج مُخطّط واضح ينسجم مع مُنطلقاتها العقائديّة. وهذا المُخطّط يقضي، وبحجة الدفاع عن النفس، بقيام الجيش الإسرائيلي، في فترات زمنيّة مُتقاربة وتحقيقًا لمآرب خاصّة[36]، بأعمال إنتقاميّة ضخمة[37] ضدّ لبنان. وتدّعي إسرائيل دومًا أنّ تدابيرها الانتقامية أعمال مشروعة تهدف إلى الردّ على أعمال أخرى «غير مشروعة» سمح لبنان بانطلاقها من أرضه (عمليات المقاومة أو قيام عناصر غير مُنضبطين بإطلاق صواريخ الكاتيوشا، مثلًا)[38].

والأعمال الانتقامية التي تقوم بها دولة ضدّ دولة أخرى ليست بالحدث الجديد في ميدان العلاقات الدولية. ومن الأعمال الانتقامية التي كانت شائعة ومعروفة قبل نشوء عصبة الأمم: حجز سفن الدولة المُعتدية الراسية في موانئ الدولة المُعتدى عليها، إضافة إلى إنزال علمها؛ والقبض على سفن الدولة ومُمتلكاتها في أعالي البحار (البحر العام أو البحر العالي)؛ والحصار السلمي Pacific blockade (كمُحاصرة القوات البحرية لدولة موانئ دولة أخرى في زمن السلم)[39].

«وشدّة اللجوء إلى الأعمال الانتقامية في القرن التاسع عشر جعل منها أداةً

35- حول موضوع الأعمال الانتقامية الخاصة، راجع المرجع ذاته، ص 30-32.

36- حول موضوع أغراض إسرائيل من أعمالها الانتقامية، راجع المرجع ذاته، ص 133-152.

37- حول موضوع تصميم الأعمال الانتقامية وإعدادها في إسرائيل، راجع المرجع ذاته، ص 153-172.

38- راجع دراسة الدكتور محمد المجذوب حول «شرعية المقاومة اللبنانية في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي» في كتاب «**حروب إسرائيل ضدّ لبنان**» (نصوص ودراسات)» الصادر عن مجلس النواب اللبناني العام 1997، ص 17-49.

39- راجع حول موضوع الأعمال الانتقامية في زمن السلم: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 71-77.

وحشيّةً، ولكنّها فعّالة أحيانًا، لتأمين احترام قوانين الحرب[40]. وهي تقوم على مبدأ التبادل، ولكنّها لا تُساعد على إنشاء قانون إنساني. بل إنّها، في المُمارسة، تُؤدّي إلى تضخيم انتهاكات قانون الحرب. وكان للجنة الدولية للصليب الأحمر الفضل في تضييق مشروعيّة اللجوء إليها في اتفاقيات جنيف للعام 1929. فالإتفاقية الرابعة للعام 1907، وكذلك اتفاقيتا 1864 و1906، لا تُشير إلى الأعمال الانتقاميّة»[41].

وجد الباحثون، بعد الحرب العالمية الأولى، أنّ العالم ورث من القانون العرفي طريقةً كانت معروفةً ومُستعملةً منذ القدم، هي طريقة اللجوء إلى الأعمال الانتقاميّة.

ومع توقيع عهد عصبة الأمم العام 1919[42] إزداد عدد الفقهاء المُنتقدين الأعمال الانتقامية[43] في ضوء نصّ المادة 12 التي عَدَّت التدابير العسكريّة البريّة والبحريّة والجويّة أعمالًا إنتقاميّة غير مشروعة إذا لُجئ إليها قبل اتخاذ الإجراءات السلميّة المنصوص عليها في العهد[44]. ثمّ جاء ميثاق لوكارنو وميثاق كيلوغ – بريان[45] ليدعما حجج أنصار رافضي الأعمال الانتقامية؛ بيد أنّ عددًا آخر من الفقهاء ظلّ يؤيِّد قبولها[46]. واعتبرت غالبيّة الفقهاء القانونيين أنّ الأعمال الانتقاميّة ليست سوى أعمال إكراهيّة يُحرِّمها القانون، مبدئيًا، ولكنّه يسمح بها، بصورة استثنائيّة، عندما تُمارسها دولة

40– حول موضوع قواعد الحرب، راجع: د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، الطبعة السادسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 843-864.

41– د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت، 2009، ص 87-100، لا سيّما ص 77-78.

42– حول موضوع عصبة الأمم، راجع، مثلًا، د. محمد المجذوب، «**التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمُتخصّصة**»، الطبعة الثامنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 149-180.

43– من هؤلاء الفقهاء: شارل دو فيشر، وبولتيس، وإكسيولي، ودو لوتير، وسَلْ وسواهم.

44– «ومع أنّ العصبة كانت تميل إلى تحقيق مجتمع دولي منظَّم لم تجرؤ على حظر اللجوء إلى الحرب. فالمادة 12 من الميثاق لم تُحرِّم على الأعضاء خوض الحرب، ولكنّها اكتفت بتحديد إجراءاتها ومنع اللجوء إليها قبل انقضاء ثلاثة أشهر على محاولات حلّ النزاع سلميًا. فحظر الحرب لم يكن، إذن، جزءًا أصيلًا من الميثاق. وهذا الحظر لم يتحقَّق إلاّ في نصٍّ خاص جرى توقيعه خارج الميثاق، وكانت الولايات المتحدة الأميركية من المُوقّعين عليه، وهو ميثاق باريس أو ميثاق بريان – كلّوج، المُبرم في 1928/08/27». راجع د. محمد المجذوب، «**التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمُتخصّصة**»، المرجع السابق، ص 151.

45– راجع حول هذا الموضوع كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 90-92.

46– نذكر، على سبيل المثال، بوفندورف وإيرزْبيرغر وسواهما.

ردًّا على أعمالٍ ضارّةٍ غير مشروعةٍ تقوم بها دولة أخرى، وبغية إيقاف هذه الأعمال أو الحصول على تعويضات عن الأضرار التي سبَّبتها لها.

«ولكن القانون الإنساني حقّق، العام 1929، خطوة ملموسة إلى الأمام. فالمؤتمر الدبلوماسي الذي عالج مسائل الجرحى والمرضى والأسرى في زمن الحرب نصّ في المادة الثانية من مؤتمر جنيف للعام 1929، بشأن أسرى الحرب، على تحريم اتِّخاذ تدابير انتقاميّة ضدّ الأسرى. وطُبِّقت هذه القاعدة كذلك على مسألة الجرحى والمرضى الذين يقعون في الأسر. وبذلك استُبعدت الأعمال الانتقامية ضدّ أفراد القوى المُسلَّحة التي يأسرها العدو من قانون الحرب. وكان لهذا العمل نجاح كبير في مجال إنماء القانون الإنساني (...)»[47] وترك تأثيرًا عميقًا في التطوّر الذي حقَّقه ميثاق الأمم المتحدة العام 1945.

ففي ظلّ ميثاق الأمم المتحدة[48] لا يُمكن قبول الانتقام ولا عدّه مشروعًا، ولو على سبيل الاستثناء، وذلك في ضوء العديد من مواده، لا سيّما الفقرة الثالثة[49] والفقرة الرابعة من المادة الثانية[50]. ولا يجعل الميثاق سبيلًا لاستخدام القوة إلاّ في حالة الدفاع المشروع (المادة 51)[51]. «ولكن هذا الحق لا يثبت للدول إلاّ إذا كان هناك اعتداء واقع (أو وشيك الوقوع) غير مشروع لا يُمكن دفعه إلاّ باستعمال القوّة. فالدولة لا يحقّ لها، مثلًا، أن تُهاجم دولة أخرى بحجّة الدفاع عن نفسها لأنّ هذه الدولة بلغت في تسلُّحها حدًّا

47- د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 87-100، لا سيّما ص 78.

48- راجع حول موضوع موقف هيئة الأمم من التدابير الانتقامية: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 92-96.

49- تنصّ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على التالي: «يفضّ جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر».

50- تنصّ الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على التالي: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتَّفق ومقاصد الأمم المتحدة».

51- حول موضوع حق الدفاع المشروع عن النفس، راجع: د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، المرجع السابق، ص 287؛ وكتابه، «**التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمُتخصِّصة**»، المرجع السابق، ص 198-201. وكذلك ما كتبه حول هذا الموضوع:
A. Cassese, in J. –P. Cot et A. Pellet, "**La Charte des Nations Unies**", 2ème éd., Economica, 1991, pp. 771-795.

يُخشى معه مُهاجمتها لها (كالحرب الإستباقيّة أو الإجهاضيّة، مثلًا). إنّ الدولة الأولى تستطيع، في هذه الحالة، أن تحتاط وتتَّخذ الإجراءات اللازمة لردّ العدوان حين وقوعه»[52]. ويتمتَّع مجلس الأمن، بمُقتضى المادة 51 من الميثاق الأممي، في حالات الإعتداء على الدول، بصلاحيات واسعة لحفظ السلم والأمن الدوليين، إعمالًا لنظرية الأمن الجماعي، وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق[53].

وظلّت الأعمال الانتقامية معترفًا بها في زمن الحرب[54] بوصفها تدابير تتخذ حيال الدولة المُعتدية في حدود معيّنة معترف بها. وقد تأكَّد هذا التوجه في محكمة نورمبرغ لمُقاضاة كبار مجرمي الحرب النازيين. وأكدتها لجنة القانون الدولي في تقريرها عن مشروع تقنين الجرائم التي تُهدِّد سلامة البشرية وأمنها. ومع أنّ الحرب ذاتها غير معترف بمشروعيّتها في نظام الأمم المتحدة إلاّ أنها حصلت وتحصل واقعيًا وتجري فيها أعمال انتقامية لم يتمكّن القانون الدولي الحديث إلاّ من تحريم المُقترف منها بحق الأفراد[55]. وهذا ما أكّدته اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949[56] المُكمَّلة بالبروتوكولين

52- د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، المرجع السابق، ص 287.

53- حول موضوع الفصل السابع، راجع: د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، المرجع السابق، ص 287؛ وكتابه: التنظيم الدولي: «**النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمُتخصِّصة**»، المرجع السابق، ص 233-238.

54- راجع حول موضوع الأعمال الانتقامية في زمن الحرب: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 77-82.

55- حول موضوع الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني، راجع: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 87-100، لا سيّما ص 92-93.

56- راجع حول اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949: كتاب د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 80-81. وكذلك التعليق على المادة 46 من اتفاقية جنيف الأولى، والتعليق على المادة 47 من اتفاقية جنيف الثانية، والتعليق على المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، على المواقع الإلكترونية التالية:
http://www.icrc.org/dih.nsf/WebPrint/365-570056-COM?OpenDocument
http://www.icrc.org/dih.nsf/WebPrint/370-580055-COM?OpenDocument
http://www.icrc.org/dih.nsf/WebPrint/380-600038-COM?OpenDocument
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/4).

الإضافيين للعام 1977[57]، تلك الاتفاقيات التي عَدَّت إساءة مُعاملة الأفراد، فضلًا عن الانتقام منهم، جرائم خطيرة يُحاسب عليها مُقترفوها[58] إضافة إلى مسؤولية دولهم[59].

وعلى الرغم من قيام الأمم المتحدة التي يُحرِّم ميثاقها اللجوء إلى أي عمل انتقامي، كما ذكرنا سابقًا، وشجب مجلس الأمن التدابير الانتقامية[60]، فإنّ هذه الأعمال لم تتوقَّف[61]، وهذا ما دفع بعض الفقهاء إلى التعمّق في دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومُحاولة وضع ضوابط لها[62].

فما هو، أولًا، تعريف الأعمال الانتقامية وغيرها من التدابير الإكراهية؟

57- تمّ تحصين بناء القانون الدولي الإنساني بالبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، الصادرين العام 1977. ويُعالج الأول النزاعات المُسلَّحة الدوليّة، والثاني النزاعات المُسلَّحة الداخليّة. لمزيد من المعلومات حول الموضوع، راجع ما كتبه: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 87-100، لا سيّما ص 84-86. وكذلك ما كُتب حول هذا الموضوع على الموقعين الإلكترونيين الآتيين:
http://www.icrc.org/fre/resources/documents/misc/5fzfq5.htm
http://www.icrc.org/fre/resources/documents/misc/5fzgt4.htm
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/4).

58- حول موضوع القانون الدولي الإنساني والعدالة الجنائيّة، راجع: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 113-118.

59- حول موضوع مسؤولية الدولة، راجع: د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، المرجع السابق، ص 317-337، لا سيّما ص 318-321 و325.

60- راجع حول موضوع مجلس الأمن والأعمال الانتقامية الإسرائيلية: كتاب د. محمد المجذوب، **أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**، المرجع السابق، ص 173-186.

61- راجع، مثلًا، بحث:
Sophie Albert, "**Les représailles armées et l'ingérence démocratique des Etats-Unis en Irak**", Actualité et Droit International, 15/01/1999
على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ridi.org/adi/199901a3.html (تصفُّح بتاريخ 2012/01/3).
وكذلك بحث:
Thierry Garcia, "**Recours à la force et droit international**", Perspectives Internationales et Européennes, 21/07/2005
على الموقع الإلكتروني التالي: http://revel.unice.fr/pie/index.html?id=46&format=print (تصفُّح بتاريخ 2012/01/3).

62- لمزيد من المعلومات حول موضوع الأعمال الانتقامية، راجع:
- Louis Le Fur, "**Des représailles en temps de guerre: représailles et réparations**", Sirey, Paris, 1919.
- J. –C Venezia, La notion de représailles en droit international public, Revue Générale de Droit International Public, 1960, pp. 465-498.
- Frits Kalshoven, Belligerent reprisals, A. W. Sijthoff, Leyde, 1971.
- Nicolas Greenwood Onuf, "**Reprisals: rituals, rules, rationales**", Center of International Studies, no. 42, Research monograph (Woodrow Wilson School of Public and International Affairs), Princeton University, 1974.
- Wen-Chang Liao, "**Essai sur les représailles armées en droit international contemporain**", Université de Paris 2, 1989.
- Andrew D. Mitchell, "**Does one illegality merit another?**" The law of belligerent reprisals in international law, Military Law Review, Vol. 170, 2001, pp. 155-177.
- Norman F.J. Allen III, "**Reprisal under international law: A defense to criminal conduct?**", Strategy research project, U.S. Army War College, Carlisle Barraks, 2009.
- Michael A. Newton, "**Reconsidering reprisals**", Duke Journal of Comparative & International law, Vol. 20, 2010, pp. 361-388.

1- تعريف الأعمال الانتقامية وغيرها من التدابير الإكراهية السلميّة وغير السلميّة

يُعرِّف الفقيه أوبنهايم[63] الأعمال الانتقامية (أو أعمال الإنتقام) Reprisal بأنها «أفعال غير مشروعة دوليًا ومُضرّة تتخذها دولة إزاء دولة أخرى، مسموحة إستثنائيًّا لإكراه الدولة الأخيرة على قبول التسوية المُناسبة للخلاف الناجم عن جريمة دولية»[64]. ويُقصد بالجريمة الدولية أيَّ مُخالفة للإلتزامات المفروضة طبقًا لمعاهدة ما أو أيِّ اعتداء على سلامة دولة أخرى، أو خرق لسيادة إقليم دولة أخرى، أو أي عمل غير مشروع دوليًا[65]. ويُضيف الفقيه أوبنهايم بأنه من الواجب أن يكون استخدام القوة مسبوقًا بطلب التعويض ولم يؤد هذا الطلب إلى نتيجة[66]، كما يجب أن تكون القوة المُستخدمة في الانتقام مُتناسبة والضرر المُحدث[67]. والأعمال الانتقامية يُمكن أن تأخذ أي شكل غير مشروع فيه اعتداء على مُمتلكات الدولة المُعتدية ومواطنيها[68]، على ألاّ يكون القصد من استخدام القوة بدء حرب.

والأعمال الإنتقاميّة لا تشمل كل عمل إكراهي تتَّخذه الدولة، ذلك لأنّ الدولة قد تضطرّ، في ظروف مُعيّنة، إلى استعمال سلاح الإكراه والعنف[69] من دون أن تُخالف بذلك القواعد العامة للقانون الدولي العام[70]. وإذا كان

63- لمزيد من المعلومات حول موضوع الأعمال الانتقامية Reprisals ، راجع:
L. Oppenheim, "**International law**", Vol. II (Disputes, war and neutrality), Seventh edition edited by H. Lauterpacht, (Longmans, Green and Co), 1952, pp. 135-144.

64- هذا ثبت بالجملة الإنكليزيّة:
"Reprisals are such injurious and otherwise internationally illegal acts of one State against another as are exceptionally permitted for the purpose of compelling the latter to consent to a satisfactory settlement of a difference created by its own international delinquency." (para. 33, p. 136).

65- المرجع ذاته، الفقرة 34، ص 136-137.

66- المرجع ذاته الفقرة 41، ص 142.

67- المرجع ذاته الفقرة 39، ص 141.

68- المرجع ذاته، الفقرة 37، ص 139.

69- لمزيد من المعلومات حول موضوع إستعمال أو التهديد باستعمال القوة، راجع:
Ian Brownlie, "**Principles of public international law**", 7th ed., Oxford University Press, New York, 2008, pp. 729-747.

70- حول بعض حالات التدابير الاكراهية التي لا تُخالف القانون الدولي العام، راجع كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 28-30.

من السهل التمييز بين الأعمال الانتقامية السلميّة ووسائل الاكراه الأخرى التي لا تستلزم استعمال القوة (كالمقاصة والإحتجاز والمُعاملة بالمِثْل)[71]، فإنّ التمييز بين الأعمال الانتقاميّة المُسلَّحة، أو غير المُسلَّحة، وبين مُختلف وسائل الإكراه التي تعتمد على استعمال القوة (كالدفاع المشروع عن النفس والحرب)[72] يبدو عسيرًا بسبب التشابه المادي بينها.

ولا بدّ هنا من التفريق بين الانتقام و المُعاملة بالمِثْل Retorsion (أو الإقتصاص أو الردّ بالمِثْل[73])[74]. فالأخير هو الفعل المُستخدم من جانب دولة ما لإيذاء دولة أخرى، وذلك بأفعال مشروعة مُماثلة لتلك الأفعال الضارة – ولكن المشروعة – المُقترفة من قبل تلك الدولة[75]. وصفة المشروعية هنا هي التي تُميِّز المُعاملة بالمِثْل عن الانتقام. وبعبارة أخرى المُعاملة بالمِثْل والفعل المُسبِّب له من قبل الدولة الأولى البادئة هو عمل مشروع، أي غير مناف للقانون الدولي، في حين يكون الانتقام والفعل المُسبِّب له من قبل الدولة البادئة بالإيذاء هو، أساسًا، عملاً غير مشروع ومنافيًا للقانون الدولي. فقد تعمد دولة ما إلى رفع رسومها الجمركية على بعض السلع المُستوردة، من دون أن تخرق بذلك نصوص اتفاق أو التزام قانوني. ولكن رفع الرسوم قد يُنزل الضرر بمصالح دولة أخرى تعتمد في تجارتها الخارجية على تلك السلع. وفي هذه الحالة، وعلى سبيل الردّ على التدبير الذي اتخذته الدولة الأخرى، تستطيع الدولة الثانية المُتضرِّرة أن ترفع بدورها،

71- حول موضوع الأعمال الانتقامية السلمية والتدابير الاكراهية السلمية، راجع المرجع ذاته، ص 33-38.

72- حول موضوع الأعمال الانتقامية المسلحة والتدابير الاكراهية غير السلمية، راجع المرجع ذاته، ص 38-51.

73- الردّ بالمِثْل Retorsion هو «استخدام لحقّ مُقرَّر بموجب القانون الدولي من جانب دولة في مواجهة دولة أخرى بهدف حملها على التوقف عن استخدام حقّ مُقرَّر لها في مواجهة الدولة الأولى». مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1999، ص 633.

74- راجع: L. Oppenheim, "**International law**", Vol. II (Disputes, war and neutrality), Seventh edition edited by H. Lauterpacht, (Longmans, Green and Co), 1952, para 33, p. 136.

75- لمزيد من المعلومات حول موضوع المعاملة بالمِثْل الإقتصاص أو الردّ بالمِثْل Retorsions ، راجع:
L. Oppenheim, "**International law**", Vol. II (Disputes, war and neutrality), Seventh edition edited by H. Lauterpacht, (Longmans, Green and Co), 1952, pp. 134-135.

ومن دون أن تُخالف كذلك أي اتفاق أو قانون، رسومها الجمركية على سلع أخرى تُصدِّرها الدولة الأولى، فتُصيب بذلك مصالحها التجارية بالضرر. وفي هذا المثل نرى أنّ كلًا من الدولتين قد استعملت حقَّها في فرض رسوم جمركيّة جديدة، من دون مُخالفة القانون، ومن دون الرغبة في الإساءة إلى حقوق الغير. ومع أنّ استعمال الحق هنا قد أسفر عن إلحاق ضرر بالطرفين فإنّ هذا الضرر قد بقي ضمن نطاق يسمح به القانون. فنحن أمام تعامل بالمثل، لا إزاء عمل إنتقامي[76]. «وللإيجاز نقول إنّ الفروق الرئيسة بين العمل الانتقامي والمُعاملة بالمِثْل تتجلّى في الأمور الثلاثة الآتية:

1- التدبير الانتقامي عمل غير مشروع بحد ذاته، أو عمل مُخالف للقانون، يُتَّخذ للردّ على عمل آخر مُخالف بدوره للقانون، في حين أنّ المُعاملة بالمِثْل عمل مشروع يسمح به القانون، يُتَّخذ للردّ على عمل آخر لا يتنافى كذلك مع القانون.

2- التدبير الانتقامي يرمي دائمًا إلى إيقاع الضرر بالغير. وإذا كان ينتج، أحيانًا، عن المُعاملة بالمِثْل ضرر ما، فإنّ الغرض من اللجوء إليها ليس إنزال الضرر بل إشعار الخصم بسوء تصرّفاته وإمكان مُجابهته والردّ عليه.

3- الدولة التي تُمارس التدبير الانتقامي لا توازن عادة بين الضرر الذي توقعه بالغير والضرر الذي أصابها من جرّاء عمل الغير. أمّا المُعاملة بالمِثْل فتكتفي باستعمال أساليب مُماثلة لتلك التي استخدمها الغير، أو تهدف إلى القيام بتدابير مُماثلة، من أجل إكراه الغير على الإقلاع عنها»[77].

76- راجع حول موضوع الفروق الرئيسة بين العمل الانتقامي والمُعاملة بالمِثْل: كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 36-37.

77- المرجع ذاته، ص 40.

«وقد تلجأ الدولة إلى العنف للدفاع المشروع عن نفسها في حال تعرُّضها لعدوان مُفاجئ. والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تُشير إلى هذه الحالة وتمنح الدول، فرادى أو مُجتمعة، هذا الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسها. ولكن المادة 51 تُعتبر استثناء من القاعدة التي تُلزم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة الامتناع عن استعمال القوة. ويستند هذا الاستثناء إلى المبادئ العامة للقانون الذي تسمح لأي دولة تتعرَّض لاعتداء مُسلَّح أن تُدافع عن نفسها من دون أن تنتظر انتهاء الإجراءات التي قد يتَّخذها مجلس الأمن لوقف العدوان»[78]. إنّ المادة 51 تعترف، ولا شكّ، بحق الدفاع المشروع عن النفس لكلّ دولة تتعرَّض لهجوم مسلَّح[79]، ولكنّها تُقيِّد استعمال هذا الحق ببعض الشروط لئلا يتحوّل بدوره إلى وسيلة للعدوان، أو يُصبح ذريعة لخرق نظام الأمن الدولي. فالهجوم الذي يُبرِّر استعمال حق الدفاع الذاتي هو الهجوم المُسلّح الراهن الذي يمسّ أرض الدولة ويكون على جانب من الخطورة يُهدِّد السلم والأمن الدوليين. وهذا الهجوم يجب أن يكون سابقًا لاتخاذ وسائل الدفاع المشروع، بمعنى أنه لا يجوز للدولة أن تُمارس ما يُسمّى حق الدفاع الوقائي درءًا لهجوم مُحتمل أو مُتوقَّع. ومع أنّ المادة 51 لم تذكر، صراحة، الجهة التي تقوم بالهجوم، فمن المُتَّفق عليه أنّ الهجوم المُسلَّح الذي يُبرِّر الدفاع المشروع هو الهجوم الذي تقوم به دولة مُعترف بها اعترافًا قانونيًا أو فعليًا. وحق الدفاع المشروع عن النفس ينتهي عند تدخّل مجلس الأمن[80].

«والحقيقة إنّ التمييز بين التدبيرين (الدفاع المشروع عن النفس والأعمال الانتقاميّة) لا يزال موضع خلاف وجدل بين رجال القانون. ولعلّ السبب في

78- المرجع ذاته، ص 36-37.

79- يستعمل ميثاق الأمم المتحدة، في نصّه العربي، عبارة «إذا اعتدت قوّة مُسلَّحة»، في حين أنّ النص الفرنسي يستعمل عبارة «عدوان مُسلَّح»، والنص الإنكليزي عبارة «هجوم مُسلَّح». وفي رأينا إنّ كلمة «هجوم» أوضح من لفظة «عدوان».

80- راجع حول موضوع نقاط الالتقاء والاختلاف بين الدفاع المشروع عن النفس والأعمال الانتقامية: كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 39-41.

ذلك يرجع إلى أمرين: أوّلًا، وجود صفات ونقاط مُتقاربة بينهما، ممّا يجعل، أحيانًا، العثور على الخط الفاصل بينهما صعبًا. وثانيًا، إدعاء الدول، عند قيامها بأي تدبير إكراهي ضدّ خصومها، بأنّها تفعل ذلك دفاعًا عن نفسها وأرضها واستقلالها»[81].

وتعريف الأعمال الانتقاميّة لا يُثير خلافًا بين رجال القانون، فكلهم مُتَّفقون على وصفها بأنّها تدابير إكراه أو عُنف، مُخالفة مبدئيًا قواعد القانون الدولي العام، تلجأ إليها الدولة للردّ على أعمال، مُخالفة هي أيضًا القانون، قامت بها أو سمحت بقيامها دولة أخرى.

والأعمال الانتقامية «التي تقوم بها دولة ما تعرَّضت لأضرارٍ أو أخطارٍ من جرّاء أعمالٍ غير مشروعة ارتكبتها دولة أخرى، تهدف عادةً إلى إكراه هذه الدولة الأخيرة على عدم الاستمرار أو التمادي في ارتكابها، أو إلى إجبارها على التعويض عن الأضرار التي نجمت عن أعمالها»[82].

فعمل الإنتقام أو الأعمال الانتقامية، بحسب تعريف مجمع اللغة العربية في مصر، هو «عمل أو أعمال مُخالفة بطبيعتها للقانون الدولي، تقوم بها دولة للردّ على عمل أو أعمال ارتكبتها دولة أخرى في مواجهتها، بالمُخالفة لأحكام القانون الدولي أيضًا بهدف حملها على تعويضها عن الأضرار الناجمة عن ذلك العمل أو الأعمال، أو وضع نهاية لانتهاك أحكام القانون الدولي في مواجهتها على الأقل»[83]. «فالدولة المُنتقمة تسمح لنفسها، هنا، بمُخالفة القانون واللجوء إلى أعمال العنف والقوّة من أجل الردّ على أعمال أخرى، مخالفةٍ للقانون، قامت بها دولة أخرى. وبالإستناد إلى فكرة مُخالفة

81- المرجع ذاته، ص 40.

82- د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 87-100، لا سيّما ص 77.

83- مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1999، ص 599. وراجع تعريف الأعمال الانتقامية في كلّ من المؤلفات والأبحاث التالية:
- Paul Fauchille, "**Traité de droit international public**", T. I, Paris, 1926, p. 690.
- Marcel Sibert, "**Traité de droit international public**", T. II, Paris, 1951, p. 560.
- Yves De La Brière, "**Evolution de la doctrine et de la pratique en matière de représailles**", in Recueil des cours de l'Académie de droit international de La Haye (RCADI), 1928, II, p. 241.

القانون من جانب الغير تُبرِّر الدولة المُنتقمة أعمالها الإكراهية المُنافية للقانون في الحالات العاديّة وتُسبغ عليها صفة المشروعية»[84].

«وقد اعترض البعض على هذا التعريف، ووجد أنه يتضمَّن تناقضًا فاضحًا لأنه يُحوِّل العمل المُناقض للقانون إلى عمل مشروع. غير أنّ غالبيّة رجال القانون ردَّت على هذا الاعتراض بقولها: إنّ الأعمال الانتقاميّة ليست سوى أعمال إكراهية يُحرِّمها القانون مبدئيًا، ولكنه يسمح بها، بصورة استثنائيّة، عندما تُمارسها دولة ما ردًا على أعمال ضارّة غير مشروعة تقوم بها دولة أخرى، وبغية إيقاف هذه الأعمال أو الحصول على تعويضات عن الأضرار التي سبَّبتها»[85].

ومن التعريف المذكور نستخلص العناصر الثلاثة الأساسيّة التي يتكوَّن منها مفهوم الأعمال الانتقاميّة، وهي: مُخالفة القانون، وإلحاق الضرر بالدولة المُنتقمة، وإرغام الدولة المُذنبة على العودة إلى الشرعية أو التعويض عن الضرر.

«والعنصر الأوّل يُبرز الصفة الأساسيّة المُميِّزة لفكرة الأعمال الانتقامية. فالدولة تُمارس هذه الأعمال وهي مُدركة أنها تُخالف مبدئيًا القوانين الدولية. إنّ هذه الأعمال تُشكِّل مُخالفة مقصودة مُتعمَّدة لقواعد تعترف الدولة بها وتُقرّ بإلزاميّتها في زمن الحرب أو السلم.

ففي زمن السلم، مثلًا، قد ترتكب الدولة أعمالًا انتقاميّة تتعارض كل المُعارضة مع العلاقات العادية التي تسود بين الدول، مثل: مُحاصرة مرفأ، أو احتلال رقعة أرض، أو ضرب بعض المدن بالقنابل.

وفي زمن الحرب، قد ترتكب الدولة كذلك أعمالًا تتنافى مع العلاقات التي تنصّ عليها قوانين الحرب وأعرافها، مثل: أسر الأطباء والمُمرِّضات، وأخذ

84- د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 87-100، لا سيّما ص 77.

85- د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 24-25.

الرهائن، والقبض على المدنيين، والقيام بتدمير بعض مواقع العدو بشكل مُخالف للقوانين والمواثيق المُتَّفق عليها.

إنّ اللجوء إلى التدابير الانتقامية الذي يستلزم مُخالفة القوانين الدولية بشكل إرادي مُتعمَّد يُضفي على هذه التدابير مفهومًا خاصًا مُميَّزًا. ولكن الأعمال الانتقامية – سواء أكانت مُبرَّرة أم غير مُبرَّرة، وسواء أرتكبت في زمن السلم أم الحرب – لا يُمكن أن تحظى بالقبول إلاّ إذا كان الخصم مسؤولاً، بصورة علنية وثابتة، عن الافعال التي استدعت الانتقام»[86].

وما هي، ثانيًا، **الطبيعة القانونيّة للأعمال الانتقامية؟**

2- الطبيعة القانونيّة للأعمال الانتقامية

إتَّفق رجال القانون على تعيين عناصر الأعمال الانتقاميّة، ولكنهم اختلفوا على تحديد طبيعتها القانونيّة، أي على وصف هذه الأعمال من الناحية القانونيّة وعلى تصنيفها في إحدى الفئات أو القواعد القانونية المعروفة التي يزخر بها عالم القانون[87].

إنّ تحليلها من زاوية موضوعيّة لا يسمح لنا بتمييزها عن بقيّة الأعمال الإكراهية التي يعرفها القانون الدولي العام. أمّا إذا نظرنا إليها من زاوية ذاتيّة، أي من زاوية الدولة التي تُمارسها، فإنّنا نجد أنها تُكوِّن مفهومًا قائمًا بذاته في القانون الدولي العام، وتُعبِّر عن نظام قانوني مُعيَّن تخضع له تصرّفات الدولة. والزاوية الأخيرة في التحليل أفضل من الطريقة الأولى التي لم تتمكَّن من اكتشاف الوضع القانوني للأعمال الانتقامية[88].

وما هي، ثالثًا، **شروط مُمارسة الأعمال الإنتقاميّة؟**

86- المرجع ذاته، ص 25-26.

87- لمزيد من المعلومات حول تحديد الطبيعة القانونية للأعمال الانتقامية، راجع بحث:
J.–C Venezia, "**La notion de représailles en droit international public**", Revue Générale de Droit International Public, 1960, pp. 465-498.

88- راجع في هذا الصدد كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 26-28.

3- شروط مُمارسة الأعمال الإنتقاميّة

لقد أقرَّت الأعراف الدولية بحقّ الدولة في اتخاذ تدابير انتقامية متى تعرَّضت لأضرار ناجمة عن أعمال غير مشروعة قامت أو سمحت بها دولة أخرى، بشرط أن يكون الإنتقام مُتناسبًا مع الضرر المُحدث.

وينبغي للرغبة في الإنتقام ألاّ تُسيطر على التدبير الذي تتَّخذه الدولة في صورة تُخرجه عن المبادئ الإنسانيّة والحدود المعقولة، فيخسر الغاية التي برَّرته ويتحوَّل إلى عمل إجرامي بحدّ ذاته.

وتنقسم شروط مُمارسة الأعمال الإنتقاميّة إلى أساسيّة وشكليّة[89].

أ- الشروط الأساسيّة

والشروط الأساسيّة التي تُبرِّر الأعمال الإنتقاميّة أربعة[90]:

- أن يكون للعمل الإنتقامي مُبرِّر. وأعمال المُقاومة في الجنوب اللبناني التي تصفها إسرائيل بأنها أعمال إرهابية غير مشروعة لا تُبرِّر الأعمال الإنتقامية الإسرائيلية، فالقوانين والقرارات الدولية، وكذلك الفقه والإجتهاد، تعتبر المقاومة المُسلّحة للدفاع عن الوطن أو لتحريره حقًا طبيعيًا وعملاً مشروعًا[91].
- أن تتوافر في العمل الإنتقامي أربعة مطالب:

أ- مطلب التوازن أو التناسب الذي يقضي بأن يُوازن العمل الإنتقامي بين نتائجه والضرر المُحدث، أي أن يكون حجم الإنتقام بحجم الضرر[92]. ولكن إسرائيل تتجاهل هذا المطلب وتُخالفه، فمُقابل صاروخ كاتيوشا أو مقتل أو جرح مستعمر إسرائيلي تُدمِّر منطقة بكاملها وتغتال عائلات بأسرها وتنسف مرافق عامّة.

89- المرجع ذاته، ص 53-70.

90- راجع حول هذا الموضوع، المرجع ذاته، ص 54-67.

91- راجع دراسة الدكتور محمد المجذوب حول «**شرعية المقاومة اللبنانية في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي**»، المرجع السابق، ص 17-49.

92- إستقرّ الإجتهاد على ذلك منذ أن أصدرت محكمة التحكيم الألمانيّة – البرتغاليّة، في 1928/07/31، قرارها في قضية Naulilaa . لقد طالب القرار التحكيمي باعتبار الأعمال الانتقامية أعمالًا غير مشروعة إذا لم تتناسب مع العمل الذي كان سببًا في اتخاذها. وأشار القرار كذلك إلى نظرية التعسف في استعمال الحق حيث يُشكِّل التفاوت بين الهدف والوسائل المُستعملة مظهرًا من مظاهرها. راجع حول هذا الموضوع:
Malcolm N. Shaw, "**International law**", 6th ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2008, p. 1129.

ب- ومطلب الإنسانيّة الذي يقضي بألاّ تتضمَّن الأعمال الإنتقاميّة أعمالًا غير إنسانيّة وغير أخلاقيّة. وإسرائيل تُخالف دومًا مبادئ الإنسانيّة.

ج- ومطلب الفعاليّة الذي يقضي بعدم السماح للدول باللجوء إلى عمل إنتقامي مُعيَّن عندما يكون بالإمكان إستعمال أسلوب آخر، أو عمل انتقامي آخر، يُعطي النتائج ذاتها، ويكون أقلّ خطورة. والمؤكَّد أنّ إسرائيل تُحاول دائمًا اللجوء إلى الأعمال الإنتقامية الأكثر خطورة وجسامة.

د- ومطلب الحدّ الزمني الذي يقضي بجعل الأعمال الإنتقاميّة عرضيّة أو موقّتة أو محدودة الزمن. فعلى الدولة المُنتقمة أن تضع حدًا لأعمالها فور حصولها على النتائج أو التنازلات التي تتوخّاها. والمُلاحظ أنّ إسرائيل تستمرّ في أعمالها الإنتقاميّة بحجّة أنّ المقاومة في الجنوب اللبناني على استعداد دائم لتكرار عمليات المقاومة.

- أن تُمارس الدولة وحدها إتخاذ التدابير الإنتقاميّة بواسطة هيئاتها العامة.
- عدم الإضرار، عند مُمارسة الأعمال الإنتقاميّة، بمصالح الدول الأخرى التي ليست طرفًا في النزاع المُسبِّب للإنتقام. ولكن هذا الشرط أو المبدأ يتعرَّض، عند التطبيق، لسلسلة من الاستثناءات[93].

ب- الشروط الشكليّة

أمّا **الشروط الشكليّة** فمحصورة باثنين[94]: شرط الإخطار المُسبق، وهو الإنذار الذي تُوجِّهه الدولة المُتضرِّرة إلى الدولة المُسبِّبة للضرر أو المسؤولة عنه وتُطالبها فيه بالكفّ عن بعض الأعمال، أو باحترام القوانين والمواثيق الدولية، أو بالتعويض عن بعض الأضرار، فإذا رفضت أو استمرَّت في أعمالها

93- راجع حول موضوع بعض الأمثلة عن الاستثناءات: كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 66-67.

94- راجع حول هذا الموضوع، المرجع ذاته، ص 67-70.

عمدت الدولة المُتضرِّرة إلى الإنتقام. والشرط الثاني هو وجوب استنفاد جميع الوسائل السلميّة، ومنها اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، أو الهيئات الدولية المُختصّة.

غير أنه لا يُمكن أن تختفي الأعمال الانتقاميّة من التعامل الدولي، على الرغم من تحريمها، ما دام بعض الدول لا يحترم قواعد القانون الدولي، لا سيّما عندما يشنّ الحروب ويُنكر على الشعوب حقّها الثابت في تقرير المصير.

ويُمكننا تلخيص الأغراض من لجوء إسرائيل دائمًا إلى الأعمال الإنتقامية ضدّ لبنان[95] برغبتها في الضغط عليه لإرغام الحكومة اللبنانيّة على التنكُّر للمقاومة تمهيدًا لإلغائها ومُلاحقة عناصرها أو أفرادها، والمُحافظة على معنويات المُستعمرين على أرض إسرائيل.

ثالثًا: القانون الدولي العام وتدابير إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان

إنّ هذا الموضوع لا يدخل في صلب بحثنا المُكرَّس أساسًا لدراسة الأعمال الانتقاميّة ضدّ لبنان، من وجهة النظر الاسرائيليّة. ومع ذلك فسنقول كلمة موجزة فيه نُحدِّد بها موقف الاجتهاد والقانون الدوليين منه[96].

إنّ الاجتهاد الدولي المُعاصر، بخلاف الفقه الدولي المُنقسم على نفسه، يؤيِّد اليوم بشكل شبه إجماعي مبدأ حماية رجال المقاومة[97]. وجميع الأحكام القضائيّة التي صدرت بعد الحرب العالميّة الثانية أكَّدت أنّ أعمال المقاومة لا يُمكن أن تُعدّ خرقًا للقانون الدولي أو جريمة من جرائم الحرب.

وكرَّس القانون الوضعي هذا الاتجاه فجاءت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب تُعلن أنه لا يُمكن

95- لمزيد من المعلومات حول الجوانب القانونيّة لحرب تموز/يوليو 2006 بعيون غربيّة، راجع:
Charles De Bock, "**Israël, été 2006: "Légitime défense disproportionnée" ou "représailles"? Analyse d'un glissement de langage**", Revue québécoise de droit international, Volume 20, No 2, 2007, pp. 41-74.
على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.sqdi.org/images/volumes/202_Bock.pdf

96- سنتطرَّق إليه ونشرحه في بحث لاحق.

97- راجع دراسة الدكتور محمد المجذوب حول «**شرعية المقاومة اللبنانية في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي**»، المرجع السابق، ص 17-49.

مُعاقبة أي شخص تشمله الاتفاقية بجرم لم يرتكبه هو شخصيًا، كما تنصّ على حظر العقوبات الجماعية (Collective punishment) وجميع تدابير الارهاب والتهويل، وحظر الانتقام من الأفراد الخاضعين للحماية أو الانتقام من أموالهم[98].

لقد رأينا أنّ القانون الدولي المُعاصر، المُتجسِّد في العديد من الاتفاقيات والمواثيق والممارسة الدولية[99]، يحظر بشكل قاطع اللجوء إلى القوة أو التهديد بالقوة، ويمنع بالتالي القيام بالتدابير الانتقامية، وخصوصًا ضدّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبما أنّ إسرائيل قد صدَّقت على العديد من هذه الاتفاقيات فقد أصبح من الصعب، على الصعيد القانوني، تبرير التدابير الانتقامية التي تقوم بها ضدّ المواطنين والمُقيمين في لبنان.

واستنادًا إلى ذلك يُمكننا القول بإنّ الدولة المُحتلَّة[100] لا تستطيع اليوم، قانونًا واجتهادًا، الإدعاء بحق الانتقام من لبنان لمُجرَّد اتِّهامه بتسهيل تسلُّل المُقاومين عبر حدودها.

ولكن المسألة الهامة هنا هي أنّ إسرائيل تدّعي، عندما تقوم بتدابيرها الانتقامية ضدّ لبنان، أنّها تُمارس حقًا سمح به الميثاق الأممي (الدفاع المشروع عن النفس). ففي الرابع من أيلول/سبتمبر 1969، وبعد الغارات الاسرائيليّة المُتكرِّرة على جنوب لبنان، قال ناطق بإسم وزارة الخارجيّة الاسرائيليّة في مؤتمر صحافي: «إمّا أن يكون لدى لبنان الوسائل لفرض احترام وقف إطلاق النار على الحدود، وعليه بالتالي أن يفعل ذلك. وإمّا

98- راجع حول موقف إسرائيل من اتفاقية جنيف الرابعة، كتاب: Eyal Benvenisti, "**The international law of occupation**", Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2004, pp. 109-123.

99- نذكر، على سبيل المثال، مبدأ أو شرط دو مارتنس De Martens. والشرط يتعلّق بقوانين الحرب البريّة وأعرافها. ولدى إعداد اتفاقيات جنيف للعام 1949، أُدرج الشرط في موادها، كما أُدرج بعد ذلك في إحدى مواد البروتوكول الأوّل الإضافي للعام 1977. والشرط ينصّ على أن يظلّ المدنيّون والمقاتلون، في الحالات التي لا ينصّ عليها أي اتفاق أو بروتوكول، تحت حماية مبادئ القانون الدولي وسلطان، ومبادئ الإنسانية، وما يُمليه الضمير العالمي. راجع كتاب: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 97.

100- راجع حول موضوع الأبعاد القانونيّة لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية، الفصول 5 و7 و8 من كتاب:
Eyal Benvenisti, op. cit., pp. 107-148, 191-208, 209-216.

أنه عاجز عن فرض احترام وقف إطلاق النار، فينبغي إذًا أن لا يحتجّ إذا استخدمت إسرائيل حقّها في الدفاع المشروع عن نفسها ضدّ الذين يُهاجمونها من الأراضي اللبنانية»[101]. وفي اليوم نفسه صرَّح مندوب إسرائيل في مجلس الأمن «بأنّ الحكومة الاسرائيلية مُضطرّة، في هذه الظروف، إلى اتِّخاذ تدابير الدفاع المشروع لحماية أرواح مواطنيها وأموالهم»[102]. وفي العاشر من تشرين الأول/أكتوبر 1969، إدَّعت إسرائيل أنّها تتعرَّض لهجمات من الأراضي اللبنانيّة، وأنّ استمرار مثل هذه الأعمال يتطلَّب «اتِّخاذ إجراءات مُناسبة للدفاع عن النفس»[103].

وفي ضوء الشروط التي تتضمَّنها المادة 51 من الميثاق الأممي، فإلى أي مدى تُشكِّل أعمال المُقاومين والمساعدات أو التسهيلات (إن وجدت) التي تُقدِّمها الدولة اللبنانيّة لهم، هجومًا مُسلَّحًا راهنًا يُبرِّر قيام إسرائيل بتدابير انتقاميّة تحت قناع الدفاع المشروع عن النفس؟

إنّ القانون الدولي العام، وكذلك الاجتهاد والفقه الدوليين، لا تعتبر الأعمال الصادرة عن منظمّات المقاومة أعمالًا صادرة عن دولة مُعترف بها دوليًا، ولا ترى في هذه الأعمال التي تحدث بشكل مُتقطِّع، وفي المساعدات التي تُقدِّمها الدولة اللبنانيّة إليها، عدوانًا أو هجومًا مُسلَّحًا يُبرِّر الدفاع المشروع عن النفس، اللهم إلاّ إذا كان الغرض من هذه الأعمال احتلال جزء من إقليم الدولة وتسوية الخلاف الناشب بين الأطراف المعنيّة بقوّة السلاح.

إنّ ادِّعاء إسرائيل بأنها تُمارس حق الدفاع المشروع عن النفس لمنع تسلُّل المقاومين، أو لمنع تجمُّعهم على حدودها، أو لإكراه الدولة اللبنانيّة على طردهم أو عدم السماح لهم بعبور حدودها، إنّ هذا الادعاء يعني أنّ إسرائيل تسمح لنفسها بمُمارسة الهجوم أو الاعتداء الوقائي لكي تتجنَّب

101- صحيفة النهار في 1969/09/5.

102- صحيفة لوجور Le Jour في 1969/09/6.

103- صحيفة النهار في 1969/10/12.

احتمال قيام هجوم لاحق موهوم ضدّها. ولكن القوانين والمُمارسة الدولية تُحرِّم اليوم العمليّات الوقائيّة وتعتبرها بمنزلة عمليات عدوانيّة.

إنّ إسرائيل لم تحترم المعاهدات والمواثيق الدولية التي أبرمتها[104]، فعاملت رجال المقاومة والمدنيين في لبنان مُعاملة سيّئة. ولدى الرأي العام العالمي، الآن، مجموعة من الوثائق تكشف مدى استهتار إسرائيل بالقوانين والأعراف الدولية وتدمغها بارتكاب أفظع الجرائم[105].

وإذا كان انتهاك إسرائيل لحرمة القواعد الدولية ليس (أو لم يعد) بالأمر المُستهجن، فالأمر المُستهجن حقًا هو في سكوت الأمم المتحدة[106] وإحجامها عن اتخاذ أي إجراء قسري ضدّها بسبب تجاوزاتها القانونية المُتكرِّرة، وعدم امتثالها لأوامرها، واستمرارها في خرق اتفاقية الهدنة وقرارات وقف إطلاق النار ومُهاجمة لبنان[107].

رابعًا: فَرْض قواعد القانون الدولي العام على إسرائيل

«إنّ البحث في أساس الإلزام في القانون الدولي العام كان موضع دراسات واسعة ومُناقشات نظريّة كثيرة. وقد بذل بعض الفقهاء جهودًا حميدة لتشييد النظام القانوني الدولي على أُسس قويّة وتفسير إلزام الدول بقواعده. فلهذه القواعد قوة إلزامية تستمدُّها من أساس مُعيَّن. ولكن ما هو هذا الأساس؟»[108]

104- إنّ انتماء إسرائيل إلى هيئة الأمم المتحدة يُحتِّم عليها – عند اتّهامها لبنان بخرق القوانين والاتفاقات الدولية – رفع الأمر إلى الهيئات المُختصَّة في هذه المنظمة.

105- راجع، مثلًا، تقرير غولدستون لعام 2009 المُكوَّن من 575 صفحة:
Report of the United Nations fact finding mission on the Gaza conflict, September 15, 2009
على الموقع الإلكتروني التالي:
http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2009/09/15/UNFFMGCReport.pdf
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/10).

106- أُتيح لمجلس الأمن، أكثر من مرّة، أن يُصدر قرارات تُعارض وتُدين الأعمال الانتقاميّة التي قامت بها إسرائيل، حتى أصبح الحقوقيون يوردون غالبًا هذه الاعتراضات كإثبات للإدانة العالمية للإنتقامات في القانون المُعاصر. راجع حول موضوع مجلس الأمن والأعمال الانتقامية الإسرائيلية: كتاب د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 173-186.

107- حول موضوع العقوبات ضدّ الدول الأعضاء المُخالفين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، راجع، مثلًا، د. محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمُتخصّصة، المرجع السابق، ص 228-238، لا سيّما ص 228-229 (الطرد أو الفصل من الأمم المتحدة) وص 229-232 (الحرمان من حقوق العضوية) وص 233-238 (العقوبات القسريّة).

108- د. محمد المجذوب، «**القانون الدولي العام**»، المرجع السابق، ص 111.

ومن يَفْرِض قواعد القانون الدولي العام على الدول المُتساوية في الحقوق التي لا تخضع لسلطان أعلى من سلطانها؟ ومن يُسْبِغ على قواعده صفة الإلزاميّة؟ ومن أين تستمدّ قواعده صفتها الإلزاميّة؟

إنّ للفقهاء في تعيين هذا الأساس مذهبين رئيسين:

- مذهبًا يُرسي أساس القانون الدولي العام على إرادة الدول ورضاها (نظرية الإرادة المُنفردة أو نظرية التقييد الذاتي للإرادة، ونظرية الإرادات المُشتركة، ونظرية «العقد شريعة المُتعاقدين»)، ويُسمّى المذهب الوضعي أو الإرادي[109].
- ومذهبًا يُجرِّد هذا القانون من صفته القانونيّة ويجد له أساسًا خارج إرادة الدول، أي في عوامل خارجيّة ومُستقلّة عن إرادة الدول (نظرية القوّة، ونظرية المصلحة، ونظرية التوازن الدولي، ونظرية التضامن الإجتماعي أو المدرسة الإجتماعيّة أو مدرسة الحدث الاجتماعي أو المدرسة الفرنسيّة)، ويُسمّى المذهب الموضوعي[110].

ونحن نعتقد أنّ النظريات والمذاهب التي اهتمَّت بمسألة أساس الإلزام في القانون الدولي العام لا تكفي وحدها لتفسير المسألة المذكورة. إنّ الإعتماد على أحد المذهبين المذكورين في دراسة أساس الإلزام لا يكفي. إنّ كلاًّ منهما لا يُعالج إلاّ جانبًا واحدًا من جوانب المسألة المذكورة.

فنظريات المذهب الوضعي أو الإرادي تُشيد بإرادة الدول وتعتبر أنّ لا وجود للقاعدة القانونيّة الدوليّة خارج إرادة الدول. وتُعنى نظريات المذهب الموضوعي بالتركيز على أنّ هذه القاعدة تُفرض على الدول استنادًا إلى اعتبارات أسمى من إرادات الدول. وكانت هذه النظريات كلها موضعًا وهدفًا للنقد. ولعلّ عيبها الأساسي يكمن في أنها أرادت أن تبحث عن أساس الصفة الإلزاميّة للقواعد الدولية في نطاق كل نظريّة، بالإستقلال عن غيرها من النظريات.

109- المرجع ذاته، ص 112-117.

110- المرجع ذاته، ص 117-121.

والدراسة الكاملة الصحيحة لمسألة أساس الإلزام في القانون الدولي العام هي تلك التي تشمل مُختلف المذاهب أو النظريات (نظرية الإرادة المُنفردة أو نظرية التقييد الذاتي للإرادة، ونظرية الإرادات المُشتركة، ونظرية «العقد شريعة المُتعاقدين»، ونظرية القوّة، ونظرية المصلحة، ونظرية التوازن الدولي، ونظرية التضامن الإجتماعي أو المدرسة الإجتماعيّة أو مدرسة الحدث الاجتماعي أو المدرسة الفرنسيّة) وتُحاول الوقوف على تفاعل هذه العوامل، والكشف عن عناصر القوّة والضعف فيها من خلال قياسها علميًا.

إنّ «علم» أساس الإلزام علم لم يترسَّخ بعد (القياس القانوني Jurimetrics)[111] على الرغم من قيام عدد من الدول المُتقدِّمة والمؤسسات الدولية بتطويره وفتح تخصُّصات له في جامعاتها. إنّه علم مُتميِّز عن غيره من العلوم الاجتماعيّة أو غير الاجتماعيّة، بمفهومها الواسع، ولكنه ليس مُستقلًا كل الاستقلال عن غيره. إنّ له صلات وثيقة بعدد كبير من فروع المعرفة، ولكن هذه الصلات لا تُلغي ميزاته الخاصة وتجعله جزءًا من غيره. واضطلعت تقنيّات القياس القانوني لأساس الإلزام في القانون الدولي العام ونَمْذَجَتها Modeling[112] بدورٍ هام في توجيه العلاقات الدولية واستشراف مدى التزام الدول قواعد هذا القانون من خلال وضع سيناريو لكلّ مُتغيِّر من المُتغيِّرات في كل من المذهب الوضعي (أو الإرادي) والمذهب الموضوعي (بقاء المُتغيِّر على حاله، أو التغيُّر نحو الأحسن، أو التغيُّر نحو الأسوأ)، وقياس درجة تطابق كل سيناريو مع المؤشرات المتوافرة عن كل مُتغيِّر. وبمقدار ما تتوفَّر المعلومات الدقيقة بمقدار ما تكون القدرة على استشراف مدى التزام الدول قواعد القانون الدولي العام أقرب إلى الصحّة.

111- راجع التعريف لهذا العلم في قاموس Black's Law Dictionary:
"**The use of scientific or empirical methods, including measurement, in the study of legal matters**" (Black's Law Dictionary, Ninth edition, 2009, p. 927)

112- النَمْذَجَة هي البناء النظري الذي يُحاكي بُنْيَة وآلية التفاعل في ميدان من ميادين فروع المعرفة، وعلاقات مُكوِّناته بعضها بالبعض الآخر. حول موضوع الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، راجع: د. وليد عبد الحي، «**مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**»، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2002، ص 166-194.

ومع ذلك فنحن مُضطرّون – إذا أردنا ألاّ نُجافي منطق الأمور، وأن نبقى في نطاق الواقع – إلى أن نُقيم وزنًا أيضًا لبعض الاعتبارت المادية (النفعيّة والمصلحيّة) التي تدفع الدول في كثير من الأحيان إلى مُراعاة القواعد الدوليّة واحترام العهود والمواثيق. إنّ هذه الإعتبارات تُصيب كبد الحقائق الواقعيّة الملموسة عندما تتحدَّث عن الأنانيّة والمصالح الذاتيّة المُسيطرة على تصرفات الدول، وعندما تَعْرض للمحاولات الكثيرة التي تقوم بها هذه الدول لتُسبغ على اعتداءاتها وانتهاكاتها لحرمة القانون صبغة قانونيّة تُضلِّل بها الشعوب والرأي العام العالمي. فالنظام الدولي، في هذا العصر، يجعل من الحق والقوّة شيئًا واحدًا، ويُقيم دعائم العلاقات الدوليّة على نظريّة القوّة. إنّها (أي نظريّة القوّة) تستند إلى نسبة مُعيَّنة من القوى، والقوّة، كما تُمارسها الدول الكبرى، لا تعرف الثبات والاستقامة والوضوح، بحيث أنه إذا اختلَّت هذه النسبة زال التزام القواعد الدولية. وتحترمها الدولة ما دامت تتَّفق مع مصالحها ومع نسبة القوى القائمة. ومن جهة ثانية، فإنّ فكرة القوّة تهتمّ بمصالح الدول الكبرى فقط من دون أن تُبالي بميول الدول الصغرى ورغباتها.

وبالتالي يؤسفنا القول إنّ رحلة البحث في أعمال إسرائيل الانتقاميّة ضدّ لبنان لم تبدأ بعد، لأسباب عدّة، منها:

- لأنّ وجود إسرائيل، خلافًا لقرار التقسيم 181 (II)، يُشكِّل احتلالاً. واغتصاب الصهاينة أرض لبنان، وتشريدهم أهله، ورفضهم تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وإساءة مُعاملة السكان في الأراضي المُحتلة. إنّ هذا كله هو الذي كان السبب في ظهور حركات المقاومة في لبنان، وفي تزايد عدد المقاومين وإقبالهم على حمل السلاح وخوض المعارك ضدّ المُغتصبين، بحيث لم يعد بوسع أيّ حكومة لبنانية (أو أيّ قوة خارجية) السيطرة عليهم أو الوقوف في وجههم.
- لأنّ اتفاقيّة الهدنة التي وُقِّعت العام 1949 بين لبنان وإسرائيل لم تُنه حالة الحرب التي أُعلنت قبل عام. فالهدنة لا تُنهي حالة الحرب، بل

تُوقف وحسب، وبشكل موقَّت، العمليات أو الإشتباكات المُسلَّحة. إنّ حالة الحرب تظلّ قائمة بعد عقد الهدنة إلى أن تُعقد معاهدات الصلح نهائيًا بين الأطراف المُتنازعة. وليس لدى إسرائيل أيّ نيّة في التقيّد بأحكام اتفاقيات الهدنة، فسجلات الأمم المتحدة تُثبت أنّ إسرائيل قد خرقت هذه الاتفاقيّة آلاف المرّات.

- لأنّ خطوط الهدنة، كخطوط وقف إطلاق النار، لا يُمكن أن تُصبح حدودًا دائمة لدولتين أو أكثر ما لم تُوافق هذه الدول، صراحة، على ذلك. وإسرائيل لم تقبل[113]، كما بيَّنا في بحث سابق[114]، بالحدود بعد لأنّها تُريد أن تكون طليقة اليد في المستقبل القريب أو البعيد.
- لأنّ إسرائيل إعتادت النكث بالعهد حتى أصبح ذلك من «شيمها الإبداعيَّة». فإسرائيل تشتهر بالبراعة في ابتكار الحِيَل واختراع الأحابيل واختلاق الذرائع التي تخدم مصلحتها وتدعم مواقفها «القانونيّة». وليس من المُستبعد أن تعمد إسرائيل إلى استخدام كل الوسائل المُتاحة والاستفادة من كل الظروف المُمكنة للتسرُّب، بالسرّ أو العلن، إلى مراكز القرار «القانوني» في العالم[115].

113- راجع ما كتبه:
David Eshel, «**The Israel-Lebanon border enigma**», in IBRU Boundary and Security Bulletin Winter 2000-2001, p. 72.
فهو يعتبر أنّ:
(…) to date this border (i.e., the Israel-Lebanon border) is neither properly defined along its full length nor fully accepted by the nations either side of it.

114- راجع بحثنا: «نحو قراءة جديدة لرحلة البحث عن الحدود الجنوبيّة للبنان (مُلاحظات قانونيّة أوليّة)»، في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الثامن والسبعون، تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 5-58.

115- راجع، مثلًا، دراسة جوناثان كوك: «**ماذا يعني تراجع غولدستون عن تقريره؟ ضغوط إسرائيليّة جعلته منبوذًا بين أهله**»، في النسخة العربية لمجلة Le Monde Diplomatique الفرنسيّة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.mondiploar.com/article3480.html?PHPSESSID=64e6a9c27053ee926f719b00bfce36de
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/3). لقد شكَّل تقرير غولدستون إدانة لإسرائيل لأنه اتهمها بارتكاب جرائم حرب خلال عمليتها العسكريّة ضدّ غزة خلال في العامين 2008 و2009. وقد أبدى اهتمامًا أيضًا بـ «عقيدة الضاحية» لأنها تتضمَّن إلحاق أضرار فادحة وغير مُتناسبة بالبنى التحتيّة وتُعرِّض المدنيين للخطر. إلاّ أنّ غولدستون تراجع، بشكل غير مُتوقَّع، عن بعض توصيات تقريره وخلاصاته في مقال إعتذاري نُشر في صحيفة أميركية مرموقة في 2011/04/1:
«**Reconsidering the Goldstone Report on Israel and war crimes**», Washington Post, April 1, 2011.
وقام ثلاثة ممّن شاركوا في كتابة التقرير بنشر ردّ على مقاله في صحيفة بريطانيّة في 2011/04/14:
Goldstone Report: «**Statement issued by members of the UN mission on Gaza war**», The Guardian, April 14, 2011.
وتلقّفت إسرائيل مقال غولدستون الإعتذاري بحبور لأنّه أظهرها بمظهر الضحية وجمّل أعمالها الانتقاميّة وحصَّنها مُستقبلًا ضدّ كل تهويل بتحقيق أممي، كما مهَّد لأعمال انتقاميّة إسرائيليّة جديدة قد تكون أسوأ من سابقاتها.

ويُضاف إلى كل ما سبق، تميُّز فترة ما بعد العام 1956، وخصوصًا آذار/ مارس 1982، بانتشار أعمال إسرائيل الانتقامية ضدّ لبنان وتكاثرها. وكان من المُنتظر أن تزداد الدراسات والأبحاث المُتعلِّقة بهذا الموضوع، إلاّ أنّ شيئًا من ذلك لم يحدث، فتساءل البعض عن الأسباب التي صرفت الباحثين عن الموضوع وجعلتهم يحوطونه بسياج من الكتمان لا مُبرِّر له[116].

لقد قيل في تفسير هذه الظاهرة إنّ الموضوع أُشبع درسًا وبحثًا وتحليلًا حتى لم تبق فيه زيادة لمُستزيد. ولكن يكفينا الإطلاع على عدد الأحكام[117] والقرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية المُختلفة[118] حول الموضوع حتى نتأكَّد من خطل هذا الرأي.

وقيل أيضًا إنّ تضاؤل الكتابة عن الأعمال الانتقامية مرجعه إلى اختفاء هذه الظاهرة من العلاقات الدولية[119]. ولكن التحليل الصحيح للوقائع يُثبت لنا أنّ الاختفاء المزعوم قد تمّ إسمًا لا فعلًا، أي أنّ الأعمال قد اختفت من قاموس العلاقات الدولية من دون أن تتوارى عن المسرح الفعلي أو المادي لهذه العلاقات. كلّ ما حدث هو أنّ الدول التي تلجأ إلى الأعمال الانتقاميّة تُفضِّل اليوم، لتبرير هذه الأعمال، أن تُقلِّل، إلى أدنى حدّ مُمكن، من استعمال

116- راجع، مثلًا، بحث:
J. – C Venezia, «**La notion de représailles en droit international public**», Revue Générale de Droit International Public, 1960, p. 466.

117- نذكر، على سبيل المثال، الأحكام التالية:
Corfu Channel case, Judgment of April 9th,1949, I.C.J. Reports 1949, p. 35; Military and paramilitary activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Merits, Judgment, I.C.J. Reports 1986, p. 127, para. 249; Legality of the threat or use of nuclear weapons, Advisory opinion, I.C.J. Reports 1996, p. 246, para. 46.

118- نذكر، على سبيل المثال، القرارات التالية:
S/RES/111 (19/01/1956); S/RES/171 (9/04/1962); S/RES/188 (9/04/1964); S/RES/316 (26/06/1972); S/RES/332 (21/04/1973); S/RES/573 (4/10/1985); A/RES. 41/38 (20/11/1986).

119- راجع حول موضوع الاتجاه نحو تحريم التدابير الانتقامية في العلاقات الدولية: كتاب: د. محمد المجذوب، «**أعمال إسرائيل الإنتقامية ضدّ الدول العربيّة**»، المرجع السابق، ص 83-96.

هذا التعبير[120]. فهي استنبطت عبارة «الأعمال الانتقاميّة الدفاعيّة»[121] لردم الهوة الفاصلة بين مفهوميْ الدفاع المشروع عن النفس والأعمال الانتقامية والتقريب بينهما من نحوٍ أول، وتجنَّبت الوقوع في محظور «الأعمال الانتقاميّة الهجوميّة»[122] التي يُحرِّم ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إليها من نحوٍ ثانٍ. وهي تفعل ذلك لتتحاشى أمرين:

– أولًا، لئلا تجبه الرأي العام العالمي الذي تأثَّر، بفعل الإرهاب المزعوم أو المفروض، إزاء تصرُّفات الدول التي خرقت، تحت ستار الأعمال الانتقامية، حرمة مبادئ القانون الدولي الإنساني[123] والمواثيق الدولية.

– ثانيًا، لئلا تُتَّهم بخرق بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تُحرِّم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها.

ونحن نعتقد أنّ غموض مفهوم الأعمال الانتقامية في القانون الدولي العام من جهة، وصعوبة العثور على «الوصف القانوني لهذه الأعمال»[124] من جهة ثانية، هما العاملان اللذان دفعا الباحثين إلى عدم تكريس الجهود لدراستها.

120– يتذبذب موقف الولايات المتحدة الأميركية من موضوع الأعمال الانتقامية والدفاع المشروع عن النفس، فالإدارة الأميركية تستخدم عبارة «الأعمال الانتقاميّة» أمام مجلس الشيوخ وعبارة «الدفاع المشروع عن النفس» أمام أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة. لمزيد من المعلومات حول الموضوع، راجع بحث:

Julia W. Willis, Contempory practice of the United States, American Journal of International Law, Vol. 73, 1979, pp. 491-492.

وقد جعلت الإدارة الأميركية من مسألة الإرهاب حجّة للجوئها إلى الأعمال الانتقامية، راجع الكتاب الموجه من المندوب الدائم للولايات المتحدة الأميركية إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 1998/08/20 (780/Doc. S/1998)، وتصريحه بعد الغارات على بنغازي وطرابلس الغرب في العام 1986 (15-S/PV 2674, pp. 13). وكذلك ما صرّح به مندوب إسرائيل في مجلس الأمن بعد الغارة على تونس في 1985/10/1 (S/PV 2611, p. 22).

121– راجع:

Yoram Dinstein, War, aggression and self-defense, Cambridge: Grotius Publications Limited, 1988, p. 202.

122– رفضت لجنة القانوني الدولي التابعة للأمم المتحدة التمييز بين «الأعمال الانتقاميّة الدفاعيّة» و«الأعمال الانتقاميّة الهجويّة»، واعتبرتهما أعمالًا انتقاميّة، راجع:

«**Yearbook of the International Law Commission**», 1995, Volume II, Part Two, p. 67, para. 3.

123– حول موضوع أهمّ المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني، راجع كتاب: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب، «**القانون الدولي الإنساني**»، المرجع السابق، ص 36-39. وحول المبادئ الخاصة بالفئات المحميّة، راجع المرجع ذاته، ص 96-99.

124– سبَّب تدخُّل الولايات المتحدة الأميركيّة وحلفاؤها في العراق في آذار/مارس 2003، على عكس التدخُّل في أفغانستان، أزمة في مجلس الأمن فانقسمت الآراء حوله. وراح البعض يُحاول تصويب المسار من خلال اللجوء إلى مفهوم حق الحرب Jus ad bellum (أي الحق الذي كان يُقرِّره القانون الدولي التقليدي لكلّ دولة في شنّ الحرب على غيرها من الدول).

وإنّ جميع الوقائع والدلائل تُشير إلى أنّ مجلس الأمن لن يتدخَّل – في وقت قريب على الأقل – ليُجبر إسرائيل على إيقاف تدابيرها الانتقامية، أو ليُنفِّذ بحقّها العقوبات التي يُهدِّدها بها أحيانًا. لن يفعل ذلك لأنّ الولايات المتحدة الأميركية التي تتمتَّع بحق النقض فيه لن تدعه يتَّخذ أي قرار تنفيذي ضدّ إسرائيل.

وجميع الوقائع والدلائل تُشير، كذلك، وخصوصًا بعد اشتداد عود المقاومة، إلى أنّ إسرائيل لن تكفّ – لا في وقت قريب ولا بعيد – عن أعمالها الانتقامية.

ومن هذا المُنطلق، يُصبح من البدهي أن يضع لبنان خارطة طريق أو خطة عمل سريعة لتجنُّب قيام إسرائيل، في بعض المناطق اللبنانيّة، بإلحاق أفدح الأضرار ببناه التحتيّة بغية تأليب فئات المُجتمع اللبناني بعضها على البعض الآخر، ومن ثمّ إثارة القلاقل ضمن بعض (أو بين) مُكوِّنات عائلاته الروحية، لا سيّما أنّ كلفة الترميم (أو إعادة البناء والإعمار) ستكون مُرهقة جدًا للخزينة العامّة وتترك المواطن اللبناني لسنوات بدون خدمات المرافق العامة، السيّئة الأداء أساسًا.

خامسًا: نحو خارطة طريق لبنانيّة مُقترحة لمُواجهة أعمال إسرائيل الإنتقاميّة

لا بدّ للبنان أنّ يتَّبع منهج المرحليّة الذي يعتمد، في إطار استراتيجيّته الدبلوماسيّة العامة، على تفاعل أربعة مبادئ:

– الواقعيّة التي تُعيِّن الحدّ الأقصى لما يُطالب به لبنان في كلّ ظرف.
– المرونة التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل.
– مبدأ عدم التراجع الذي يُعيِّن الحد الأدنى للمطالب اللبنانيّة في كلّ ظرف.

– التصاعد أو الانتقال، بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف، إلى مرحلة جديدة تُفصح فيها الدبلوماسيّة اللبنانيّة عن مطالب جديدة، يكون حدّها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حدًا أقصى ومطلبًا كاملًا مزعومًا.

وكل ما نستطيع أن نقدِّمه، في هذا القسم الأخير من بحثنا، إلى المُدافعين عن حقوق لبنان هو بعض الملاحظات المُتواضعة التي تتلخَّص بالنقاط التالية:

1- تصميم الردّ على أعمال إسرائيل الإنتقاميّة وإعداده قبل وقت طويل من القيام به أو تنفيذه. ولا بدّ أن يمرّ قرار الردّ بثلاث مراحل: مرحلة التخطيط[125] (وضع لائحة شاملة لكل المواقع الاستراتيجية – البنى التحتية المدنية والصناعية والقواعد العسكرية في إسرائيل – ، مثلًا، التي يؤدي ضربها إلى إنزال خسارة فادحة بالمصالح الإسرائيليّة وتوجيه تحذير رهيب إلى حكومة إسرائيل وشعبها)، ومرحلة التقرير (التي من المُفترض أن تكون من صلاحية مجلس مُصغَّر يضمّ عددًا محدودًا من الخبراء ويُناقش الأمر – دراسة الردّ وتقييمه من حيث الإمكانات والنتائج والمُضاعفات، والبحث عن الوسائل والأساليب القادرة على مُضاعفة تأثيره وفعاليته، مثلًا – في جلسات سريّة لا يتسرّب شيء مما يدور فيه إلى الإعلام)، ومرحلة التنفيذ (التي من المُستحسن أن تكون من اختصاص المقاومين وتقديرهم).

2- إتقان طرق الحرب النفسيّة والإلكترونيّة وأساليبها Cyber war للتأثير في نفسيّة الإسرائيليين وبعزيمتهم، ومن أجل إبقائهم في حالة قلق وخوف واضطراب. فقد شكَّلت مُعادلة «تل أبيب مُقابل بيروت» خلال حرب لبنان الثانية، مثلًا، قيدًا على إسرائيل وسيفًا مصلتًا على المسؤولين فيها. وعُدَّت المعادلة جزءًا من الحرب النفسيّة التي حاذرت

125– لمزيد من المعلومات حول التخطيط بشكل عام، راجع كتابنا: الإدارة العامة «العمليّة الإداريّة والوظيفة العامة والإصلاح الإداري»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 167-240.

إسرائيل الإنغماس فيها، فإذا ضربت بيروت ضُربت تل أبيب، والآن إذا ضربت إسرائيل الضاحية الجنوبيّة ضُربت تل أبيب.[126]

3- التمهيد لعمليات الردّ بسلسلة من الإحتجاجات والإدعاءات الكفيلة بتهييج الخواطر، أو بسلسلة من المعلومات الرقميّة في وصف الخسائر التي لحقت بلبنان. والهدف من اللجوء إلى ذلك إعداد الرأي العالمي نفسيًا لتقبُّل حملات الردّ اللبنانيّة ضدّ إسرائيل.

4- وجوب اختيار الظرف المُلائم والمكان المُناسب والتوقيت الصالح، للردّ على أعمال إسرائيل الإنتقاميّة بغية الضغط عليها أو الحصول على مكسب مُعيَّن (إستهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية وهزّ صدقيّة قيادتها، مثلًا)، وإلاّ حصدنا أسوأ النتائج. وإنّ اختيار الردّ لا يكفي وحده. هذا الاختيار يجب أن يكون مقرونًا باختيار آخر، وهو وقوع الردّ فوق أرضٍ مُعادية. وإذا تمّ ذلك كان الردّ سهل التبرير، أو كان أكثر قابليّة للتبرير، من وجهة نظر المنطق والعلاقات الدولية والقانون الدولي العام.

5- ضرورة تزويد مواقع التواصل الإجتماعي (كالفيسبوك Facebook والتويتر Twitter وغيرها من المواقع) معلومات فوريّة مُيسَّرة وشافية عن كل ردّ. والقيام بتزويد الصحافة المحلية والعربيّة والعالمية بيانًا فوريًا عن كل ردّ يشرح أسبابه ويُحدِّد دوافعه.

6- وجوب إستناد الردّ اللبناني إلى أسباب قانونية واضحة معقولة، من السهل فهمها وتقديرها وتبريرها. والتبرير يجب أن يُقدَّم فور الردّ وبلغة مألوفة إلى الرأي العام العربي والعالمي، وخصوصًا إلى الرأي العام المحلي في المنطقة الجغرافية التي كانت مسرحًا للردّ أو طرفًا فيها. والتبرير يجب أن يربط هذا الردّ بحق لبنان في الدفاع عن أرضه أو بحركات المقاومة، الغابرة والراهنة، في مُختلف الأوطان. وقد

126- راجع خطاب الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، في 2009/08/14 «الذكرى الثالثة لانتصار المقاومة على العدو في حرب لبنان الثانية».

لجأت حركات مقاومة عديدة إلى هذا الأسلوب المُفيد أكثر من مرّة وعمدت، عقب بعض الحوادث، إلى إجراء مُقارنة مُوفَّقة بين كفاحها وبين الكفاح البطولي الذي مارسه أهل الولايات المتحدة الأميركية في عهد الإستعمار البريطاني لها.

7- إتخاذ كل الإحتياطات اللازمة لتجنُّب إيقاع الضرر بالأرواح والممتلكات الأجنبيّة البريئة. ووجوب التمييز، في كل ردّ نقوم به، بين الحكومات والشعوب، أو بين الرأي الرسمي والرأي الجماهيري، وخصوصًا رأي الفئات المحرومة أو المُستغلَّة. ولهذا ينبغي لنا تخطيط ردِّنا بدقّة وحكمة وحذر لئلاّ نُلحِق الأذى بهؤلاء الحلفاء والأنصار.

8- وجوب المُحافظة على طهريّة هذا العمل (أي الردّ) وقدسيّته، فلا يجوز مُطلقًا تحويل الردّ إلى عملية مُزايدة وتسابق بين اللبنانيين، أو إلى عملية إثارة دعائيّة لمصلحة بعض مُكوِّنات الشعب اللبناني. إنّ هذا الردّ يجب أن يتمّ بالاتفاق (أو على أقلّ تقدير، شبه الاتفاق) والتعاون (أو شبه التعاون) بين هذه المُكوِّنات، ضمن مُعادلة «الجيش والشعب والمقاومة». وهذا يعني أنّ عمليات الردّ يجب أن تُنفَّذ باعتبارها جزءًا من استراتيجيّة شاملة.

خاتمة

والخلاصة أنّ إسرائيل تقود معاركها ضدّنا بحقد وشراسة وتعمد في كلّ مُناسبة إلى اللجوء إلى أعمال إنتقاميّة رهيبة. وعلينا أن نُدرك قبل فوات الأوان أنّ الحركة الصهيونيّة هي حركة إلغاء الآخرين، وأنّ إعادة بناء «إسرائيل الكبرى» أو قيام «إسرائيل الوسطى» لا يُمكن أن يتمّ إلاّ بهدم كلّ ما هو موجود حاليًا، مسيحيًا كان أم إسلاميًا.

ويرى بعض المحلِّلين والمُتابعين لمسار أزمات الشرق الأوسط أنّ قرار القيام بالأعمال الانتقامية مُرتبط بالظروف والمُتغيِّرات الحاصلة في لبنان

وسوريا والمنطقة العربيّة. ولن تتورَّع إسرائيل عن شنّ أعمالها الانتقامية الماحقة ضدّ بعض البنى التحتيّة اللبنانيّة إنْ اقتنعت أنّ الظروف الإقليمية والعربية والدولية مؤاتية، وأنّ النصر سيكون حليفها في حربها المحمومة للقضاء على المقاومة في لبنان.

ولمواجهة «عقيدة الضاحية» الصهيونيّة وأخواتها («إستراتيجيا الضاحية» أو «نهج الضاحية») لا بدّ للبنان من أنْ يُبلور نظريّة مُقابلة تفرض «توازن رعب جديد» أو تخلق «توازن ردع نسبي»[127] تستفيد إلى أقصى حدّ ممكن من المُعادلة الموعودة (ثلاثيّة «الجيش والشعب والمقاومة») والمكروهة إسرائيليًّا[128]، على أساس توزيع واضح للمهمات والأدوار، وتؤدّي إلى كبح جماح إسرائيل عن تطبيق العقيدة العسكرية القديمة المُتجدِّدة.

127- لمزيد من المعلومات حول غزّة، راجع ما كتبه يريف موهر: «إنهارت نظرية الضاحية وإسرائيل تدفع الثمن» في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 2011/11/2. وكذلك ما كتبته د. ليلى نقولا الرحباني، في 2011/07/27، بعنوان: «**الحرب ضرورة إسرائيلية ولكنها لن تحصل**» على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.athabat.net/news/index.php/lobnaniat/lobnaniat/hadath-al2osbo3/618-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84.html
(تصفُّح بتاريخ 2012/01/3). ونُشير إلى أنّ المقاومة رفعت شعار «توازن الردع» أو الأهداف المُتقابلة المُتكافئة، أي عاصمة مُقابل عاصمة، ومدينة مُقابل مدينة، ومطار مُقابل مطار، ومصنع مُقابل مصنع. (راجع خطاب الأمين العام لحزب **الله**، السيد حسن نصر **الله**، في 2010/02/16).

128- إعتبر الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي وكبير باحثي معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب، اللواء في الإحتياط غيورا آيلاند، أنّه لو نشبت حرب لبنان الثالثة فمن المُرتقب أو المُحتمل ألاّ تكون نتائجها أفضل من سابقتها لسببين (الأوّل عادي، والثاني أساسي): لأنّ ميزان القوى لم يتغيَّر بشكل ملحوظ من نحوٍ أول، ولأنّه من غير المُمكن الإنتصار على حزب كفيء، جيّد التجهيز، متى توافرت له ثلاثة عناصر من القوة من نحوٍ ثانٍ. وأرجع قوة الحزب إلى تضافر ثلاثة عوامل: أولاً، نشاط الحزب إنطلاقًا من دولة (لبنان، مثلاً) ضد دولة أخرى (إسرائيل، مثلاً)؛ وثانيًا، توفير دولة (لبنان، مثلاً) الدعم له أو الرعاية الكاملة؛ وثالثًا، أن يكون جيش الدولة (لبنان، مثلاً) وبناها التحتية بمنأى عن الأعمال الانتقامية لدولة أخرى (إسرائيل، مثلاً). راجع في هذا الصدد دراسته المهمَّة حول «**حرب لبنان الثالثة: الهدف – لبنان**»، المرجع السابق.

البرنامج النووي الإيراني
في موازين الاستراتيجية الأميركية الجديدة

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدمة:

1- قرع طبول الحرب

يستمر قرع طبول الحرب من مضيق «هرمز» منذ العام 2003، مداورةً بين كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، وكانت آخر هذه التهديدات بالحرب قد صدرت عن القادة العسكريين الإيرانيين الذين أشرفوا على المناورات الإيرانية التي جرت مؤخّرًا، والتي تضمنت تهديدًا وإنذارًا «أخيرًا» لحاملة الطائرات الأميركية التي غادرت الخليج في أثناء هذه المناورات باتجاه خليج عمان وبحر العرب[1]. وكان من الطبيعي أن يرد الأميركيون بلهجة حادة مؤكدين أن واشنطن لن تتسامح مع أي عرقلة إيرانية للشحن البحري عبر مضيق هرمز[2].

وكانت كل من اسرائيل والولايات المتحدة قد شهدت نقاشًا

1- Iran threatens to close Strait of Hormuz over EU... 23 Jan 2012. www.telegraph.co.uk>news,worldnews>middle east>
2- U.S. warns Iran against closing Hormuz strait USA Today 28 Dec 2011. www.usatoday.com/News/Iran-Hormuz-closure/.../1

* باحث في الشؤون الاستراتيجية

ساخنًا حول إمكان العودة إلى الخيار العسكري من أجل مواجهة النشاطات النووية الإيرانية المستمرة، وذلك بعدما صدر التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2011، والذي اتهم إيران ببذل جهود حثيثة لبناء السلاح النووي.

في اسرائيل توجهت الاتهامات إلى كل من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع ايهود باراك بالإعداد سرًا لتوجيه ضربة جوية وصاروخية ضد المنشآت النووية الإيرانية[3]. وشنّت الصحافة الاسرائيلية ومؤسسات الدراسات في الجامعات وأيضًا بعض المسؤولين الأمنيين الكبار أمثال مائير داغان رئيس الموساد السابق وغابي اشكينازي رئيس الأركان السابق حملة مضادة للخيار العسكري، محذرين من الإنزلاق إلى حرب إقليمية، قد تتسبب بنتائج دراماتيكية بالنسبة إلى إسرائيل. وكان داغان قد حذّر اعتبارًا من مطلع حزيران/يونيو العام 2011 من نتائج اللجوء إلى الخيار العسكري، في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب حيث قال: «سيقود الهجوم على إيران إلى حرب إقليمية، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل ستفتح الباب أمام إيران لاستكمال برنامجها النووي، وسيشكّل التحدي الذي ستواجهه اسرائيل بعد ذلك مهمة مستحيلة»[4]. وتحدثت التقارير الإعلامية الاسرائيلية عن أن إدارة أوباما قد سعت لإقناع إسرائيل بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري وبأنها قد أوفدت وزير دفاعها ليون بانيتا في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر لإقناع القيادة الاسرائيلية بوجهة نظرها.

في خضم النقاش الساخن الذي جرى في إسرائيل، إنتقد ايهود باراك «معركة الرعب» حول نتائج أي عمل عسكري تقوم به القوات الجوية الإسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانيّة، مؤكدًا في الوقت ذاته ضرورة الاحتفاظ بكل

3- Haaretz, «**Israelis should be afraid of their leaders not Iran**", 5 Feb. 2012. www.haaretz.com/print-edition/opinion/israelis-should-be-afraid-of-their-leaders-not-Iran.1.411087

4- Dagan warns against Israeli attack on Iran. American Iranian Council www.american-iranian.org/content/dagan warns against.....

الخيارات بما فيها الخيار العسكري لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. وأضاف باراك «الحرب ليست نزهة، إننا لا نريد الحرب»، ولكن يبقى على إسرائيل أن تتحمّل مسؤوليتها الكاملة من أجل تحقيق أمنها[5].

وبعد تراجع مستوى النقاش الحاد في إسرائيل حول الخيار العسكري، إنطلق نقاش مماثل في الولايات المتحدة، حيث تشارك فيه وسائل الإعلام ومؤسسات الدراسات وبعض الشخصيات السياسية والأمنية. والآن مع انطلاق حملات الانتخابات الرئاسية الأولية بات هذا النقاش يحتل نقطة مركزية في مناقشات المرشحين الجمهوريين حول السياسة الخارجية.

في خضم هذا النقاش السياسي الساخن، سألت محطة «سي.ان.ان.» رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية الجنرال مارتن ديمبسي عن رأيه في اعتماد الخيار العسكري ضد إيران، حيث قال بأن «مثل هذا الخيار قابل للتنفيذ عند الضرورة»، ولكنه حذّر من ركوب الولايات المتحدة مثل هذه المغامرة، والتي «قد تدفع نحو الدخول في حرب طويلة تكون بمنزلة كارثة للمنطقة وللعالم»[6].

وفي السياق ذاته، رأى وزير الدفاع ليون بانيتا أن المخاوف الاسرائيلية هي مشروعة وأن الولايات المتحدة تشاركها هذه المخاوف، وهذا ما يدعوها إلى عدم استبعاد الخيار العسكري. وأضاف بانيتا في مقابلة مع محطة «سي. بي.اس.» أن «الولايات المتحدة لا تريد أن تحصل إيران على سلاح نووي، إنه خط أحمر بالنسبة إلينا وهو خط أحمر من دون شك للإسرائيليين، وعندما تتأكد لنا المعلومات عن تطويرهم لسلاح نووي فإننا سنقوم في حينه باتخاذ كل الخطوات اللازمة لوقف ذلك»[7].

5- Haaretz, «**Barak: Israel has not yet decided on Military operation against Israel**", November 11, 2011. www.Haaretz/barak-israel-has-not-yet-decided-on-military-operation-against-iran-1.394347.htm

6- US General Martin Dempsey says US is preparing for possible strike on Iran. http://www.youtube.com/watch?v=8cxoTBF_k-M

7- Panetta, "**Iran cannot develop nukes**", bloc strait – CBS News www.cbsnews.com/.../panetta-iran-cannot-develop-nukes-block-strait.....

في هذا الموسم الانتخابي، وفي الوقت الذي يدعو فيه مرشحو الحزب الجمهوري لاعتماد الخيار العسكري كسبًا لتصفيق الجمهور، يبدو بالنسبة إلى القيادات العسكرية السابقة أن هذا الخيار لا يشكل خيارًا سهلًا، وأنه سيتسبب بنتائج دراماتيكية، أين منها النتائج التي تسببت بها عملية غزو العراق واحتلاله. ويشارك في هذا التقويم قياديون مشهود لهم بالخبرة والحكمة أمثال: وزير الدفاع الأسبق روبرت غايتس، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق الأميرال مايك فولن، وعضو مجلس النواب الأميرال جو ساستك، وقائد القيادة الوسطى الأسبق الجنرال أنطوني زيني[8].

2- تحديات متبادلة: سياسة حافة الهاوية

تخيّم أجواء من التوتر بين إيران والدول الغربية منذ أن نشرت الوكالة الدولية للطاقة النووية تقريرها الأخير حول معاودة إيران أبحاثها الخاصة ببناء سلاح نووي. وتشهد هذه الأجواء مزيدًا من الشحن الإعلامي والمترافق مع تهديدات متبادلة بين طهران والعواصم الغربية على خلفية سلّة العقوبات الجديدة التي وقّعها الرئيس باراك أوباما قبل أسابيع معدودة والتي تمنع التعامل مع البنك المركزي الإيراني، وهو تدبير سيؤثر بعمق على مسار التجارة الخارجية الإيرانية بما فيها العقود الخاصة بشراء النفط الإيراني، والتي تشكل عائداته الشريان الحيوي لميزان المدفوعات الإيراني، بالإضافة إلى المصدر الأساسي للموازنة الإيرانية[9].

ردّت إيران على سياسة تشديد العقوبات الأميركية، بالإضافة إلى استعدادات أوروبية لوقف استيراد النفط الإيراني، بإطلاق مناورات بحرية لمدة عشرة أيام في مضيق هرمز، والتي ترافقت مع تهديدات متكررة بإقفال

8- "**The Revolt of the Generals Against War**", http://larouchepac.com/node/20347

9- I.A.E.A report on Iran Nuclear program published in November 2011. www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea-reports.html

المضيق المذكور في حال تشديد العقوبات ووقف الدول الأوروبية شراء النفط الإيراني.

ردّت الولايات المتحدة على التهديدات الإيرانية بإقفال المضيق بلسان أكثر من مسؤول، كما حذّرت إيران من مغبة القيام بذلك. وتحدث بعض المصادر الديبلوماسية الغربية عن أن الرئيس أوباما قد أرسل رسالة خاصة إلى مرشد الثورة علي خامنئي بواسطة إحدى القنوات السرية الخاصة، يحذّر فيها إيران من الإقدام على إقفال مضيق هرمز، كون ذلك سيستدعي القيام برد فعل عسكري أميركي حازم. وجاءت رسالة الرئيس أوباما على خلفية المناورات البحرية الإيرانية التي تركزت على موضوع اختبار الأسلحة والوسائل اللازمة لإقفال مضيق «هرمز»، الذي يمر عبره ما يقارب 20% من الاستهلاك العالمي للنفط.

في ظل هذه الأجواء المتوترة، والتي زادت من حدتها التهديدات الإيرانية المتكررة والتحذيرات الأميركية من مغبة القيام بأي عمل يهدّد الملاحة في مضيق هرمز، لا بدّ من طرح مجموعة من الاسئلة المحرجة والمهمة: ما هي الأسباب والظروف التي يمكن أن تدفع إيران إلى الإقدام على إقفال المضيق؟ ما هي مفاعيل ذلك على أسواق النفط والاقتصاد العالمي؟ هل تملك إيران القدرات العسكرية اللازمة لإقفال المضيق أو إعاقة النقل البحري في الخليج؟ ما هي ردود الفعل الأميركية على إقفال المضيق أو إعاقة الشحن في الخليج؟ ما هي النتائج التي يمكن أن تترتّب على إقدام إيران على مثل هذه الخطوة على الصعيدين الأمني والاقتصادي؟

يبقى من الصعب جدًا الإجابة عن كل هذه الاسئلة في معرض هذا البحث، لكنني سأحاول أن أجيب بشكل مختصر على معظمها، وذلك نظرًا للترابط الوثيق بينها، بالإضافة الى الحاجة لتحديد الخيارات التي يمكن أن تعتمدها كل من إيران والولايات المتحدة في مواجهة هذه الأزمة.

تؤشر التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق «هرمز» إلى «النتائج الكارثية» التي يمكن أن تحدثها العقوبات الأميركية والأوروبية الجديدة، والتي ستتضمّن حظر التعامل مع البنك المركزي الإيراني ووقف شراء النفط الإيراني من قبل أوروبا، على الاقتصاد الإيراني، والتي سيكون لها مفاعيل سياسية واجتماعية مؤذية للغاية لسمعة النظام وشعبيته. ويبدو أن القيادة الإيرانية قد أدركت أنه لن يكون بمقدورها الإلتفاف على العقوبات الجديدة، على غرار ما فعلته في السنوات الماضية، إذ سيؤدي حظر التعامل مع المصرف المركزي الإيراني إلى منع مختلف الدول (خارج أوروبا) من شراء النفط الإيراني لأن عقود هذه المشتريات يجب أن تمرّ عن طريق المصرف المذكور، وبالتالي فإن على المتعاملين تحمّل نتائج المواجهة مع الولايات المتحدة.

يميل بعض الباحثين الأميركيين الى الاعتقاد بأن إيران لن تقدم على إقفال المضيق بسبب العقوبات، وبأن تهديداتها لا تتعدّى إطار ممارسة الضغط على الغرب كي لا يذهب إلى فرض عزلة إقتصادية كاملة عليها، تتسبب بإضعاف النظام وتصدّعه. وعبّر بعض المسؤولين الأميركيين عن شكوكهم في إقدام إيران على تنفيذ تهديداتها، واعتبر الناطق بإسم الخارجية الأميركية مارك تونر أن التحذيرات الإيرانية هي «شعارات» من دون مضمون فعلي[10].

كان سبق لإيران أن هدّدت بإغلاق المضيق في إطار رد الفعل على هجوم أميركي أو إسرائيلي على منشآتها النووية. ويمكن ربط ارتفاع وتيرة التهديدات الراهنة بشعورها بأن العقوبات الجديدة تستهدف بشكل «غير مباشر» البرنامج النووي وذلك من خلال حرمانها الموارد المالية اللازمة، للإنفاق على هذا البرنامج المكلف.

10- "**Analysis: closing strait a high cost for Iran**".
http://www.navytimes.com/news/2011/12/op-closing-strait-high-cost-for-iran-122911.

يرجِّح الخبراء الغربيون أن لا تُقدم إيران على خطوة لإغلاق هذا الممر البحري المهم بشكل مفاجئ في سياق الرد على تطبيق العقوبات الجديدة، والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في منتصف العام الجاري. ويمكن قياسًا على العمليات التي قامت بها في إبان الحرب مع العراق ما بين العامين 1980 و1988 أن تلجأ إلى إعاقة إبحار ناقلات النفط في الخليج، ومهاجمة البعض منها، وخصوصًا إذا ما قررت المملكة العربية السعودية ضخ المزيد من نفطها لتغطية النقص الحاصل في أسواق النفط بسبب العقوبات المفروضة على النفط الإيراني. لكن يبقى من المحتمل أن تصعّد موقفها تدريجًا باتجاه العمل على إقفال «هرمز».

من خلال متابعة المناورات الإيرانية الأخيرة، ومن خلال مراجعة عامة للقوى البحرية والصاروخية التي تملكها إيران يمكن تصوّر السيناريو العسكري الذي يمكن أن تعتمده البحرية التابعة للحرس الثوري مع البحرية الإيرانية في عملية إغلاق المضيق. لقد استثمرت إيران مبالغ مالية كبيرة من أجل تطوير القدرات البحرية للحرس الثوري والبحرية الإيرانية، وذلك انطلاقًا من اعتقاد القيادة الإيرانية بأن البحرية تشكّل الاستثمار الأفضل لمواجهة القوات الأميركية وإلحاق الضرر بها في منطقة الخليج. فسيكون بمقدور هذه القوى البحرية زرع ما يكفي من الألغام لتعطيل الملاحة في ممري الملاحة عبر المضيق (عرض كل منهما كيلومتران وبطول 50 كلم). كما يمتلك الحرس الثوري أسطولًا من المراكب السريعة الحاملة صواريخ من طراز سي 802 والتي يبلغ مداها 120 كلم، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من مراكب الدوريات السريعة المجهّزة بقذائف صاروخية ورشاشات ثقيلة. وتمتلك البحرية الإيرانية ثلاث غواصات هجومية بالإضافة إلى عدد من الغواصات الصغيرة القادرة على إطلاق صواريخ ذكية والمشاركة في عمليات زرع الألغام. ويملك الحرس الثوري قوة صاروخية أرض – بحر،

مركّبة على منصات متحرّكة ويبلغ مداها 100 كلم، وتوجّه إلى أهدافها بواسطة الرادار.

يمكن لهذه القدرات البحرية الإيرانية أن تنجح بإقفال الممر المائي بصورة مؤقتة ولأيام معدودة، ولكنها لن تكون قادرة على مواجهة القدرات العسكرية الأميركية وخصوصًا القوى البحرية التابعة للأسطول الخامس، والتي تضم في المرحلة الراهنة حاملتي طائرات مع مجموعة المراكب المرافقة لها. يضاف إلى هذه القوى البحرية الجاهزة للتدخل فورًا قدرات جوية منتشرة في مطارات الدول الخليجية، والتي يمكنها المشاركة في عمليات الهجوم ضد البحرية الإيرانية أو في عمليات «المنع» داخل إيران، بما فيها القوة الصاروخية الإيرانية. يضاف إلى هذه القوة البحرية والجوية وجود خمسة عشر ألف جندي في الكويت. ويتحدث بعض المعلومات عن طلب القيادة المركزية الأميركية المزيد من التعزيزات العسكرية، بما في ذلك إنشاء مطار عائم في الخليج[11].

يرجّح أن تنجح إيران في عملية إغلاق هذا الممر الحيوي لساعات أو أيام معدودة. وستكون هذه العملية آخر رصاصة في جعبتها، حيث أن عليها أن تتوقع ردًا أميركيًا قاسيًا وحاسمًا، وقد لا تكتفي القوات الأميركية بتدمير القوات البحرية الإيرانية، وفتح المضيق بل من المحتمل جدًا أن تتوسع العملية العسكرية لتشمل المنشآت النووية الإيرانية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الأهداف الحيوية الأخرى. سيترتب على عملية إغلاق هذا الممر المائي الحيوي نتائج دراماتيكية على أسواق النفط والغاز، كما ستتأثر إقتصاديات الدول الصناعية بما فيها اليابان والصين. وستكون النتائج كارثية بالنسبة إلى إيران على الصعيدين الاقتصادي والأمني، مع ترجح

11- "**US May Beef up Gulf Forces after Iraq withdrawal**", Nov. 1. 2011
http://www.military.com/news/article/us-may-beat-up-gulf-forces...html

تدمير برنامجها النووي. ويعتبر خيار إقفال المضيق أسوأ الخيارات التي يمكن أن تعتمدها طهران في مواجهة العقوبات. لكن إذا حدث ذلك فإن الخيار الأميركي «القسري» سيتركّز على شن عملية كاسحة لإعادة تأمين حرية الملاحة والاقتصاص من إيران.

3- البرنامج النووي: بداياته وتطوره

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه محمد رضا بهلوي. الذي أنشأ العام 1974 «المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية»، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة من أجل توقيع عقد لمدة عشر سنوات من أجل تزويد إيران الوقود النووي. استتبعت إيران ذلك بتوقيع عقد مع ألمانيا العام 1976، وآخر مع فرنسا العام 1977.

وكانت إيران قد اشترت العام 1975 عشرة بالمائة من أسهم شركة EURODIF المتخصّصة بتخصيب اليورانيوم، والتي تمتلكها كل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا. وقضى الاتفاق مع الشركة بأن تطّلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وعلى أن تحصل على حصة من إنتاج الشركة من الوقود النووي[12].

وضعت إيران خطة طموحة تخوّلها شراء المعدات اللازمة لبناء 23 محطة نووية لتوليد الطاقة، تتوزّع على جميع الأراضي الإيرانية، على أن تكون جاهزة للعمل في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، وقد توجهت لشراء هذه المفاعلات من كل من ألمانيا وفرنسا.

عند سقوط حكم الشاه وخروجه من إيران العام 1979 كان هناك ستة مفاعلات نووية قيد الإنشاء، وهي من أصل 12 مفاعلًا جرى الاتفاق على

12- صادر عن نزار عبد القادر «**ايران والقنبلة النووية - الطموحات الامبراطورية**»، ص 223-228، المكتبة الدولية في بيروت، كانون الأول 1977.

شرائها من كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. وكانت ألمانيا، عند سقوط الشاه قد أنجزت ما يقارب 60 و70% من محطتين بقوة 1300 ميغاواط في موقع بو شهر على الخليج. في هذا الوقت كانت فرنسا قد أنجزت التحضيرات الهندسية لبناء محطتين بقوة 935 ميغاواط في دارخوين.

كانت طموحات الشاه من أجل إنتاج سلاح نووي قد بدأت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، من خلال بناء برنامج للأبحاث النووية، وظهر ذلك جليًا عبر جهود منظمة الطاقة الذرية الإيرانية لشراء المعدات والمعلومات التي تساعد في تسريع عملية البحث، ومن مصادر أميركية وإوروبية تحديدًا.

وكانت أبرز عناصر برنامج الأبحاث النووية[13]:

- مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط ومركزه طهران.
- مفاعل يعمل بالنيوتران قوته 27 ميغاواطًا ومركزه أصفهان.
- بناء محطتين لتوليد الطاقة بقوة 1300 ميغاواط في بوشهر.
- مساع سريّة لشراء معدات تكنولوجية نووية متطوّرة.

توافرت معلومات عن جهود بحثية جرت في منطقة أمير أباد حول تكنولوجيا استخراج مادة «البلوتونيوم» التي تستعمل كوقود لإنتاج القنبلة النووية، من خلال معالجة الوقود المستعمل بواسطة أشعة اللايزر.

وكانت إيران قد نجحت في الحصول على أربعة أجهزة تعمل باللايزر على ذبذبات الشريط 16 ميكرونًا.

كان الشاه قد وافق على التوقيع العام 1978 على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار السلاح النووي، ولكنه لم يتقيّد في الواقع بكل الضوابط التي نصّت عليها هذه الاتفاقية.

13- المصدر نفسه.

حاولت إيران في الفترة التي سبقت سقوط الشاه إقامة دورة تكنولوجية متكاملة تضعها فعليًا على طريق صنع سلاح نووي صغير. وكانت الانتهاكات الإيرانية جليّة من خلال الصفقة السرية التي وقّعتها لشراء «الكعكة الصفراء» بقيمة سبعماية مليون دولار. ولكن لا تتوافر معلومات دقيقة حول الكميات التي حصلت عليها إيران بموجب هذا العقد، قبل أن تجمّد جنوب افريقيا العقد وتلتزم الضوابط التي فرضتها عليها المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) العام 1974. وكانت إيران قد سعت أيضًا لشراء 26 كيلوغرامًا من اليورانيوم المخصّب من الولايات المتحدة، ولكن الصفقة لم تنفذ بسبب سقوط الشاه.

توقف البرنامج النووي الإيراني العام 1979 مع سقوط الشاه، واستمر هذا التوقف عدة سنوات، إلى حين قرّر الإمام الخميني استئناف البرنامج العام 1984[14].

يفيد بعض التقارير الاستخباراتية عن تسلّم إيران مساعدات ومعدات لها علاقة مباشرة بالتكنولوجيا النووية من كل من ألمانيا والأرجنتين خلال فترة الحرب مع العراق ما بين العامين 1980 و1988. كما تتوافر معلومات عن تسلّمها معدات «طرد مركزي» تستعمل لتخصيب اليورانيوم من كل من باكستان والصين. وتفيد المعلومات أيضًا عن شراء إيران مفاعلين نوويين للأبحاث من الصين، يعمل أحدهما بالماء الثقيل والآخر بالماء الخفيف، جرى تركيزهما في منشأة نووية جديدة في أصفهان، أُخفيت عن الوكالة الدولية لسنوات.

وقد تحدّث بعض التقارير عن شراء إيران من الأرجنتين، بواسطة الجزائر، كميات كبيرة من ديوكسيد اليورانيوم، المادة التي تصنّع من «الكعكة

14- "**Nuclear program of Iran**". http://en.wikipedia.org/wiki/nuclear_program_of_iran

الصفراء» حيث يجري تحويلها إلى سائل أو غاز، بما يسهّل معالجتها للحصول على اليورانيوم المخصّب.

تؤكد كل المعلومات سعي إيران، في ظل حكم الشاه، إلى تطوير دورة تكنولوجية كاملة تضعها على طريق صنع سلاح نووي. ولكن ثمّة حالة من الشك والغموض تلف البرنامج النووي في عهد الجمهورية الإسلامية، وتتضارب المعلومات والتقارير والتحليلات حول النوايا الإيرانية وجهودها لصنع السلاح النووي. ويزيد من هذه الحالة التصريحات المتضاربة لمسؤولين إيرانيين كبار حول أهداف البرنامج النووي الراهن، وأبرزها:

1- أعلن نائب الرئيس الإيراني الأسبق آية **الله** مهاجراني العام 1991 بأنه ينبغي أن تتعاون الدول الإسلامية من أجل صنع سلاح نووي إسلامي.
2- قدّم المسؤولون الإيرانيون تكرارًا مقترحات لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وكان الرئيس هاشمي رفسنجاني قد صرّح في مقابلة تلفزيونية مع برنامج «60 دقيقة» على شبكة التلفزة الأميركية (سي.بي.آس.) في ردّه على سؤال حول وجود برنامج نووي لدى إيران «كلا بالتأكيد. اني أكره هذا السلاح».
3- كان الرئيس محمد خاتمي قد أنكر بشكل قاطع وجود نيّة لدى إيران لصنع سلاح نووي. كما أيّده في ذلك وزير الخارجية كمال خرازي في تصريح له في 5 تشرين الأول/أكتوبر العام 1997 حيث يقال «إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بهذا السلاح. إننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لكننا مهتمّون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا. إننا بحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عدة عقود سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا، وسنتحول إلى مصادر أخرى من الطاقة. وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب

والزراعة، ووضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأميركي. فالولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز. وهذا لم يمنعها من بناء عدد كبير من محطات نووية للطاقة. لا ضرر من الطاقة النووية اذا كانت لأهداف سلمية»[15].

حافظت الدول الغربية على شكوكها تجاه نوايا إيران، وهذا ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مهمات تفتيش متكرِّرة إلى عدة مواقع نووية إيرانية، وقد أثار ذلك احتجاجات إيرانية حول استعمال الغرب لمعايير مختلفة في التعامل مع البرنامج النووي الاسرائيلي الذي لا يخضع لأي رقابة دولية.

تدل كل الوقائع والمعلومات إلى سعي إيران الحثيث للحصول على المنشآت والمعدات الضرورية لإنشاء دورة كاملة لتطوير الوقود النووي، لكن لم تتوصل الدول الغربية ومعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتوصل إلى إيجاد الدليل المادي القاطع على أن إيران تعمل على تطوير رأس نووي في إحدى منشآتها النووية السرّية، وبالتالي إعلان ذلك للعالم، بما يبرّر شن عملية عسكرية لتدمير هذا الموقع، أو كل المنشآت النووية.

تستمر الولايات المتحدة وأوروبا في رسم «خطوط حمراء» لإيران، وهذا يدفع إذا لم يتوصلوا إلى مخرج، إلى حشر إيران وقيادات هذه الدول في الزاوية، بحيث تصبح المواجهة العسكرية حتمية، وتكون خطيرة جدًا ولا يبدو أن أيًا من الأطراف قد درس بتمعن النتائج التي تترتّب عليها، ليدرك أهمية البحث عن حل سلمي للأزمة. في هذا الوقت تستمر حكومة إسرائيل في ممارسة ضغوطها على الولايات المتحدة لاعتماد الحل القسري ضد إيران، وتسبّبت هذه الضغوط بجعل المسألة النووية الإيرانية نقطة مركزية في النقاشات الساخنة بين المرشحين للرئاسة الأميركية.

15- Ibid

4- التقرير الدولي واتهامات جديدة

عبّرت الوكالة الدولية للطاقة النووية في آخر تقرير أصدرته حول البرنامج النووي الإيراني عن «هواجس جدّية» من جهود إيرانية حقيقية لبناء قنبلة نووية. وذكر التقرير الدولي أنه قد توافرت للوكالة «معلومات موثوقة» حول بذل إيران جهودًا مكثفة لامتلاك تكنولوجيا السلاح النووي وتطويره، وبأن لديها الوقود النووي اللازم لصنع أربع قنابل نووية[16].

وكان هذا التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر2011 قد تضمّن معلومات وتفسيرات واستنتاجات تصب كلها في اتجاه استعادة إيران نشاطاتها لبناء السلاح النووي. وكان من الطبيعي أن تفتح الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير الدولي أبواب المناقشات على مصراعيها حول ما يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل أن تقوما به لمنع إيران من تحويل كميات اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%، والتي تقدّر بـ1500 كيلوغرام، إلى وقود نووي –أي رفع درجة التخصيب إلى ما يزيد عن 90%. في خضم المناقشات التي أثارها هذا التقرير أعاد المسؤولون الأميركيون والاسرائيليون التأكيد أن كل الخيارات لمواجهة المسعى الإيراني للحصول على السلاح النووي ما زالت على الطاولة، بما فيها الخيار العسكري[17].

وتحدثت المعلومات التي استند إليها التقرير عن وجود «نموذج» في أحد الحواسيب الإلكترونية لرأس نووي يمكن استعماله على صاروخ «شهاب-3» وأنه قد جرت تجارب على تفجير نووي داخل غرفة معدنية كبيرة في موقع عسكري في «برشن» قرب طهران.

كانت إسرائيل قد استبقت صدور هذا التقرير الدولي بمناقشة ساخنة

16- I.A.E.A Report on Iran Nuclear programg, November 2011. See annotation 9.
17- Ibid.

شارك فيها مسؤولون كبار حاليون وسابقون حول اعتماد إسرائيل الخيار العسكري من أجل منع أو تأخير حصول إيران على السلاح النووي. وكان آخر الذين دخلوا على خط هذا النقاش وزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك الذي لم يستبعد الخيار العسكري، ولكنه اعتبر أن الذهاب إلى الحرب ليس بالنزهة السهلة، ولكنه قلّل من أهمية نتائج ردود الفعل الإيرانية على أي هجوم اسرائيلي، رافضًا مقولة وسائل الإعلام باحتمال وقوع آلاف القتلى داخل إسرائيل من جراء ردود الفعل العسكرية الإيرانية[18].

واجهت الولايات المتحدة المعلومات التي أوردها التقرير الدولي بشيء من التحفظ والرويّة، حيث رأى عدد من المحلّلين أن المعلومات المدرجة لا تشكل دليلًا قاطعًا على ضلوع إيران بصنع سلاح نووي بما يسمح لعرض الموضوع على مجلس الأمن، مع الأمل بالحصول على موافقة روسيا والصين على فرض تدابير وعقوبات قاسية ضد إيران. ويبدو أن واشنطن تخشى، في حال اتخاذ خطوات نقل الموضوع إلى مجلس الأمن من أن يعتبر ذلك بمنزلة اعتراف أميركي بإيران كقوة نووية، ما يفتح الطريق أمام طهران لتطوير برنامجها الخاص لإمتلاك السلاح النووي.

في اسرائيل إلتزم رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو الصمت والحذر تجاه ما أورده التقرير، بينما طالب وزير الخارجية افيغدور ليبرمان بتشديد العقوبات ضد طهران بحيث تشمل مجموعة من التدابير لوقف كل التعاملات مع البنك المركزي الإيراني، بالإضافة الى وقف شراء الغاز والنفط من إيران. ويأتي موقفه هذا في إطار الحملة الديبلوماسية التي شنتها وزارة الخارجية من أجل حث العواصم الأوروبية والغربية على اعتماد مثل هذه الخطوات ضمن سياسة تشديد العزلة على إيران[19].

18- Haaretz, «**Barak: Israel has not yet decided on military operation against Iran**", See annotation 5.

19- "**Israeli Minister calls for tighten sanctions against Iran**"
http://www.hintonparklander.com/ArticleDisplay.aspx?e=3305830

لا يمكن توقع صدور مثل هذه العقوبات بقرار من مجلس الأمن الدولي حيث ستواجه كل من الصين وروسيا أي مشروع قرار من هذا النوع باستعمال حق النقض لإسقاطه. يمكن لإدارة أوباما أن تقرر السير قدمًا في سياسة تشديد العقوبات ضد إيران، ولكن هناك عقبات تحول دون بلوغ المستوى الذي يمكن أن يتسبب بالخسائر والضغوط الكافية لحمل القادة الإيرانيين على الخضوع أو حتى القبول بالبحث عن مخارج مقبولة من الدول الغربية والولايات المتحدة. لا يمكن أن تتسبّب العقوبات التي يمكن أن تفرض على البنك المركزي الإيراني بمثل هذا التبدل في الموقف الإيراني إذا لم تقترن بمقاطعة صادرات إيران من النفط والغاز. من المؤكد أن واشنطن ستجد صعوبات عديدة إذا ما فكّرت بتوسيع العقوبات لتشمل قطاع الطاقة. وهي تدرك مدى الأضرار التي يمكن أن تنتج من قرار كهذا على الاقتصاد العالمي، في وقت تتأرجح فيه أسعار برميل النفط ما بين 95 و100 دولار. سيكون أيضًا من الصعب جدًا إقناع كل من الصين والهند بالحد من استيرادها للنفط الإيراني، وذلك بسبب الاستثمارات الكبيرة لكل منهما في تطوير بعض حقول النفط الكبيرة في إيران.

لا تدفع كل هذه المصاعب إدارة أوباما إلى التفكير جديًا بالخيار العسكري على الرغم من القلق الذي يساورها من تقدم إيران نحو الحصول على السلاح النووي. وكان كل من الرئيسين جورج دبليو بوش وباراك أوباما قد تعهدا بمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. ولكن يبدو أن تعقيدات الوضع الجيو–استراتيجي في كل من العراق وافغانستان قد حالت دون استحضار الخيار العسكري، وذلك على الرغم من الضغوط الاسرائيلية المكثفة لإقناع واشنطن باعتماد الخيار العسكري.

لا بدّ من الإشارة إلى الخلاف الأساسي في نظرة واشنطن وتل أبيب إلى البرنامج النووي الإيراني، حيث لا تشعر واشنطن بدرجة الحراجة نفسها

التي تشعر بها تل أبيب، وخصوصًا في ظل حكومة نتانياهو التي ترى في البرنامج النووي الإيراني خطرًا مصيريًا.

في المقابل لا تشعر واشنطن بالقلق من إحراز إيران بعض التقدّم في مجال تخصيب اليورانيوم، وان ما يؤرقها بالفعل يبقى حول احتمال قيام إيران بتصدير هذا الوقود إلى بعض حلفائها (دول أو منظمات) من ضمن سياسة التحوّط الأمني، بقصد حمايته من هجوم أميركي–إسرائيلي مفاجئ.

يرى أحد المحللين الأميركيين البارزين أن إدارة أوباما ستجد المخارج اللازمة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني سواء من خلال تجديد الهجوم على الكومبيوترات الإيرانية بواسطة فيروسات معدّلة من طراز «ستاكس نت2.0»، والذي سبق أن أثبت فعاليته الخارقة في شل القدرات الإيرانية على تخصيب اليورانيوم. وهناك أيضًا تكهنات حول إمكان اعتماد الولايات المتحدة على أسطول من الطائرات من دون طيار موزع في قواعد سرّية حول إيران، من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على إيران، وحملها على التراجع عن الشق الخاص بصنع السلاح النووي. يبدو بوضوح أن الإدارة الأميركية ستعارض اتخاذ إسرائيل أي قرار عسكري (بصورة منفردة) ضد إيران، وذلك انطلاقًا من قناعات معينة: أولًا: استنفاد مفاعيل العقوبات المفروضة على إيران. ثانيًا: فرض عقوبات جديدة. ثالثًا: استعمال وسائل وتقنيات حديثة من أجل تخريب الجهود الإيرانية وتأخيرها للحصول على القنبلة. هناك إدراك أميركي لمدى الأثمان الباهظة التي ستترتب على أي مواجهة عسكرية مع إيران، حيث من المتوقع أن تتوسع الاشتباكات وتتحول إلى حرب شاملة تخوضها واشنطن ضد طهران، بقصد إسقاط الحكم القائم هناك بدل الإكتفاء بضرب عدد من المنشآت النووية الكبرى في ناطنز واصفهان وقم وطهران[20]. لا تملك أميركا الآن الإرادة أو الامكانات المالية اللازمة لتمويل

20- David Menashri, "**The West can delay Iran's Nuclearization without launching a Hazardous War**", Daily Star, January 30,2012, page 7, opinion.

مثل هذه المغامرة المكلفة جدًا، بالإضافة الى إدراكها الخسائر الكبيرة التي يمكن أن تترتب على اقتصادها وعلى الاقتصاد العالمي من جراء إقفال مضيق «هرمز» وانقطاع صادرات النفط من منطقة الخليج.

على الرغم من أجواء الشك والغموض التي ستخلفها المعلومات «المقلقة» التي تضمنها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه ما زال من المستبعد أن تلجأ إسرائيل منفردة إلى توجيه ضربة صاروخية أو جوية ضد إيران.

5- الإخلال بموازين القوى

حدثت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2011 مجموعة تطورات أعادت الملف النووي الإيراني بقوة إلى واجهة القضايا الساخنة في النقاش السياسي والاستراتيجي الأميركي. وحفلت وسائل الاعلام الأميركية بالمقالات والتحليلات والدراسات حول المخاطر التي يمكن أن تترتب على حصول إيران على السلاح النووي، وحول مختلف الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة للحد من الطموحات الإيرانية للحصول على هذا السلاح.

من أبرز التطورات التي ساهمت في تسخين الأجواء المحيطة بالملف النووي الإيراني جاءت من خلال الاتهامات الأميركية لعملاء إيرانيين بالتخطيط لاغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، ولتفجير بعض السفارات. ساهمت هذه الاتهامات التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر العام 2011 في زيادة التوتر في العلاقات الأميركية– الإيرانية الذي لم يصل منسوبه إلى درجة تهديد الرئيس باراك أوباما أو أي مسؤول آخر في إدارته باللجوء إلى الخيار العسكري للاقتصاص من إيران[21]. لكن هذه الاتهامات الخطيرة أعادت فتح النقاش حول إمكان حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة في المستقبل المنظور على خلفية البرنامج النووي الإيراني.

21- The New York Times, "**Iranians Accused of a Plot to Kill Saudi's U.S. Envoy**", October 2011. http://www.ntimes.com/2011/10/12/us/us-accuses-iranians-of-plotting-to-kill-saudi-envoy.html.

ساهم تطوران مفاجئان في توتير الأجواء بين إيران والولايات المتحدة، تمثّل الأول بحصول انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ المتوسطة المدى من دون طيّار، وتمثل التطور الثاني بسقوط طائرة استطلاع أميركية، تستعملها وكالة المخابرات المركزية للتجسس على إيران داخل الأراضي الإيرانية. وشكّل هذان الحادثان سببًا مباشرًا لتبادل الاتهامات وتصعيد الموقف في كل من واشنطن وطهران. واستغلهما المرشحون الجمهوريون للرئاسة الأميركية لتصعيد حملتهم ضد إيران، وضد مواقف إدارة أوباما من البرنامج النووي الإيراني[22].

جاء الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في كانون الأول/ديسمبر العام 2011، والذي يعتبر نقطة تحوّل أساسية في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة ليطرح جملة تساؤلات حول خيارات الولايات المتحدة وقدراتها على التعامل مع محاولات إيران الهيمنة على العراق، وتهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره. على الرغم من المخاوف والشكوك التي خلّفها الانسحاب العسكري من العراق، فقد حاولت الإدارة الأميركية، وعلى لسان وزير الدفاع ليون بانيتا استبعاد حصول مواجهة عسكرية مع إيران وذلك بسبب النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب عليها. في السياق نفسه إستبعد المستشار السابق الخاص في شؤون الشرق الأوسط دنيس روس في مقال نشره في 15 كانون الثاني/يناير 2011 اللجوء إلى الخيار العسكري، ولكنه حذّر من أن محاولات إيران الهيمنة على العراق بعد الانسحاب الأميركي، كمقدمة لمدّ نفوذها باتجاه الجزيرة العربية ستشكل خللًا في موازين القوى ما سيؤدي حتمًا إلى زيادة مخاطر مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة[23].

22- Time Magazine, "**Was Israel Behind a Deadly Explosion at an Iranian Missile Base**". http://www.time.com/time/world/article10,8599,2099376,00.html.

23- Dennis Ross, "**On Iran, pressure works**", Wall Street journal, Dec, 13, 2011. http://online.wsj.com/article/SB10001424052970204879004577108643499598220.html

تدلّ الخلافات السياسية بين القيادات العراقية الرئيسة، والتفجيرات الارهابية التي شهدها العراق بعد الإنسحاب الأميركي إلى وجود مخطّط إيراني لإضعاف الدولة العراقية وتفكيكها، كمقدمة لفرض هيمنة كاملة على المناطق الشيعية. وتشكل مذكرة التوقيف الصادرة بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة الضلوع في عمليات إرهابية، والتخطيط لاغتيال رئيس الحكومة نوري المالكي خير دليل على وجود مخطط لإثارة الفتنة بين الشيعة والسنّة تمهيدًا لفرض هيمنة شيعية كاملة (تدين بالولاء لإيران) على مقدرات الحكم، وذلك على حساب الأقلية السنيّة العربية.

شعرت دول مجلس التعاون الخليجي بمخاطر المخطط الإيراني للهيمنة على العراق من خلال تخريب صيغة الحكم القائمة على حكومة «الشراكة الوطنية». وكان قد سبق تسجيل محاولات إيرانية «مكشوفة» للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول مجلس التعاون، وخصوصًا في البحرين والكويت، وهذا ما دعاها إلى التجاوب مع دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة الرياض التي عقدت في 21 كانون الأول/ديسمبر 2011 للعمل على استبدال التعاون بالاتحاد بين الدول الست[24].

من الطبيعي جدًا أن يكون لهذه التطورات الدراماتيكية تأثير مباشر على الموقف الأميركي، حيث عبّر وزير الدفاع ليون بانيتا في مقابلة مع المحطة التلفزيونية «سي.بي.اس.» عن تطور جديد في الموقف الأميركي تجاه طهران من خلال التشديد على أمرين: الأول، عدم استبعاد واشنطن الخيار العسكري من أجل منع إيران من الحصول على السلاح النووي، من دون أي إشارة إلى النتائج والتداعيات الخطيرة التي يمكن أن تحدث من جراء هذه العملية.

24- Bloomberg, "**Saudi King Abdullah calls for a closer Arab Gulf Union**" Dec, 19, 2011 http://www.bloomberg.com/news/2011-12-19/saudi-king-calls.....-1-html.

والثاني، التعبير عن اعتقاده بقدرة إيران على إنتاج السلاح النووي في خلال سنة واحدة أو أقل[25].

جاءت تصريحات رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي في اليوم التالي لتصريحات وزير الدفاع لتؤكد أن «القيادة العسكرية الأميركية قد توصلت إلى قناعة بضرورة اللجوء إلى استعمال القوة ضد إيران اذا استدعى الأمر ذلك». ولم يستبعد الجنرال ديمبسي أن تؤدي هذه العملية إلى حرب واسعة مع إيران. المهم في الأمر يتركز حول هذا التبدّل في الاستراتيجية الأميركية، والذي عبّرت عنه بصراحة كاملة أهم شخصيتين في القيادة العسكرية الأميركية.

تشهد إيران بالتزامن مع هذه التطورات الدراماتيكية، والتبدل الحاصل في الموقف الأميركي بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذتها قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض أزمة إقتصادية حادة. ويربط الخبراء أسبابها بسوء السياسات الاقتصادية التي اعتمدها محمود احمدي نجاد، بالإضافة إلى التأثير المباشر لنظام العقوبات الدولية الذي قرره تباعًا مجلس الأمن الدولي والتي تسبّبت بانهيار ملحوظ لقيمة الريال الإيراني تجاه الدولارالأميركي، حيث تبدّل سعر صرف الريال من 7000 إلى 15150 للدولار الواحد ما بين أواسط تشرين الأول/أكتوبر وأواسط كانون الأول/ديسمبر العام 2011، ويبدو أنه لم يعد هناك سقف محدد لهذا التدهور الآن.

يبدو بوضوح أن الولايات المتحدة قد شعرت بعد خروجها من العراق عسكريًا بضرورة العمل على تشديد نظام العقوبات ضد إيران من خلال قرار جديد يتخذه مجلس الأمن، وذلك بالتوازي مع التهديد باللجوء إلى الخيار العسكري إذا دعت الضرورة لذلك، في محاولة جديدة لإجبار طهران على

25- CBS "**60 minutes**", Panilla says Iran could have Nuclear Bomb in one year
http://www.mysrateline.com/fullteret-news?nnd_id=317102

تعديل سياساتها في العراق وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى وقف نشاطاتها الخاصة بصنع القنبلة النووية.

من المشكوك فيه أن تنجح هذه السياسة المزدوجة الأهداف في ثني إيران عن استغلال الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من العراق لفرض هيمنتها على المناطق الشيعية، بالإضافة إلى محاولات جدية لاكتساب مزيد من النفوذ في الدول المجاورة. ويشجع إيران على ذلك ضعف الموقف الأميركي في أفغانستان واستمرار مفاعيل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدم قدرة الرئيس أوباما على اتخاذ مواقف حاسمة على المستوى العسكري خلال موسم الانتخابات الرئاسية.

6- الخيار العسكري: دعاة ومعارضون

من بدهيات الأمور أن ترتفع وتيرة النقاش حول البرنامج النووي الإيراني والخيارات الأميركية لمعالجة الأزمة القائمة مع إيران حول مجموعة من المعضلات المعقدة، وأبرزها الاتهامات التي وجهها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تجدد الجهود الإيرانية لصنع سلاح نووي. تشكّل الانتخابات الرئاسية مناسبة مؤاتية لتفجير مثل هذا النقاش الساخن بين المرشحين الجمهوريين في مناظراتهم المتلفزة حول السياسة الخارجية، على أن يتبع ذلك مواجهات جادة بين المرشحين الديموقراطي والجمهوري اللذين يجري اختيارهما لخوض المعركة الرئاسية. وفي عملية استباقية لهذا النقاش فقد بدأت طهران إتخاذ جملة مواقف متقدمة على طريق استغلال الإرباك الحاصل في آلية القرار الوطني الأميركي في ظل الأجواء الضاغطة التي تخيّم على الإدارة الأميركية حيث أعلنت السلطات الإيرانية عن الاستعدادات الجارية لتشغيل محطة تخصيب اليورانيوم في «فوردو» قرب مدينة قم، من أجل زيادة إنتاجها من اليورانيوم المخصب

لدرجة 20%. كما تحدثت القيادات العسكرية الإيرانية عن قدراتها على إقفال مضيق «هرمز» وقطع إمدادات النفط التي تعبر هذا المضيق – بالإضافة إلى تحذير السفن الحربية الأميركية من الانتشار في مياه الخليج.

تعبّر هذه المواقف الإيرانية عن تنامي القدرات البحرية الإيرانية، كما تظهر عدم اكتراث إيران بالاتهامات التي ساقها ضدها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضًا إرادتها في تحدي نظام العقوبات المطبق ضدها – بما فيها سلة العقوبات التي وقعها الرئيس أوباما مؤخرًا والتي تهدد بفرض عقوبات على جميع المؤسسات المالية التي تتعامل مع المصرف المركزي الإيراني. ينقسم السياسيون والاستراتيجيون في مناقشاتهم حول المساعي الإيرانية لإنتاج السلاح النووي وكيف يمكن للولايات المتحدة وقف هذه النشاطات الإيرانية إلى فريقين: الأول، يدعو إلى اعتماد القوة والقسوة، والثاني يدعو إلى اعتماد الحكمة والتروي. أما الفريق الأول فيتجاهل المصاعب الراهنة التي تواجهها الولايات المتحدة في سلوك طريق الخيار العسكري، سواء لجهة عدم توافر الظروف الدولية المؤاتية لتشكيل تحالف عسكري لشن مثل هذه الحرب، أو لجهة البدء بحرب جديدة في الوقت الذي انسحبت فيه القوات الأميركية من العراق، وهي تبحث جديًا في تخفيض عديد القوى المنتشرة في أفغانستان[26]. ويبدو أن هذا الفريق يتجاهل حقيقة أن أي عملية جوية تستهدف إيران ستتحول حكمًا إلى حرب إقليمية تمتد نيرانها إلى كل دول الخليج – والعراق – وجنوب لبنان.

وفي الوقت الذي يرى فيه الفريق الثاني الداعي إلى الحكمة والتروي أنه من الضروري وضع حد للجهود الإيرانية لإنتاج سلاح نووي، فإنه يرى أن العزلة والعقوبات المفروضة على إيران، بالإضافة إلى الأضرار التي أصابت النظام الإيراني من جراء الثورات العربية، وتداعياتها داخل إيران وعلى حلفائها

26- Mathew Kroenig, "**Time to attack Iran**", foreign affairs.Essay Jan/Feb.2012

الاقليميين مثل سوريا وحزب **الله** ستؤدي مجتمعة إلى إضعاف الاقتصاد الإيراني، وإلى توسيع الخلافات القائمة بين الرئيس محمود احمدي نجاد ومرشد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي. ويبقى من الضروري عدم إيجاد المبررات لجمعهما من جديد تحت مظلة مواجهة تهديد خارجي. ويضيف هذا الفريق بأن الحكمة تدعو إلى عدم ركوب المخاطرة لإحداث فجوة كبيرة في الموازنة الأميركية، في الوقت الذي تحاول فيه إدارة أوباما ضبط الانفاق العسكري، وخفضه عدة مئات من المليارات وذلك ضمن التوجهات الجديدة لضبط العجز وتنامي الدين العام. ويذكّر هذا الفريق أيضًا بأن أي عملية ضد المنشآت النووية الإيرانية ستشكل خروجًا على آلية «القيادة من الخلف» التي انتهجتها واشنطن بمشاركة حلفائها في العملية العسكرية في ليبيا، والتي أثبتت فعاليتها، مع خفض مستوى مخاطر الدخول في حرب مكلفة وطويلة[27].

في رأي الفريق الأول الداعي إلى اعتماد الخيار العسكري فإن ما هو أسوأ من النتائج التي يمكن أن تتمخض عنها العمليات العسكرية الواسعة ضد إيران يكمن في المخاطر التي يشكلها امتلاك إيران للسلاح النووي سواء على المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط أو على حلفائها الأساسيين في منطقة الخليج، أو على إسرائيل. إذا حصلت إيران على السلاح النووي فقد يستدعي إصلاح الخلل الحاصل في موازين القوى على المستوى الاقليمي أن تعقد الولايات المتحدة تحالفًا رسميًا كاملًا مع إسرائيل، وأن تؤمن مظلة نووية أميركية فاعلة لدول مجلس التعاون الخليجي.

في تقويم الأخطار والتداعيات المترتبة على إمكان حصول إيران على الأسلحة النووية والنظام الصاروخي اللازم لها، يمكن تسجيل عدة ملاحظات أبرزها:

27- "**Leading from behind strategy**", Jan, 7, 2012. http://www.freerepublic.com/focus/f-bloggers/2829932/posts.

أولًا: لقد فشل نظام العقوبات الدولي في إقناع إيران في التخلي عن عمليات تخصيب اليورانيوم والتي ستسمح لها خلال أشهر بامتلاك ما يكفي من الوقود النووي لصنع قنبلة أو قنبلتين نوويتين. وتسبب الهجوم بواسطة «فيروس ستوكس نات» بتأخير عمليات التخصيب، من دون أن يوقفها. ويؤكد تقرير وضعته الوكالة الدولية في أيار/مايو 2011 أن المنشآت التي تعرضت لهذا الهجوم قد استعادت كامل طاقاتها لتخصيب اليورانيوم[28]. ويتحدث تقرير الوكالة الدولية الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 عن تجارب تقوم بها إيران لإنتاج جهاز التفجير النووي، وإعادة النظر في الأنظمة الصاروخية الخاصة بحمل الرؤوس النووية.

ثانيًا: توقع معهد العلوم والأمن الدولي الأميركي أن يكون باستطاعة إيران أن تنتج سلاحًا نوويًا في ربيع العام 2012، إذا قررت ذلك.

ثالثًا: بدأت إيران قبل نهاية العام 2011 نقل عمليات تخصيب اليورانيوم، وبعض العمليات الحساسة الأخرى إلى محطة «فوردو» المحصنة داخل جبل يشرف على مدينة قم، بقصد حماية عمليات التخصيب من عملية عسكرية مفاجئة. وفي حال قررت إيران طرد المراقبين الدوليين فإنه سيكون بإمكانها أن ترفع نسبة مخزونها من يورانيوم بطاقة 20% إلى يورانيوم بطاقة 90% في أقل من شهرين[29].

رابعًا: يضع احتمال اعتماد إيران لمثل هذا السيناريو الولايات المتحدة أمام مفترق خطير: إما أن تهاجم المنشآت الخاصة بالتخصيب فورًا، وإما أن تستعد لقبول إيران كعضو رسمي في النادي النووي، مع كل ما يترتب على ذلك من إخلال في موازين القوى الاقليمية. ويشكك بعض الدول الاقليمية في

28- Israel News, "**Time to Attack Iran**", Dec, 22, 2011. www.jewishawarness.org/time-to-attack-iran/

29- David Albright, Paul Brannan, Andrea Stricker and Andrew Ostendall "**Realitycheck: shorter and shorter time frame if Iran decides to make nuclear weapons**", Jan, 18, 2012.

نيّة الرئيس أوباما وقدرته على اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن، وهذا ما دفع بعض الدول العربية إلى التفكير جديًا في السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل مواجهة الأخطار المترتبة على امتلاك إيران للسلاح النووي.

خامسًا: يعتقد بعض الباحثين والخبراء بوجود خطر إندلاع نزاع عسكري بين إيران وإسرائيل يؤدي إلى تبادل هجمات بالسلاح النووي. يقتضي استباق حصول مثل هذا التطور الخطير، أن تضع الولايات المتحدة استراتيجية ردع جديدة وفاعلة ستتطلب نشر قوات بحرية وجوية كبيرة في المنطقة مع مظلة نووية دائمة. ويشكل ذلك ثمنًا باهظًا سيكون من الصعب على واشنطن تحمله في ظل السياسة الدفاعية الجديدة الساعية إلى تخفيض الانفاق العسكري بشكل محسوس. ولكن، يبقى من المحتمل أن لا تحقق القوة الرادعة أهدافها، وأن تؤدي أجواء عدم الاستقرار الاقليمي إلى نشوب حرب تؤدي إلى نتائج كارثية، بالمقارنة مع النتائج التي يمكن أن تترتب على ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية[30].

يبقى السؤال الأساسي المطروح حول إمكان نجاح الهجوم العسكري في تحقيق أهدافه. ويثير معارضو الخيار العسكري الشكوك حول توافر كل المعلومات الدقيقة عن المراكز النووية الإيرانية، والتي قد لا تقتصر على مواقع تاطنز وقم واصفهان وأراك في الوقت الذي يؤكد فيه دعاة اعتماد الخيار العسكري امتلاك الولايات المتحدة القدرات العسكرية اللازمة لتدمير البرنامج النووي الايراني. ويؤكد سيناريو وُضع في كلية الحرب الأميركية أن ذلك سيتطلب تنفيذه ألف طلعة جوية، وأن الولايات المتحدة تملك القدرات اللازمة لذلك.

تبقى عناصر القرار الأميركي بما يجب عمله ضد إيران في يدي الرئيس

30- "**Threads discussing war with Iran**", Discussion in news and current events started by John Doe, Jan, 19, 2012. http://whyweprotest.net/community/threads-discussing-war-with-iran.98941.

باراك أوباما الذي يبقى اللاعب الأبرز في هذه الدراما التي تقض مضاجع القيادات والشعوب على حد سواء. فلقد كرّر في أكثر من مناسبة بأنه لا يمكن القبول بتملك إيران للسلاح النووي. وعلى الرغم من اتهام أوباما باعتماد أسلوب الديبلوماسية «الناعمة تجاه إيران» فإن هناك من يؤكد أنه سيلجأ إلى الخيار العسكري لمنع إيران من الحصول على القنبلة من خلال تنفيذ هجوم صاروخي – جوي ضد منشآتها الرئيسة.

ويدعم أصحاب هذا الرأي حججهم بجملة أسباب أبرزها:

أولًا: يستمر الصراع الأميركي – الإيراني على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثة عقود. إذا توصلت إيران إلى امتلاك السلاح النووي فإن ذلك سيتسبّب بكسوف هيبة أميركا ونفوذها في المنطقة، وسيؤكد ذلك ضعف الرئيس أوباما وعدم صدقية واشنطن تجاه حلفائها وخصوصًا اسرائيل.

ثانيًا: سيشعر حلفاء أميركا في الخليج وأيضًا في تركيا بوجود خلل في موازين القوى الاقليمية لمجرد اقتراب إيران من صنع السلاح النووي، وسيطالبون واشنطن بالتحرك لمنع ذلك مع تأكيد دعمهم لأي عملية عسكرية أميركية ضد إيران.

ثالثًا: هناك إلتزام وسعي أميركي تاريخي للحد من انتشار الأسلحة النووية، وباراك أوباما من مؤيدي هذا الخيار «الايديولوجي»، وهو يدرك أن حصول إيران على السلاح النووي سيكون نقطة البداية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا للعمل على تطوير قدرات نووية بهدف استعادة التوازن الاقليمي «المفقود»[31].

في التقويم العام يبدو أن خيار الحرب ما زال مستبعدًا في المستقبل

31- "**After Iran Gets the Bombs: containment and its complications**", Foreign Affairs Article by James M. Lindsay, March/April 2010.
http://www.cfr.org/united-states/after-iran-gets-bomb/p22182.

المنظور، وأن الولايات المتحدة ما زالت جادة في إضعاف موقع إيران السياسي والاقتصادي، وعلى أساس أن ذلك يشكل نقطة مركزية في استراتيجية أوباما الجديدة.

7- الخيارات البديلة

يقدّم معارضو الخيار العسكري مجموعة من الخيارات البديلة التي يمكن أن تؤخر أو أن تقنع إيران بالتخلي عن برنامجها لتطوير السلاح النووي وأبرز هذه الخيارات:

1- تشديد العقوبات الدولية ضد إيران بحيث تشمل البنك المركزي الإيراني. ويبدو أن الرئيس أوباما جاد في استنفاد كل الوسائل في هذا الاتجاه، حيث وقّع مؤخرًا سلّة من العقوبات الجديدة تشمل المؤسسة الايرانية والمؤسسات الأجنبية التي تستمر في التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية. وأعلن الاتحاد الأوروبي كذلك قرارًا بوقف استيراده النفط الإيراني اعتبارًا من أول تموز/يوليو المقبل إلى وقف وارداته من النفط الإيراني، وتقارب كمية النفط المستورد هذه خمس مائة ألف برميل يوميًا. سيكون لهذه العقوبات تأثيرات دراماتيكية على الاقتصاد والنقد الإيرانيين. يضاف إلى ذلك بأن العقوبات قد بدأت تعطي ثمارها، ويؤكد ذلك التدهور الحاصل في سعر صرف النقد الإيراني مقابل الدولار، وسيكون هذا التدهور كارثيًا عند تطبيق قرار مقاطعة النفط الإيراني اعتبارًا من شهر تموز/يوليو 2012.

2- الاستمرار في عمليات التخريب التي سبق ونفذت ضد المنشآت النووية الإيرانية والتي اضطلعت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والتي تسببت بأضرار كبيرة. ويتحدث بعض المصادر الاستخباراتية في واشنطن عن التحضير لعمليات تخريب جديدة أشد وأقوى من العمليات السابقة[32].

32- Stuxnet computer worm.wikipedia, the free encyclopedia, http://en.wikipedia.org/wiki/stuxnet.

3- يمكن حل أزمة البرنامج النووي الإيراني من خلال اعتماد معادلة جديدة تقضي بإدخال العامل النووي الاسرائيلي في إيجاد حل إقليمي يجعل من الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي (Nuclear Free Zone). يسقط مثل هذا الاقتراح كل الاتهامات الايرانية للغرب باعتماد معيارين في التعامل مع المسألة النووية، كما سيكون من الصعب جدًا على إيران رفض مثل هذا الاقتراح.

يشكل هذا الاقتراح اختبارًا حقيقيًا لنوايا إيران، وفي حال قبولها به فإن ذلك سيمثل اختراقًا أساسيًا في موضوع منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع.

سبق أن ربط الاسرائيليون قبولهم ببحث مسألة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية بتحقيق السلام مع الفلسطينيين والدول العربية، وإن قبول إيران بالحل المذكور، سيسهل حتمًا عملية العبور إلى السلام. لا يمكن التوهم بسهولة سلوك مثل هذا الطريق، ولكن تبقى المحاولة أفضل من القبول بحتمية الحرب[33].

8- الاستنتاجات

يبدو بوضوح أن الشرق الأوسط يشهد تحولات سياسية وعسكرية ستؤثر على طبيعة العلاقات الاقليمية والدولية ونمطها والتي كانت قائمة في العقود الماضية. لكنه ما زال من السابق لأوانه التكهن بطبيعة العلاقات المستقبلية بين الدول العربية، وخصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وسوريا، وبين كل من إيران وتركيا. ترتبط موازين القوى الجديدة بمجموعة من العوامل: نتائج المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل وبين إيران على خلفية اتهام إيران بالسعي

33- Shibley Telhami and Steven Kull, "**Preventing a Nuclear Iran Peacefully**". New york Times, January 15, 2012. see also "**Israel public support for Middle East Nuclear Free Zone**", www.cns.miis.edu/mnsg/pdfs/0908-msng-mideast-nwfz. pdf.

للحصول على قنبلة نووية. انتهاء المخاض السياسي الذي تشهده كل من مصر وسوريا، وبالتالي مدى قدرتهما على استعادة دورهما «المؤثر» كلاعب إقليمي. نجاح دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز لدول مجلس التعاون للوحدة من أجل تصحيح الخلل الحاصل في موازين القوى بين ضفتي الخليج. وأخيرًا النتائج التي يمكن أن يستقر عليها «التنافس» على النفوذ الاقليمي بين تركيا وايران.

شعرت الولايات المتحدة بعد خروجها من العراق بضرورة تكثيف نظام العقوبات ضد إيران، وذلك بالتوازي مع التلويح بإمكان اللجوء إلى الخيار العسكري إذا دعت الضرورة.

من المشكوك فيه أن تنجح هذه الاستراتيجية المزدوجة الأهداف في ثني إيران عن تعبئة الفراغ الحاصل من جراء الانسحاب الأميركي، مع استمرار السعي لزيادة نفوذها في منطقة الخليج. ويشجع إيران على انتهاج هذه السياسة، وعلى التمسك ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم تقييمها القائل بضعف الموقف الأميركي في المنطقة، بالإضافة إلى استمرار الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، وإلى عدم قدرة الرئيس أوباما على اتخاذ قرارات حاسمة خلال فترة الانتخابات الرئاسية خلال هذا العام.

تتحدث كل التقارير الدولية والأميركية والاسرائيلية عن قدرة إيران على تخصيب ما يقارب 1500 كيلوغرام من مستوى الطاقة 20% إلى مستوى 90% خلال فترة وجيزة لا تتعدى شهرين. وهذه العملية في حال اتمامها ستعطي إيران القدرة على صنع سلاح نووي خلال فترة سنة واحدة، وفق ما أدلى به وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، والرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز، بالإضافة إلى مسؤولين وخبراء آخرين.

هذا وقد تسببت هذه التصريحات الرسمية بالإضافة إلى المعلومات والاستنتاجات التي خرج بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتسخين

الأجواء، وفتح باب المناقشات حول إمكان قيام الولايات المتحدة أو اسرائيل بشن هجوم كاسح لتدمير البرنامج النووي الإيراني أو على الأقل تأخير حصول إيران على القنبلة لعدة سنوات. وجرى تسريب معلومات في واشنطن بوست عن إمكان قيام إسرائيل بمثل هذا الهجوم ما بين شهري نيسان وحزيران من العام الجاري[34].

يمكن لإسرائيل أن تشن هجومًا جويًا وصاروخيًا مؤثرًا ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولكن ستعترض هذا الهجوم عقبات كبيرة أبرزها: اختيار الممرات الجوية التي ستسلكها للوصول إلى الأراضي الإيرانية، مع إمكان اعتراض بعض الدول التشكيلات الاسرائيلية؛ عدم توافر الذخائر الخاصة بتدمير المنشآت القائمة تحت الأرض وأبرزها منشأة «قوردو» قرب مدينة قم. ويبقى من الضروري أن تتحسب إسرائيل لردود الفعل الإيرانية المباشرة ضدها، وأيضًا لاحتمال ردود حزب **الله** من جنوب لبنان. يشكل مثل هذا الهجوم مغامرة كبيرة، حذّر منها قياديون واستراتيجيون إسرائيليون تكرارًا.

على الرغم من الاستعدادات العسكرية الأميركية لمواجهة أي تطور عسكري مفاجيء قد يحدث مع إيران، فان إدارة أوباما ما زالت متمسكة بنظام العقوبات المشددة، وهي تعتقد بأن هذه العقوبات قد بدأت بإعطاء ثمارها على المستويين السياسي والاقتصادي، وأن مفاعيلها ستكون كارثية بعد تطبيق الحظر الأوروبي لشراء النفط الإيراني في تموز المقبل. وانطلاقًا من هذه المقاربة فإنه من المستبعد جدًا أن يقدم الرئيس أوباما على شن هجوم حاسم ضد البرنامج النووي الإيراني خلال هذا العام وفي ظل الظروف الداخلية والدولية الراهنة. من المتوقع أن يتابع المسؤولون الأميركيون

34- Washington Post, David Ignatius , "**Is Israel preparing to Attack Iran**", February 2, 2012, the information in the article was leaked by Leon Paneta to exercise pressure on Netanyahu cautioning him of the consequences of such attack.

مساعيهم ونصائحهم لإسرائيل لعدم ارتكاب مغامرة عسكرية قد تؤدي إلى حرب واسعة.

يدرك الإسرائيليون أنهم لا يملكون القدرات اللازمة لتنفيذ ألف طلعة جوية، وهي العملية القادرة وفق السيناريوهات الأميركية للقضاء على المنشآت الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، كما أنهم لا يملكون كل المعلومات الدقيقة عن هذا البرنامج، بالإضافة إلى افتقارهم إلى ذخائر خاصة لضرب منشأة «قوردو» والتي تعتبر الآن المصدر الأساسي لليورانيوم العالي التخصيب.

من هنا فإنه سيكون من الصعب على نتانياهو وباراك اتخاذ قرار بالهجوم من دون موافقة واشنطن. يبقى هناك احتمال أن يقررا تنفيذه انطلاقًا من أن اللوبي الصهيوني سيقنع أوباما بضرورة نجدة إسرائيل لاستكمال الهجوم أو لتخفيف مفاعيل الرد الإيراني عليها. إنها سنة انتخابات وستكون المنافسة شديدة بين أوباما والجمهوريين لاكتساب أصوات اليهود والحصول على الدعم المالي الكبير لهذا المرشح أو ذاك.

تدعو العقلانية السياسية والاستراتيجية إلى استبعاد حصول حرب خلال هذا العام، ولكن ذلك لا يعطي الضمانة المطلقة حيث يبقى هناك احتمال أن ترتكب إيران خطًا استراتيجيًا من خلال إقدامها على إقفال مضيق «هرمز»، حيث سيستدعي مثل هذا التطور ردًا أميركيًا مباشرًا. كما انه لا يمكن استبعاد حصول مواجهة عسكرية نتيجة ارتكاب أحد الأطراف خطًا استراتيجيًا أو عملانيًا، وأن التاريخ حافل بالأمثلة عن اندلاع نزاعات مسلحة عن طريق الخطأ.

الطاقة المتجددة
وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية

العقيد الركن الياس أبو جوده *

يشهد العالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تفاقم التحديات البيئية العالمية، وخصوصًا ظاهرة الاحتباس الحراري، والتغير المناخي، وثقب طبقة الأوزون، وتلوّث الهواء والمياه العذبة ومياه البحار والمحيطات، وفقدان التنوّع الإيكولوجي، وندرة بعض الموارد الطبيعية، وغيرها.

أمام هذه المعطيات، لم تعد المسائل البيئية مشكلة وطنية تقف عند حدود الدولة فحسب، بل أصبحت مسألة إقليمية وعالمية. أصبحت المشكلات البيئية تطال الإنسان في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وتسهم في تهديد الاستقرار في هذه البلدان. كما أضحت هذه المتغيّرات البيئية العالمية، ضمن قضايا دولية مهمّة أخرى، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية ومكافحة الإرهاب، تتصدّر قائمة اهتمامات المجتمع العالمي التي يسخّر من أجلها التقنيات والتكنولوجيات الحديثة كلّها سعيًا وراء إيجاد حلول مجدية

* دكتوراه في العلوم السياسية – الجامعة اللبنانية
Master II في العلوم السياسية والاجتماعية من جامعة Sorbonne – Paris

لها. وبالتالي، إنصبت جهود الإدارة العالمية من منظمات دولية وإقليمية ودول ومنظمات دولية غير حكومية وشركات متعددة الجنسية من أجل إيجاد خيارات بديلة في مجال الطاقة المتجددة (Renewable Energy)، لتفادي تداعيات الأخطار البيئية. وقد جرى العمل من قبل خبراء البيئة في العالم على إجراء تحسينات في كفاءة الطاقة حول العالم والتحول إلى الموارد المنخفضة الكربون والمتجددة والصديقة للبيئة مثل طاقة الشمس والرياح والمياه والطاقة الحيوية والطاقة الأرضية الحرارية.

وقد ساهم التعاون الدولي في صوغ سياسات الطاقة العالمية، فهناك حاليًا اهتمام وتنافس متزايد نحو الاستثمار الجاد في تطوير برامج وتكنولوجيات الطاقة البديلة، وتبني التكنولوجيا الخضراء واستخدامها في عدة مجالات، والتي ستشكل في مجموعها طاقة المستقبل. وتكمن أهمية الطاقة المتجددة بأن تصبح المصدر الرئيس للطاقة في البلدان الفقيرة والمناطق النائية، خصوصًا أن هذه المناطق ولا سيما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تتوافر فيها ظروف مناخية مؤاتية (أشعة الشمس، الرياح)[1].

إنّ عملية استشراف دور المجتمع العالمي في مجال الطاقة المتجددة لمعالجة المشكلات البيئية تفتح أمامنا مجالًا واسعًا لطرح مجموعة من التساؤلات حول كيفية الحصول على مصادر الطاقة المتجددة وحجم استثمارها، وإذا كانت جميع الدول تستفيد من التكنولوجيا الخضراء بنسبة كبيرة من إجمالي موارد الطاقة المستعملة، إلى جانب البعد البيئي الإيجابي، هل تؤثر الطاقة البديلة في الحقل الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني والعالمي؟

1 – «الطاقة المتجددة: أنواع وأطياف ترتهن بها حياتنا على هذا الكوكب»، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف 2007، ص. 28-31.

وفي محاولة مواكبة هذا التطور التقني في مجال الطاقة، تكون منهجية المعالجة في هذا الموضوع قائمة على:

المنهج الواقعي: الذي يشخّص واقع الطاقة البديلة المستخدمة في البلدان النامية والمتقدمة.

المنهج الكمّي الإحصائي: الذي كان لا بد منه لعرض حجم الاستثمار العالمي في مجال التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال معطيات رقميّة ملموسة.

المنهج التحليلي: لدراسة نتائج الإحصاءات المستخلصة لمسألة الطاقة المتجددة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، وتحليل عناصرها للوقوف على المعطيات المتعلقة بهذه النتائج، توخيًا للإيضاح.

وبغية الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، تقوم الدراسة على فصلين: الفصل الأوّل يتناول أنواع الطاقة المتجددة وحجم استثمارها حيث يتم التعرف إلى الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة النباتية أو الوقود الحيوي وتأثيراتها الاجتماعية والطاقة الجيو–حرارية، ونسبة إمكان استخدام هذه الطاقة البديلة في مجالات متعددة، أما الفصل الثاني فيتناول الآثار الإيجابية للاقتصاد الأخضر حيث تم التطرق إلى الوظائف في مجال الطاقة البديلة، العمالة في قطاع الأبنية المقتصدة بالطاقة، فرص العمل في وسائل النقل النظيفة والعمل في قطاع الزراعة.

أنواع الطاقة المتجدّدة وحجم استثمارها

تعرَّف الطاقة المتجدّدة بأنها مصدر للطاقة لا ينضب وقابل للتجديد بسرعة. ويتم الحصول على الطاقة المتجددة باستغلال الظواهر الطبيعية العادية كطاقة الرياح أو الطاقة المائية أو الطاقة النباتية أو الطاقة المتأتية من الكواكب الأخرى كأشعة الشمس أو تلك التي تصدر من صلب

الأرض (الطاقة الجيو–حرارية). وأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أول تموز/يوليو للعام 2007 أن الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة حققت مستوى قياسيًا جديدًا العام 2007 على الرغم من تقلبات أسواق المال. وأشار التقرير إلى أن المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي وارتفاع أسعار النفط وأمن الطاقة وزيادة الدعم المقدم من حكومات العالم دفع باستثمارات الطاقة إلى رقم قياسي بلغ 148 مليار دولار العام 2007 بزيادة قدرها 60% عن الاستثمارات العام 2006. وحول الاتجاهات العالمية في استثمارات الطاقة، يظهر التقرير أن طاقة الرياح جذبت أغلب الاستثمارات العام 2007، حيث استأثرت بمبلغ 50.2 مليار دولار. لكن الطاقة الشمسية هي أكثر القطاعات نموًا، حيث جذبت نحو 28.6 مليار دولار من رؤوس الأموال الجديدة، كما أنها تنمو بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 254% منذ العام 2004. وذهبت أغلب الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة أو ما بات يعرف «بالتكنولوجيا الخضراء» إلى أوروبا تتبعها الولايات المتحدة، لكن دولًا مثل الصين والهند والبرازيل أضحت تجتذب الاستثمارات بشكل متزايد وزاد نصيبها من 12% العام 2004 إلى 22% العام 2007، أي ما يعادل ما بين 1.8 مليار دولار و26 مليار دولار حاليًا. من جانب آخر، أظهر التقرير أن الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة في أفريقيا زاد خمسة أمثال ليصل إلى 1.3 مليار دولار العام 2006 بعد انكماش تدريجي بدأ العام 2004. وأضاف التقرير أن الطاقات المتجدّدة أصبحت تمثل 23% من إمدادات الطاقة الجديدة، ومن المتوقع أن ينمو قطاع الطاقة المتجددة إلى 450 مليار دولار العام 2012 وإلى 600 مليار العام 2020[2].

وفي هذا السياق، نتج عن قمة الاتحاد الأوروبي في 9 آذار/مارس 2007

2– لمزيد من المعلومات راجع تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 1 تموز/يوليو 2007.

بشأن الطاقة وتغير المناخ، الاتفاق على خطة عمل لوضع سياسة أوروبية للطاقة ويجرى تنفيذها إبتداءً من العام 2009. وبموجب الاتفاق، تعهدت الدول الـ27 الأعضاء بزيادة حصتها من الطاقات المتجددة بنسبة 20% في المتوسط من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول العام 2020[3]. كما التزمت الدول الأعضاء تحقيق ما لا يقل عن 10% من استهلاك وقود النقل من الوقود الحيوي. كما تمت الموافقة على خفض انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 20% عن مستويات العام 1990 بحلول العام 2020، بغض النظر عن التقدم المحرز في المفاوضات الدولية لمرحلة ما بعد اتفاق كيوتو. كما ينبغي على الدول الصناعية الأخرى بما فيها الولايات المتحدة اتخاذ خطوات مماثلة[4].

الطاقة الشمسية

تتمثل هذه الطاقة في إنتاج الحرارة بتحويل الطاقة الكامنة في أشعة الشمس. تستقطب هذه الطاقة حرارة الشمس وخلاياها الضوئية وتنقلها إلى دورة ماء لتزود المساكن الماء الساخن أو التدفئة. وهناك طرائق عدة لاستغلال الطاقة الشمسية بفعالية، يمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسة، هي التطبيقات الحرارية وإنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية، والتطبيقات الأوسع استعمالاً هي في مجال تسخين المياه. ويتزايد توليد الكهرباء حاليًا بواسطة النظم الفوتوفولطية والتكنولوجيات الحرارية الشمسية إذ ترتكز على تحويل أشعة الشمس إلى كهرباء باستعمال لوحات شمسية. تكمن فوائد الخلايا الضوئية الفولتية في قدرتها على تحويل الطاقة الشمسية مباشرة إلى كهرباء وفي سهولة استعمالها، ما يجعلها قابلة للاستعمال خصوصًا في البلدان النامية حيث تنعدم المولدات الكهربائية الضخمة. ويجدر التنبّه

3- See Table n° 1, Country Share of renewable Energy, in Annex.
4- See Report of EU Energy Summit: A New Start For Europe?, Brussels, 9 March 2007, p. 4-8.

إلى أن مردود هذه الخلايا يظل محدودًا، إذ تعتمد كمية الطاقة المتحصل عليها، على الموقع الجغرافي وترتبط بالظروف المناخية، كما أن مدة استعمالها لا يتجاوز العشرين عامًا. وتسمح هذه الوسائل بالاستعاضة عن طاقة الوقود الأحفوري (مثل النفط والفحم)، ولكن ثمة مشكلة في تخزينها لأنه يتعذر الاحتفاظ بتلك الطاقة على مدى سنوات. وفي المقابل، من المستطاع إستعمالها في إنتاج 50% من الطاقة الضرورية للتدفئة. ولا تزال كلفة الطاقة الشمسية الحرارية باهظة نسبيًا، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الاستثمار المطلوب لإنشائها، والذي لا يمكن استرجاعه إلا بعد مدة طويلة نسبيًا، قد تمتد بين 10 و15 سنة[5].

وفي هذا السياق، أشار تقرير منظّمة غرينبيس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2005 بعنوان «الطاقة الحرارية الشمسية المركزة» إلى أن الطاقة الشمسية كفيلة بتأمين الكهرباء النظيفة في غضون عقدين لأكثر من 100 مليون شخص في المناطق الأكثر تعرضا للشمس في العالم مع حلول العام 2025. وتشجع غرينبيس صانعي القرار على دعم هذه الصناعة المستدامة الحديثة والاستثمار في هذه التكنولوجيا الجديدة. كما يوضح التقرير كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تصبح المركز الرئيس لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم وأن تتمتع بقدرة تصدير هذه الطاقة إلى أوروبا[6]. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا في دراسة شاملة حول الوضع الراهن للطاقات المتجددة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2006 إلى أن المنطقة العربية تتمتع بثروة هائلة من الطاقة المتجددة، إضافة إلى مواردها النفطية والغازية. فهي تمتاز بأعلى سطوع شمسي على الأرض، لكن على الرغم من الفرص الواعدة، فإن برامج الأبحاث

5 – باسل اليوسفي وعلي القره غولي، «**جدوى إقتصادية وبيئية من استغلال الطاقة المتجددة في المنطقة العربية**»، مجلة البيئة والتنمية، عدد آذار 2007.

6 – راجع تقرير منظّمة غرينبيس بعنوان «**الطاقة الحرارية الشمسية المركزة**»، 7 تشرين الأول 2005، متوافر على الموقع: www.greenpeace.org، الانترنت، الدخول: 2008/10/20.

والتطوير ونقل التكنولوجيا والتطبيقات العملية ما زالت أقل بكثير مما هو متيسر أو مطلوب. وتعتبر إمكانات الموارد الطاقوية الشمسية ممتازة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يراوح الإشعاع الشمسي السنوي بين 4 و8 كيلوواط/ساعة على المتر المربع. وتحظى المنطقة أيضًا بمستوى عال من الإشعاع الشمسي المباشر، إذ أن معدلاتها تزيد على 1800 كيلوواط/ساعة على المتر المربع في السنة وانخفاض في معدل تواجد الغيوم[7].

وبالتالي، فإن المستقبل واعد في تلك المنطقة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الحرارية الشمسية المركزة والنظم الفوتوفولطية[8]. وقد ورد في شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين (REN21) للعام 2009 أن الانتاج العالمي للطاقة الشمسية بلغ 20 جيغاواط. حيث تحتل الصين المرتبة الأولى بنسبة 3,80% ويليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 5,9%، ومن ثم تركيا بنسبة 5,3%[9].

وأيضًا، أشار تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، الذي انعقد في أبو ظبي في 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2010، إلى أن كل كيلو متر مربع من أراضي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتلقى قدرًا من الطاقة الشمسية سنويًا يعادل 5,1 مليون برميل من النفط الخام. وعلى الرغم من وفرة تلك الطاقة، أبدت الدول العربية تباطؤًا في تبني تقنيات توليد الطاقة الشمسية، الأمر الذي يرجع لأسباب منها احتياطيات الوقود الأحفوري الهائلة التي تتمتع بها تلك الدول، فضلًا عن دعم حكوماتها للطاقة لفترة طويلة. بيد أن الأولويات بدأت في التغيير، ويتطلع الأردن إلى إنتاج 7% من احتياجاته من الكهرباء من خلال مصادر الطاقة الشمسية بحلول العام 2015 بينما تهدف

7 – راجع الجدول رقم 2 السطوع الشمسي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الملاحق.

8– لمزيد من المعلومات، راجع تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.
And See Map n° 1 World's Solar Energy in Annex

9 - See Figure n°1 Solar Global Energy in Annex, And Report of REN21, 2009, p. 24-26.

أبو ظبي إلى إنتاج النسبة نفسها بحلول العام 2020 فيما ترغب الكويت في إنتاج 5% بحلول العام 2030. وأعلنت مصر أنها تهدف إلى توليد 20% من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر طاقة متجددة بحلول العام 2020، بينها أقل من 2% من الطاقة الشمسية. ولعل ما يدعم الطموحات الشمسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلك الخطط الرامية إلى إنشاء محطات الطاقة الشمسية المركزة، والتي تقل تكلفتها الرأسمالية عن تكاليف محطات الطاقة الكهروضوئية (توليد الكهرباء من خلال الخلايا الشمسية). وأوشكت الجزائر أن تحقق أول محطة للطاقة الهجينة بقدرة 150 ميجاوات في منطقة حاسي رمل. كما يتوقع أن تكون مصر والمغرب قد استكملتا مشروعاتهما الخاصة بالطاقة الهجينة بحلول نهاية العام 2011. وتجمع محطات الطاقة الهجينة بين مستقبل حراري شمسي وتوربين غاز لزيادة فعالية مولدات الكهرباء التي تحرّكها توربينات بخارية. ومعظم تلك المحطات يولد أقل من 15% من طاقته من المستقبل الشمسي[10].

ومن جهتها، أطلقت شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) أكثر مشروعات الطاقة الشمسية المركزة تقدُّما في المنطقة، وهو مشروع «اسم شمس 1». وتعكف «مصدر» على بناء مدينة خالية من الكربون بتكلفة 22 مليار دولار في الصحراء بالقرب من أبو ظبي، تعتمد بشكل كلي على مصادر الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية. وستكون أول مدينة في العالم خالية من الانبعاثات الكربونية والسيارات والنفايات ومن المتوقع إنجازها العام 2016 في إطار خطة تنمية أبو ظبي 2030. إضافة إلى ذلك، تسعى المدينة إلى استقطاب كفاءات وخبراء في قطاعات الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والمحافظة على المياه ومعالجة المياه المبتذلة، والإنشاءات والمباني الخضراء، والتدوير، والتنوع البيولوجي،

10- For more Information, See Report of The International Renewable Energy Agency (IRENA), 24–25 October 2010 in Abu Dhabi.

ومكافحة التغير المناخي، وتمويل المشاريع الخضراء. ومن خلال ذلك يؤمل أن تحقق وفرًا يتجاوز بليوني دولار من النفط على مدى 25 عامًا، وأن توّمن ما يزيد عن 70 ألف فرص عمل وتساهم بأكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لإمارة أبو ظبي. وثمة مشاريع شمسية كبيرة تجري حاليًا في المملكة العربية السعودية والكويت وتونس. ويقوم مشروع مدينة الطاقة قطر، الذي تبلغ كلفته 6,2 مليار دولار، على فكرة مماثلة، وهو عبارة عن منطقة تجارية تعمل بالطاقة النظيفة ومن المقرر استكمالها بحلول العام 2012.

وفي إطار تنشيط الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة الشمسية لتحسين إنتاج الطاقة، خصصت المجموعة الدولية للطاقة المتجددة مبالغ مالية كبيرة في استثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية في الاتحاد الأوروبي. ولهذه الغاية، أنشأت المجموعة الدولية محطات لتوليد الطاقة الشمسية في فرنسا، وقد أنفقت الشركات ما يقارب 15 مليون يورو لهذا المشروع، والتخطيط لاستثمار إضافي بحوالى 140 مليون يورو في مرافق أخرى للطاقة الشمسية في أوروبا. وسيتم الانتهاء من مشروع للطاقة الشمسية في إيطاليا بحلول نهاية العام 2011 وهذا المصنع سوف ينتج ثلاثة ميغاواط/ ساعة من الكهرباء سنويًا. وقد تم الاعتراف من قبل شركة الرابطة الكندية للصناعات الطاقة الشمسية (CanSIA) لتطوير وبناء أكبر محطة لتوليد الكهرباء في كندا (الكهرو ضوئية)[11].

طاقة الرياح

أشار تقرير الجمعية العالمية لطاقة الرياح (WWEA) العام 2006 إلى أن تكنولوجيا طاقة الرياح أكثر مصادر الطاقة ديناميكية، وأفضل حل

11- See Report of The International Renewable Energy Agency **(IRENA)**, 24–25 October 2010 in Abu Dhabi.

واعد بديلًا من الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء. تعتبر طاقة الرياح من أهم مصادر الطاقة المتجددة، فقد زادت قدرة توربينات الرياح على توليد الطاقة من 100 كيلوواط العام 1981 إلى 5000 كيلوواط العام 2006. كما باتت تكاليف طاقة الرياح تنافس الطاقة التقليدية، حيث بلغت تكلفة إنتاج الكيلوواط من طاقة الرياح 1000 دولار بينما وصلت تكلفة إنتاج الكيلوواط من الطاقة التقليدية إلى 800 دولار. وتولد طاقة الرياح حاليًا أكثر من 1% من الاستهلاك العالمي للكهرباء. واعتمادًا على التطوّر المتسارع، تابعت طاقة الرياح نموها الديناميكي العالمي ليصل مجموع الطاقة المركبة عالميًا إلى 904,73 ميغاواط خلال العام 2006، 70% منها في دول السوق الأوروبية[12]. وزادت الجمعية العالمية لطاقة الرياح توقعاتها للعام 2010 إلى 203,500 واطميغا[13].

وأشار تقرير الجمعية العالمية لطاقة الرياح للعام 2009 إلى أن عدد العاملين في هذه الصناعة في العالم يبلغ نحو 100 ألف عامل. وتصل الاستثمارات السنوية في طاقة الرياح إلى 11 مليار يورو. ووضعت دول السوق الأوروبية هدفًا لها يتمثل في توليد 12% من احتياجاتها في الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول العام 2020، حين ستصل قدرة طاقة الرياح إلى 1250 ألف ميغاواط، وعدد العاملين في هذه الصناعة إلى 3,2 مليون عامل، والاستثمارات السنوية إلى 80 مليار يورو. وفي المقابل، ستنخفض تكلفة إنتاج الكيلوواط إلى 512 يورو، أي أقل من تكلفة إنتاجه في محطة طاقة حرارية تقليدية. الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدل انبعاث ثاني أوكسيد الكربون بمقدار 832,1 مليون طن سنويًا. تعتمد كثيرًا من دول العالم على الرياح في توليد الطاقة الكهربائية. فنجد دولة مثل الدانمرك تولد 20%

12- For more Information, See Report of World Wind Energy Association (WWEA), New Delhi, 06 November 2006. في الملاحق والجدول رقم 3 الـ20 الأوائل في إنتاج طاقة الرياح

13- See Figure n° 2 World Wind Energy Capacity in Annex.

من احتياجاتها من الكهرباء بواسطة الرياح. وتصل النسبة إلى 9,25% في الولايات المتحدة، و9,4% في ألمانيا، و6,4% في إسبانيا، و5,3% في الهند، و9,2% في فرنسا وإيطاليا، و2,5% في كندا، و3,2% في المملكة المتحدة، و8,1% في البرتغال. وعمومًا تصل نسبة ما تولده الرياح من طاقة كهربائية في دول الإتحاد الأوروبي للعام 2009 إلى 2,21%. وتصل نسبة ما تولده الرياح من طاقة كهربائية في الصين إلى 36%، و9,10% في بقية دول العالم. ويسود اتجاه عالمي راهنًا لإنشاء مزارع للرياح في البحار للاستفادة من السرعة العالية للرياح[14].

وأشار تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة، تجاوزت، على الرغم من الانكماش في الاقتصاد العالمي، حجم الاستثمارات في الوقود الاحفوري في العام 2009. وأضاف التقرير أن الصين برزت أكبر مستثمر في الطاقة النظيفة وبخاصة الطاقة الشمسية[15]. ورددت صدى هذه النتائج أيضًا دراسة أطلقتها شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين للعام 2010 في باريس. حيث وجدت هذه المنظمة أن النمو في أنواع الطاقة المتجددة في العالم كان جديرًا بالملاحظة، ولا سيما في الاقتصادات النامية التي باتت تملك أكثر من نصف القدرة العالمية للطاقة النظيفة، وأن الصين تجاوزت في العام 2009 الولايات المتحدة، لتصبح المستثمر الأول في طاقة الرياح. كما حقّق قطاع طاقة الرياح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا بلغ 38% خلال العام 2009[16].

14- For more Information, See Report of World Wind Energy Association (WWEA) 2009, and Figure n°3 Country Share of Wind **Energy Capacity** in Annex.

15- Voir le Rapport du programme des Nations Unies pour l'environnement, Nations Unies, New York 2009, p. 24.

16- راجع دراسة أطلقتها شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين، 24 أيلول 2010،
متوافر على الموقع: theenvironment.maktoobblog.com/، الانترنت، الدخول: 2010/11/12.

الطاقة النباتية أو الوقود الحيوي وتأثيراتها الاجتماعية

أشار العديد من علماء الاقتصاد أن الوقود الحيوي (Biofuels) بديل أخضر للبترول، ومنه صنفان رئيسان في السوق العالمية هما البيوديزل (Biodiesel) والإيثانول(Ethanol) السائلان اللذان يتم إنتاجهما عمومًا من محاصيل غذائية. يستخرج الإيثانول من قصب السكر والذرة والقمح وحبوب أخرى تحتوي على السكر أو النشاء، ويضاف إلى البنزين، ويشكل أكثر من 90% من مجمل إنتاج الوقود الحيوي في العالم. أما البيوديزل فيصنع من مصادر نباتية تحتوي على الزيوت، مثل الصويا وبزر اللفت وعباد الشمس وزيت النخيل، ويضاف إلى الديزل، وقد قفز إنتاجه العام 2005 بنسبة 60%.

وجاء في تقرير أصدره معهد «وورلد واتش» للأبحاث في واشنطن للعام 2006 أن الوقود الحيوي قادر أن يقلص اعتماد العالم على النفط. ففي العام 2005، تجاوز إنتاجه 670.000 برميل في اليوم (79 مليون ليتر)، ما يعادل 1% من السوق العالمية لوقود النقل. ومع أن النفط ما زال يشكل أكثر من 96% من هذه السوق، فإن إنتاج الوقود الحيوي يتزايد بوتيرة سريعة مع ارتفاع أسعار النفط واستجابة الصناعة والسياسات الحكومية الداعمة. وأضاف التقرير أن البرازيل أنتجت في العام 2005 نحو 16.5 بليون ليتر من وقود الايثانول، أي 45.2% من المجموع العالمي، وبذلك تصدرت إنتاج الوقود الحيوي. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بإنتاجها 16.2 بليون ليتر، أي 44.5% من المجموع. وقد هيمنت هاتان الدولتان على سوق الايثانول منذ ثمانينيات القرن العشرين، واستأثرتا بنحو 90% من الإنتاج في العام 2005، ويقدر أنهما تنتجان الايثانول بأقل من الكلفة الحالية للبنزين[17]. في المقابل، إستأثرت أوروبا بنحو 90% من السوق العالمية للبيوديزل العام 2005. وأتت ألمانيا

17- See Table n° 4, Top Five Fuel Ethanol Producers in 2005, in Annex.

في الطليعة، إذ أنتجت نحو نصف الحجم الإجمالي 1920 مليون ليتر العام 2005 وفرنسا في المرتبة الثانية 511 مليون ليتر، لكن القدرة الإنتاجية تنمو سريعًا في إسبانيا وإيطاليا وبولونيا وبريطانيا[18]. وتوقع تقرير «وورلد واتش» أن يوفر الوقود الحيوي 37% من وقود النقل في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، وما لا يقل عن 75% إذا تضاعفت كفاءة السيارات في استهلاك الوقود. ويمكن أن يحل محل 20 إلى 30% من النفط الذي يستخدم في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الزمنية ذاتها[19].

وتوقع تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة زيادة سريعة في الإنتاج العالمي للوقود الحيوي خلال السنين العشر المقبلة، بحيث يبلغ إنتاج الايثانول 125 بليون ليتر العام 2017 أي ضعفي الإنتاج في 2007، في حين يرتفع إنتاج البيوديزل بشكل أسرع ليبلغ 24 بليون ليتر العام 2017 بالمقاربة مع 11 بليونًا العام 2007[20]. وبتاريخ 22 تموز/يوليو 2010، أشار تقرير الجمعية العالمية للطاقة البديلة، والتي تأسست في العام 2004 في مدينة لوزان في سويسرا من أجل تطوير مصادر الطاقة المتجددة، إلى أن الولايات المتحدة تتصدر الإنتاج العالمي للوقود الحيوي، إذ تنتج 43% وتحتل البرازيل المرتبة الثانية 27% والإتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة 19%[21]. وأضاف التقرير أن إنتاج وقود الايثانول بلغ 74 بليون ليتر العام 2009، كان رصيد الولايات المتحدة 54% حوالى 40 بليون ليتر والبرازيل 34%، حوالى 25 بليون ليتر. أما الإتحاد الأوروبي

18- See Table n° 5, Top Five Fuel Biodiesel Producers in 2005, in Annex.

19- For more Information, See Report of World Watch Institute, Biofuels For Transportation Global Potential and Implications for Sustainable Agriculture and Energy in the 21st Century, Washington, June 2006, p.1-5.

20- For more Information, See Report of the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) and the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), OECD, FAO (2008), Agricultural Outlook 2008-2017. The report analyses world market trends for the main agricultural products, as well as biofuels during the 2008 to 2017 period.

21- See Table n° 6, Production of Biofuels in the World in 2009, in Annex.

جاء في المرتبة الثالثة، حيث بلغ إنتاجه 7,3 بليون ليتر والصين في المرتبة الرابعة وتخطى إنتاجها 2 بليون ليتر[22]. وجاء أيضًا في التقرير أن العالم شهد نموًا في إنتاج وقود بيوديزل بلغ 17% العام 2009 مقارنة للعام 2008. وقد تصدر الاتحاد الأوروبي دول العالم، حيث تخطى إنتاجه للبيوديزل 10 بليون ليتر ما يوازي 57% من الإنتاج العالمي، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية برصيد 2 بليون ليتر بنسبة 12% من الإنتاج العالمي، والبرازيل في المرتبة الثالثة حوالى 5,1 بليون ليتر 9% من الإنتاج العالمي، ومن ثم الأرجنتين 340,1 بليون ليتر 7% من الإنتاج العالمي. ويقدر إنتاج دول آسيا لوقود بيوديزل للعام 2009 (تايلند، الصين، كوريا، الهند، ماليزيا، الفيليبين، اندونيسيا) بحوالى 2 بليون ليتر[23].

وبالتالي، يرى بعض العلماء أن المحروقات النباتية، التي تسمى الوقود الحيوي، أقل خطورة على البيئة من النفط والغاز والفحم، وأن هذا الابتكار يساهم في الحد من الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. في المقابل، يناقض البعض الآخر هذه المعلومات ويؤكد أن ضريبة المحروقات النباتية باهظة من حيث ارتفاع أسعار المواد الغذائية والقضاء على الغابات، وتهجير السكان والمزارعين، وإهدار الماء، وتلويث البيئة.

أ-آثار الطاقة الحيوية على الأمن الغذائي

أشار عدد من خبراء الطاقة النباتية إلى أنه إذا كانت الإمكانات التي توفرها الكتلة البيولوجية واعدة في توفير الطاقة، إلا أنها تنتج كذلك مخاطر في مجال الأمن الغذائي في الدول النامية. كما يحذر صندوق النقد الدولي من أن استخدام الغذاء لإنتاج الوقود قد يجهد الموارد الشحيحة أصلًا من

22- See Table n° 7, Production of fuel-bioethanol in the World in 2009, in Annex.
23- See Table n° 8, Production of fuel-biodiesel in the World in 2009, in Annex.

الأراضي المزروعة والمياه حول العالم، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء أكثر. تستطيع الطاقة الحيوية أن تمنح قطاع الزراعة حيوية جديدة وأن تعزز التنمية الريفية وأن تخفف من وطأة الفقر، وذلك بطرق مختلفة ليس أقلها تحسين وصول سكان الريف إلى الطاقة المستدامة وتشجيع المشاركة من جانب صغار المزارعين والسكان الفقراء. غير أنها إن لم تجر إدارتها على نحو مستدام، يمكن أن تهدد الأمن الغذائي بصورة خطيرة، ما يعوق وصول بعض السكان الأكثر تعرضًا إلى إمدادات الأغذية. كما تساعد الطاقة الحيوية في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، في المقابل، لن يتسنى لها ذلك إذا جرت إزالة الغابات والمستنقعات من أجل زراعة المواد العلفية لتوليد الطاقة. وقد يقدم إنتاج الوقود الحيوي من مخلفات الزراعة والغابات بديلا في هذا المجال، غير أن التكنولوجيا اللازمة لذلك لم تزل غير قابلة للتطبيق على نحو تجاري. ولذلك، يواجه صانعو السياسات تحديًا يتمثل في حساب الكيفية التي يمكن بها استغلال الفرص المتاحة لإنتاج الطاقة الحيوية مع كفالة قدرة السكان على الاستمرار في زراعة إمدادات الأغذية الكافية أو شرائها[24].

وما زالت هذه الطاقة الحيوية التقليدية من الخشب والمخلفات العضوية تقدم نحو 95% من احتياجات الطاقة في البلدان النامية وتشكل مصدر طاقة لدى 4,2 مليار شخص. وكان الاهتمام باستحداث أشكال حديثة من الطاقة الحيوية مثل الوقود الحيوي السائل قد برز في سبعينيات القرن الماضي، ومن ثم تطور بسبب الرغبة في توفر إمدادات طاقة أكثر تنوعًا، ونواحي القلق بشأن تغير المناخ، وارتفاع أسعار النفط الخام بصورة قياسية في الوقت الحاضر. وقد حظي الوقود الحيوي السائل المستخدم في النقل في الآونة

24- See Report of United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD's, Position on Biofuels Policies and the Global Food Crisis, Geneva, 2008, p. 23-25.

الأخيرة بالقسط الأكبر من النمو، حيث يشكل 2% من الوقود المستخدم في النقل على الطرق في العالم. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سوف ترتفع بحلول العام 2030 إلى 5%. كما تتمتع البلدان النامية الواقعة في المنطقة الاستوائية بميزة نسبية في مجال زراعة المواد العلفية اللازمة لتوليد الوقود الحيوي، ولكن النمو في الطلب عليه يتركز حاليًا في البلدان الصناعية. ويجري الحصول على هذه المواد لتوليد الوقود الحيوي في الوقت الحاضر من محاصيل الأغذية، ومن ضمنها قصب السكر والذرة ونخيل الزيت وبذر اللفت الزيتي، ما يؤثر على إمدادات الأغذية.

كما يؤدي إنتاج الوقود الحيوي إلى المنافسة على الموارد الطبيعية كالأراضي والمياه، ويسبب تغييرًا في استخدام الأراضي. وبالتالي، تزداد المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وذلك حينما تكون الطاقة الحيوية مرتكزة على محاصيل الأغذية أو استخدام أراض أو مياه كانت تستخدم لإنتاج الأغذية. كذلك، تكون المنافسة أكثر حدّة في إنتاج الوقود الحيوي السائل منها في حالة إنتاج الكتلة الحيوية من أجل التدفئة وتوليد الكهرباء. واستنادًا إلى التكنولوجيا الحالية، يسهم التوسع السريع في إنتاج الوقود الحيوي السائل بصورة ملموسة في رفع أسعار الأغذية. وهذا أمر يفيد المزارعين الريفيين الذين يتوافر لديهم فائض يبيعونه، غير أنه يلحق الضرر بالمستهلكين في المدن وفقراء الريف الذين يتوجب عليهم شراء الأغذية[25].

وقد أكدت البيانات والأرقام التي أصدرتها مؤسسات الأمم المتحدة في اليوم العالمي للغذاء في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أن أزمة حقيقية تهدد العالم في مجال الغذاء، وأن ارتفاع 1% من أسعار المواد الغذائية في العالم

25- –تقرير منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «**الطاقة الحيوية والأمن الغذائي**»، روما، 2008، ص. 12-17.

يضيف 16 مليون إنسان إلى قائمة الجياع. ويعاني العالم راهنًا نقصًا في الاحتياطي من الحبوب بجميع أنواعها يقدر بـ61 مليون طن، وفق بعض التقديرات الدولية، التي أشارت أيضًا إلى أن الإنتاج العالمي لن يلبي الطلب الراهن عليه، ما يفسر تراجع ذلك الاحتياطي إلى أدنى مستوى له منذ العام 1972 حيث وصل إلى 56 مليون طن يوميًا. ويتعرض مخزون الاحتياطي العالمي من الحبوب لهدر كبير من خلال عمليات إنتاج الوقود الحيوي التي تستهلك المخزون والفائض الغذائي العالمي. ومع النقص الحاد في الاحتياطي العالمي من الحبوب فإن هناك خطرًا كبيرًا على الأمن الغذائي لدول الجنوب بصفة عامة. يتوزع استهلاك الحبوب على النحو التالي: 60% للاستهلاك البشري، 36% غذاء للحيوان والماشية، و3% لتصنيع المحروقات، وخصوصًا الوقود الحيوي. لا تتجاوز الزيادة السنوية في الإستهلاكين البشري والحيواني أكثر من 1%، بينما يرتفع استهلاك الحبوب لتحويله إلى وقود حيوي، وهو يعتبر من بدائل النفط، بنسبة 20% سنويًا. وفق البيانات الرسمية فإن الولايات المتحدة الأميركية تطمح إلى إنتاج 35 مليار غالون من الوقود الحيوي سنويًا. وتتخطّى هذه الأهداف بدرجات القدرة الإنتاجية للزراعة في الدول الصناعية في النصف الشمالي للكرة الأرضية. كما ستستثمر أوروبا 70% من أراضيها الصالحة للزراعة لتفي باحتياجاتها. والعام 2007، حدد الاتحاد الأوروبي هدفًا ملزمًا، يقضي بأن يشكل الوقود الحيوي 10% من إجمالي وقود النقل بحلول العام 2020، في إطار خطة خفض إنبعاثات غازات الدفيئة 20%. ومع أن معظم الوقود الحيوي سيكون مستوردًا، تزايدت المخاوف من أن أسعار الغذاء قد ترتفع أكثر إذا حولت الأراضي الزراعية الخصبة في أوروبا لإنتاج محاصيل الطاقة. وهذا ما جعل دول الشمال الغنية تركز على النصف الجنوبي للكرة الأرضية لسد احتياجاتها. ولعل ما يجري في العديد من دول أفريقيا من تعديل الدورة الزراعية بهدف إنتاج

مزروعات تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي يضر كثيرًا بخطط الاكتفاء من الحبوب في دول الجنوب بصفة عامة، وتتولى شركات النفط، استثمار مئات الملايين من الدولارات في زراعة الجاتروفا وهي مصدر رئيس لإنتاج الوقود الحيوي[26].

وأيضا في هذا السياق، أشار تقرير «وضع الأقليات في العالم 2008»، الصادر عن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRGI)، إلى أن بعض الشعوب هم ضحايا جهود التصدي للاحترار العالمي، مثل تعرية الأراضي والغابات لزراعة محاصيل الوقود الحيوي. وكثيرًا ما تتحمل الأقليات والشعوب الأصلية القسم الأكبر من هذه الأضرار. ويورد التقرير أن الشعوب الأصلية غالبًا ما تقطن في أراضٍ هامشية، ولأنها تعتمد على الطبيعة من أجل بقائها فهي تواجه خطرًا مزدوجًا ناتجًا عن تغيّر المناخ الذي يبدّل المواسم الزراعية وأنماط هطول الأمطار. ويصف التقرير صعوبات كهذه تواجهها شعوب الداليت في الهند، والروما في سلوفاكيا، والراما في نيكاراغوا، والإنويت في المحيط المتجمد الشمالي. ويؤكد أن على الحكومات إدخال قضايا هذه الشعوب الأقليات ضمن سياسات تغير المناخ. ويرى أن الاندفاع نحو الوقود الحيوي، وما يرافقه من تعرية الأراضي على نطاقٍ واسع لزراعة محاصيل مخصصة لإنتاجه، لا يؤدي إلى تدهور بيئي فحسب، وإنما يحرم السكان المحليين مصادر رزقهم. كما يضيف أن أي صفقة تعقد بشأن زوال الغابات في المفاوضات المتعلقة بتوسيع بروتوكول كيوتو وما بعد العام 2012، يجب أن تكون مرنة بما يكفي لتمكين الشعوب الأصلية توفير أدنى متطلبات الحياة[27].

26- For more Information, See Report of FAO, "**The Right to Food and the Impact of Liquid Biofuels**", Rome, 2008.

27- See Report of Minority Rights Group International, "**State of the World's Minorities**", London, 11 March 2008, p. 14-19.

كذلك، أشار تقرير منظّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول التغيّر المناخي والطاقة والغذاء للعام 2008 إلى أن الاستعمال المكثف للنباتات المعدلة وراثيًا لتعزيز إنتاج محاصيل الوقود الحيوي يهدد بأخطار غير مسبوقة ولا تعرف أبعادها. إذ بيّنت عدة دراسات أنه أكثر ضررًا للبيئة وللبشرية مما كان يعتقد أصلًا، فهو يزيد الطلب على المحاصيل الغذائية ويرفع أسعارها. وأهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية إضافة إلى زيادة إنتاج الوقود الحيوي الذي حوّل استخدام الأراضي الزراعية والمحاصيل عن الإنتاج الغذائي، موجات الجفاف التي أدت إلى تدمير المحاصيل في دول مثل أستراليا، وارتفاع الطلب على الغذاء في الصين والهند العام 2007، وارتفاع أسعار النفط. ويؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثيرًا كبيرًا على الدول الفقيرة، وقد تسبب باضطرابات في أفريقيا وآسيا وجزر الكاريبي، وفي اندلاع أعمال شغب وتظاهرات في 37 دولة. ووفق إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إرتفعت الأسعار العالمية للذرة 31% والرز 74% والصويا 87% والقمح 130% بين آذار/مارس 2007 وآذار/مارس 2008. ودعا التقرير إلى استكشاف التحديات والفرص التي يمثلها الوقود الحيوي، وإلى حوار دولي حوله في إطار الأمن الغذائي، مع إطلاق وعود بتقديم مساعدات للدول الفقيرة بـ5,6 بليون دولار[28].

كما أشار تقرير منظّمة غذاء بلا حدود (FWBO) «من أجل توزيع عادل للغذاء العالمي» للعام 2009 إلى ازدياد نسبة المزارع التي تحوّلت إلى منشآت لإنتاج الوقود الحيوي أو البيولوجي بنسبة 48% في الولايات المتحدة، نظرًا إلى الأرباح العالية الناتجة عن تخفيض الضرائب على منتجي الوقود الحيوي، وازداد حجم الذرة المستخدمة في إنتاج الإيثانول بنسبة 300% منذ العام 2001. وهذه الحالة تتكرّر أيضًا في الصين والبرازيل، وسيخلق هذا

28- راجع تقرير منظّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول التغير المناخي والطاقة والغذاء، روما، حزيران 2008، ص. 7-14.

الوضع انعكاسات مباشرة على الموارد الغذائية سواء للإنسان أو للمواشي. وترويج هذه الصناعة في أنحاء العالم لإنتاج وقود من الحبوب والبذور الزيتية، تساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل حاد نتيجة منافسة الوقود على محاصيل الحبوب. ودخل الوقود الحيوي مؤخرًا مرحلة التشكيك والتدقيق. إذ بينت عدة دراسات أنه أكثر ضررًا للبيئة وللبشرية مما كان يعتقد أصلًا، فهو يزيد الطلب على المحاصيل الغذائية ويرفع أسعارها، ويوجه الإنتاج إلى الغابات والأراضي العشبية، ويدمر الحياة الفطرية، ويطلق الكربون المخزون إلى الغلاف الجوي. ووفق الإحصاءات الدولية يجري تعبئة الرساميل وتركيز السلطة في صناعة المحروقات الزراعية. وتعقد المجموعات التجارية النفطيّة الكبيرة، وتلك المختصّة في زراعة الحبوب وصناعة السيارات والهندسة الجينيّة، اتفاقات شراكة قويّة، وتسعى مع الشركات المتعدّدة الجنسية إلى تركيز نشاطاتها في البحث والإنتاج والتحويل والتوزيع المرتبطة بالأنظمة الغذائية والتموّن بالمحروقات[29].

ب –الحلول لمسألة الطاقة النباتية والأمن الغذائي

وبما أن الطلب على مشتقات الوقود الحيوي يغير ملكية الأراضي واستخداماتها، وخصوصًا الجيل الأول الذرة وقصب السكر والشمندر السكري لصنع الإيثانول، وزيت النخيل وزيت بزر اللفت لصنع بيوديزل، اعتمدت الدول الصناعية تكنولوجيات حديثة لتوليد الطاقة من الكتلة الحيوية، ونظرت في مأزق الصراع بين الطاقة والأمن الغذائي. واقترحت ترتيبات تجارية ضرورية لتوفير طاقة مستدامة مع التقليل من الخطر على الفقراء. أما التكنولوجيات الحديثة ومحاصيل الجيل الثاني غير الغذائية الممكن صنعه من الأعشاب وفضلات الزراعة والخشب والطحالب وروث الحيوانات ومياه المجاري ومصادر عضوية أخرى تساهم في تخفيض نفقات الإنتاج

29- See Report of Food without Border organisation (FWBO), 13 July 2009, p. 24-31.

وتزايد الإمدادات الطاقوية وإمكان الوصول إلى طاقة رخيصة، وتخفف الأثر على المناخ وتحفز النمو في البلدان النامية. كما أنه يمكن تخفيف الضغوط الواقعة على إمدادات الأغذية من خلال تكنولوجيا تتيح الانتفاع من الأراضي الهامشية أو التي تعاني تعرية تربتها، وتكثيف الإنتاج على نحو مستدام، وإيجاد تكامل بين نظم إنتاج الأغذية والطاقة، إضافة إلى تطبيق العمليات الزراعية الملائمة.

وإن توفير الدعم اللازم لمشاريع المزارعين المستقلين والتعاونيات وتطبيق سياسات طاقة حيوية مناصرة للفقراء، من شأنها أن تكفل حماية حيازة الأراضي للمزارعين المهمّشين وتساعد في التخفيف من الآثار السلبية. وثمّة دور كبير يمكن لصانعي السياسات النهوض به من أجل كفالة تطوير الطاقة الحيوية على نحو مستدام، وحماية الأمن الغذائي، وكفالة وصول المنافع إلى الفقراء والمعرضين. وتشمل الأولويات في مجال السياسات تشجيع الأسواق والتكنولوجيا، والعمليات التشاركية والحماية الاجتماعية. يتعين أن تكون السياسات، وبوجه خاص في مجال ترويج الوقود الحيوي السائل، موجهة لتلبية الطلب في السوق، ما يزيل التشوهات التي تخلق معدلات نمو مرتفعة ظاهريًا وتعوق التجارة الدولية في وجه البلدان النامية.

ويتعين على سياسات الطاقة الحيوية تشجيع الاستدامة البيئية وتعزيز فرص السوق لصغار مالكي الأراضي والجماعات المعرضة الأخرى في السوق. كما يتعين استحداث تكنولوجيات أفضل وتشجيعها، وذلك للحّد من التنافس على الأغذية والموارد الطبيعية. إضافة إلى تأمين شبكات الأمن الاجتماعي، كي يتم التخفيف من آثار ارتفاع أسعار الأغذية، ومساندة الفقراء والسكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، مثل تقديم قسائم المعونة الغذائية أو الدعم الغذائي للفئات المستهدفة. ومثال على ذلك، في البرازيل يتم الربط ما بين المزارع الصغيرة وبين منتجي الوقود الحيوي الكبار. حيث

ينتفع المزارعون الفقراء في البرازيل من إنتاج الوقود الحيوي، وذلك من خلال برنامج الختم الاجتماعي للوقود. فيدفع منتجو الديزل الحيوي الذين يشترون المواد العلفية لتوليد الطاقة الحيوية من المزارع الأسرية الصغيرة في المناطق الفقيرة، ضريبة دخل فدرالية أقل، كما يمكنهم الحصول على التمويل من مصرف التنمية البرازيلي. وكان نحو 400 ألف من صغار المزارعين قد انضموا إلى هذا البرنامج مع نهاية العام 2007[30].

الطاقة الجيو-حرارية

تعتمد الطاقة الجيو-حرارية على استغلال الطاقة الكامنة في التربة لاستعمالها في التدفئة أو تحويلها إلى كهرباء. ولإنتاج الطاقة من حرارة باطن الأرض، تُضخّ المياه تحت الأرض حيث تسخن، ثم تستخدم طاقتها الحرارية في توليد الكهرباء. ينبع الجزء الأهم من الطاقة الكامنة في الأرض من النشاط الإشعاعي للصخور التي تكوّن القشرة الأرضية. ويمكن وصفها بأنها نوع من الطاقة النووية الطبيعية التي تنتج من تحلل اليورانيوم والتوريوم والبوتاسيوم. ولا ترتبط هذه الطاقة بتغيرات المناخ، وتقدر مدة النشاط للمناجم الجيوحرارية بعشرات السنين[31]. وأشار تقرير مؤسسة جيو حرارية العالمية (International Geothermal Association) العام 2007 إلى أن معدل الطاقة الجيو-حرارية في العالم أصبح 7,9 جيغاواط بزيادة 800 ميغاواط عن العام 2005[32]. وتستخدم هذه الطاقة الصديقة للبيئة معظم دول العالم لمكافحة التلوث البيئي، وتتوزع القدرة الاجمالية للطاقة الجيو-

30- راجع تقرير منظّمة الفاو، «**الطاقة الحيوية والأمن الغذائي**»، 2008، مرجع سبق ذكره، ص. 18-23.

31- Mary Dickson and Mario Fanelli, "**What is Geothermal Energy?**", Istituto di Geoscienze e Georisorse, Italy, February, 2004, p. 8-10. And See Figure n° 18: Schematic Representation of an Ideal Geothermal System, in Annex.

32- Ruggero Bertani, Enel, "**World GeoThermal Generation**", Rome, Italy, September 2007, p. 8-9. And Table n° 9, Total worldwide geothermal installed capacity from 1975 up to end of 2007, in Annex.

حرارية بنسب مختلفة على البلدان المنتجة[33].

كذلك، جاء في تقرير مؤسسة جيوحرارية العالمية (IGA) للعام 2009 أن حكومة أستراليا أعلنت مشروعًا بقيمة 43 مليون دولار أميركي للمساعدة في تطوير استخراج الطاقة من حرارة باطن الأرض، كونها أكبر مصّدر للفحم في العالم يستخدم في توليد نحو 77% من طاقتها الكهربائية، ما يجعلها أكبر ملوث في العالم بالنسبة إلى عدد السكان.

وأضاف التقرير أن 1% فقط من طاقة حرارة باطن الأرض في أستراليا يمكن أن تنتج حاجة 26 ألف عام من الكهرباء النظيفة. تلك التكنولوجيا، التي تعرف أحيانًا بإسم الصخور الساخنة، تنطوي على إمكانات هائلة لأستراليا، كوسيلة لمواجهة تغيرات المناخ ولأمن الطاقة الوطني من ناحية أخرى، وأن أولى محطات هذه الطاقة قد تبدأ العمل في العام 2012. كما تبوأت سويسرا المركز الرِّيادي عالميًا في استغلال طاقة الأرض الحرارية. فهي لديها أعلى نسبة منشآت للطاقة الجوفية، حيث بلغ عدد المنشآت التي تقوم على أساس استثمار حرارة باطن الأرض (سواء الهوائية أم المائية) 50 ألف منشأة، إلا أنها تفتقر إلى المحطات التي تقوم بتحويل هذه الطاقة إلى طاقة كهربائية، خلافًا لما هو موجود في ألمانيا، بل حتى في إيطاليا، التي استطاعت من خلال محطّة الطاقة الجوفية في مقاطعة توسكانا، أن تكون أول منتج لهذا الشكل من أشكال الطاقة الكهربائية[34].

الآثار الإيجابية للاقتصاد الأخضر

يرى بعض علماء الاقتصاد أن سياسات عدم التصدي لتحديات بيئية، مثل استنزاف الموارد وخسارة التنوع البيولوجي وازدياد شدة العواصف

33- See Table n° 10, 2000, 2005 and 2007 installed capacity and forecast to 2010, And Map n° 2: Installed capacity in 2007 worldwide, in Annex.

34- See Report of the International Geothermal Association, Rome, 16 November 2009, p. 4-8.

وتكرارها والفيضانات وموجات الجفاف نتيجة تغير المناخ، قد يفرض خسائر في فرص العمل ومصادر الرزق. لذلك يوفر التصدي للتحديات البيئية فرصًا للعمال وأرباب العمل وينعكس نموًا اقتصاديًا. وبالتالي، ستكون الصناعات الحديثة التي تتصدى لتغير المناخ، في طليعة قطاع التكنولوجيا النظيفة (CleanTech). وقد أحدثت الجهود العالمية في التصدي لتغير المناخ وتأثيراته تحولات في أنماط الاستخدام والاستثمار في الاقتصاد الأخضر. وقد تم استحداث عدد كبير من فرص العمل وملايين الوظائف الخضراء في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والكفاءة الطاقوية للأبنية ونظم النقل المستدام والزراعة وحماية البيئة والصناعة والأبحاث والتنمية والإدارة والنشاطات والخدمات. فالوظائف الخضراء هي وظائف تسهم في تخفيف التهديدات البيئية التي تواجهها البشرية. لذلك، إن آلية التنمية النظيفة وأدوات التنفيذ المشترك التي يتضمنها بروتوكول كيوتو، والتي تستطيع الشركات والحكومات بموجبها حيازة اعتمادات كربونية من خلال دعم مشاريع محددة لخفض الإنبعاثات، هي آليات تمويل محتملة لمشاريع خضراء[35].

1- الوظائف في مجال الطاقة البديلة

تزداد العمالة في قطاع الطاقة المتجددة بوتيرة سريعة جدًا في القرن الحادي والعشرين. وأشار تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظّمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية، في كانون الأول/ديسمبر 2007 بعنوان «الوظائف الخضراء: نحو عمل مستدام في عالم قليل الكربون»، إلى أنّ تغيّر المناخ سيواصل تأثيراته السلبية على العمال

35- See joint United Nations Environment Programme, International Labour Ogranisation, and International Trade Union Confederation Preliminary Report Green Jobs: Towards Sustainable Work in a Low-Carbon World, December 21, 2007, p. 10-13.

وعائلاتهم، خصوصًا أولئك الذين تعتمد معيشتهم على الزراعة والسياحة، لذلك ينبغي التصدي لتغيّر المناخ والتكيف مع تأثيراته وتطوير الاستثمار في الطاقة المتجددة بحيث تولد ملايين الوظائف في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وجاء في التقرير أنه يتم استخدام نحو 300 ألف عامل في طاقة الرياح وأكثر من 100 ألف في النظم الفوتوفولطية الشمسية حول العالم. وفي الصين والولايات المتحدة وأوروبا يعمل أكثر من 600 ألف شخص في الطاقة الحرارية الشمسية. ويتم تشغيل نحو 2,1 مليون عامل في مشاريع الكتلة الحيوية في أربعة بلدان رائدة هي البرازيل والولايات المتحدة وألمانيا والصين. ويبلغ مجموع العاملين في الطاقات المتجددة حاليًا نحو 3,2 مليون شخص في البلدان التي تملك بيانات بهذا الخصوص[36]. نصف هذه الوظائف هو في مشتقات الوقود الحيوي (بيوفيول)، وفي الصناعات التحويلية التي تكون أجورها أفضل.

ولكنَّ ثمّة جدلًا قويًا ومستمرًا حول الكلفة الاقتصادية والبيئية للوقود الحيوي وكفاءته الطاقوية في السيارات ومنافسته لإنتاج الغذاء. ويورد التقرير أمثلة على خلق فرص عمل خضراء ضخمة في أنحاء العالم. ففي الصين 600 ألف عامل مستخدمون حاليًا في صنع قطع تدخل في إنتاج أجهزة حرارية شمسية وتركيبها مثل سخانات الماء. وفي نيجيريا، من شأن صناعة الوقود الحيوي أن تدعم صناعة تستخدم 200 ألف عامل. وفي إمكان الهند استحداث 900 ألف فرصة عمل بحلول العام 2025 في صناعة إنتاج البيوغاز، و300 ألف فرصة في صنع المواقد و600 ألف في مجالات مختلفة مثل تحويل مخلفات الكتلة الحيوية وفي سلسلة إمداد الوقود. وقد ولّدت الصناعة البيئية في الولايات المتحدة في عام واحد أكثر من 3,5

36- See Table n° 11, Employment Estimates in the Renewable Energy Sector, Global and Selected Countries, 2006, in Annex.

ملايين وظيفة، أي أكثر من عشرة أضعاف ممّا ولّدته الصناعة الصيدلانية. ولم يتجاوز عمر برامج الطاقات المتجددة في ألمانيا وإسبانيا العشر سنين، لكنها خلقت مئات ألوف الوظائف، وسيكون في ألمانيا بحلول العام 2020 وظائف في مجال التكنولوجيات البيئية أكثر مما في صناعة السيارات.

وفي أوروبا، يقدر أن زيادة 20% في كفاءة الطاقة سوف توجد نحو مليون وظيفة، وينسحب ذلك على البلدان النامية أيضًا. وتستخدم مدينة نيودلهي الهندية حافلات جديدة «صديقة للبيئة» تعمل على الغاز الطبيعي المضغوط من شأنها أن توفّر 18 ألف وظيفة جديدة. وتعتبر الصين في الطليعة عالميًا في مجال التسخين الشمسي، وقد بلغت عائدات مبيعاتها نحو 5,2 بليون دولار في سنة، وشغل أكثر من 1000 مصنع صيني ما يزيد على 150 ألف شخص. وتقدر مبادرة تمويل الطاقة المستدامة في برامج الأمم المتحدة للبيئة أن الاستثمار في الطاقة المتجددة بلغ الآن 100 بليون دولار، وهو يمثل 18% من الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة. ومن الضروري على الدول العربية استغلال ثروة الشمس والرياح في أراضيها الشاسعة لإنتاج طاقة نظيفة وتشغيل الملايين[37]. والاستثمارات المتوقعة، ومقدارها 630 بليون دولار بحلول العام 2030، تعني على الأقل 20 مليون فرصة عمل إضافية في قطاع الطاقة المتجددة، بينما في الزراعة، يمكن توظيف 12 مليون شخص في طاقة الكتلة الحيوية والصناعات المتعلقة بها. كما يتوقع التقرير أن تتضاعف السوق العالمية للمنتجات والخدمات البيئية من 1370 بليون دولار سنويًا في الوقت الحاضر إلى 2740 بليون دولار سنويًا بحلول العام 2020. وإن نصف هذه السوق هو كفاءة الطاقة المتجددة، والبقية في النقل المستدام والإمدادات المائية ومياه الصرف والنفايات والزراعة والتحريج. في ألمانيا، على سبيل المثال، سوف تنمو التكنولوجيا البيئية أربعة أضعاف

37- See joint UNEP, ILO, ITUC 2007 Report, Op. cit., p. 30-48.

بحلول العام 2030، إلى 16% من المردود الصناعي، فيتجاوز التوظيف في هذا القطاع التوظيف في صناعتي الآلات الكبيرة والسيارات.

والتكنولوجيات النظيفة هي حاليًا ثالث أكبر قطاع لرأسمال المشاريع في الولايات المتحدة، بعد المعلوماتية والتكنولوجيا الإحيائية، في حين ازداد رأسمال المشاريع الخضراء في الصين أكثر من ضعفين خلال السنوات الأخيرة، إلى 19% من الاستثمار الإجمالي. وقد عثر 3,2 مليون شخص في السنوات الأخيرة على فرص عمل جديدة في قطاع الطاقة المتجددة وحده، وإمكانات النمو الوظيفي في هذا القطاع هائلة. وقد يرتفع التوظيف في الطاقات البديلة إلى 1,2 مليون وظيفة في طاقة الرياح و3,6 ملايين في الطاقة الشمسية بحلول العام 2030. كما أن إعادة تدوير النفايات وإدارتها تشغّلان ما يقدر بـ10 ملايين عامل في الصين و500 ألف عامل في البرازيل حاليًا. ويتوقع أن ينمو هذا القطاع سريعًا في بلدان كثيرة لمواجهة تصاعد أسعار السلع الاستهلاكية[38].

وأيضًا في هذا المجال، وفق تقرير شبكة سياسات الطاقة المتجددة (Renewable Energy Global Policy Network for the 21st Century)، إن النمو المفاجئ لاستخدام العمال في الطاقات المتجددة تدفعه استثمارات متنامية تجاوزت 100 بليون دولار في العام 2007. وتطلب الشركات حوافز ودعمًا ماليًا وحكوميًا لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية أو للحصول على اعتمادات كربونية عن طريق الاستثمار في تخفيض الانبعاثات في بلدان نامية من خلال أسواق الكربون المزدهرة. في ألمانيا، الرائدة في تكنولوجيا طاقة الرياح والشمس، قُدر التوظيف المباشر وغير المباشر في الطاقات المتجددة بنحو 260 ألف وظيفة العام 2006، وقد يصل إلى 500 ألف العام

38- See joint UNEP, ILO, ITUC 2007 Report, Op. cit., p.49-60.

2020 وإلى 700 ألف العام 2030. وفي الولايات المتحدة نحو 446 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في الطاقات المتجددة 390 ألف وظيفة إذا تم استبعاد إنتاج ايثانول الذرة المشكوك في حسناته البيئية والاجتماعية[39]. وجاء في تقرير حديث للجمعية الأميركية للطاقة الشمسية(ASES) للعام 2007 أن واحدًا من كل أربعة عمال في الولايات المتحدة يمكن أن يعمل في صناعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بحلول العام 2030. فهذه الصناعات توفر حاليًا نحو 5,8 ملايين وظيفة وإيرادات بقيمة تريليون دولار، ويمكن أن ترفع إلى 40 مليون وظيفة 5,4 تريليون دولار باعتماد سياسة حكومية مناسبة، بما في ذلك مقاييس متطورة للطاقات المتجددة وحوافز لاستخدامها وتثقيف الجمهور ودعم الأبحاث. وتشير تقديرات تقريبية تتعلق بالصين إلى وجود نحو مليون وظيفة في الطاقات المتجددة، ثلثاها تقريبًا في الصناعة الحرارية الشمسية. ويقال أن صناعة الإيثانول من قصب السكر في البرازيل تشغّل نحو نصف مليون شخص، ويتوقع أن يولد برنامجها الخاص بالوقود الحيوي 400 ألف وظيفة إضافية[40].

وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعام 2008 تحت شعار الاقتصاد الأخضر إلى ازدياد عدد المؤسسات التي تعتمد سياسات متعلقة بالبيئة، وارتفعت الاستثمارات إلى مئات المليارات من الدولارات في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة. وان هناك ترليوناً من الدولارات المنتظرة من الحكومات، بحال تم الاتفاق على نظام بيئي لما بعد 2012 متزامنة مع إنشاء آليات السوق الضرورية للوصول إلى هذا الهدف. ويرصد التقرير، أن عددا كبيرًا من المؤسسات أصبحت مقتنعة بأن التقنيات النظيفة يمكن أن تحسن الإنتاج وتوفر ملايين الوظائف الخضراء. ودلت إحصاءات عديدة في البلدان الغربية

39- See Renewable Energy Global Policy Network for the 21st Century Report, 18 February, p. 25-40.
40- See American Solar Energy Society (ASES) Report, 10 July 2007, p. 38-50.

(أميركا، فرنسا، ألمانيا، انكلترا) على تزايد فرص العمل في قطاع الاقتصاد الأخضر لدى الكثير من المؤسسات، كما زادت قيمة أسهم الشركات في مجال الطاقة البديلة إلى 25% من الأسواق المالية[41].

2- العمالة في قطاع الأبنية المقتصدة بالطاقة

أشارت اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC) في تقريرها للعام 2007 إلى أن قطاع الأبنية يمكنه خفض غازات الدفيئة أكثر من أي قطاع آخر، وبنسبة 29% بحلول العام 2020. وتشمل إجراءات الاقتصاد بالطاقة في هذا القطاع الأبنية الخضراء وتحسين كفاءة المكونات الفردية للأبنية، بما في ذلك: سخانات المياه، ومعدات الطبخ، والأدوات المنزلية، والتجهيزات المكتبية، والإلكترونيات، ونظم التدفئة والتهوئة والتكييف والإضاءة. وقد خلصت عدة دراسات حول كفاءة الطاقة أجريت في أميركا الشمالية وأوروبا خلال التسعينيات إلى أنه في مقابل توفير كل بيتاجول من الطاقة تم استحداث ما بين 40 و100 وظيفة[42].

لذلك فإن التحوّل في أنحاء العالم إلى الأبنية المقتصدة بالطاقة سوف يوفّر ملايين فرص العمل، فالاستثمارات في تحسين الكفاءة الطاقية للأبنية يمكن أن تخلق ما بين مليونين و5,3 ملايين وظيفة خضراء إضافية في أوروبا والولايات المتحدة، مع إمكانات أعلى بكثير في البلدان النامية.[43] ووجدت دراسة أجرتها الجمعية البريطانية للحفاظ على الطاقة العام 2007 وتناولت تسعة بلدان في الإتحاد الأوروبي، أنه في مقابل استثمار كل مليون يورو في كفاءة الطاقة في قطاع الأبنية تم استحداث 3,11 إلى 5,13 وظيفة. الوظائف في قطاع الأبنية الخضراء تحفز وظائف أخرى في صناعة مكوناتها، بما في

41- See United Nations Environment Programme Report, UN, New York, 18 January 2008, p. 16-28.

42- راجع تقريراللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC 2007)، ص. 56-58.

43- See joint UNEP, ILO, ITUC 2007 Report, Op. cit., p.62-63.

ذلك نظم كفوءة للنفايات، والإضاءة، والتدفئة والتهوئة والتكييف، وتصفية المياه، والعزل، وأدوات كهربائية مقتصدة بالطاقة. وكثيرًا ما تستعمل لاقطات فوتوفولطية وسخانات شمسية للمياه وتوربينات رياح صغيرة ومضخات لحرارة جوف الأرض، لتوفر مصادر طاقوية بديلة للأبنية الخضراء. وقدّرت المفوضية الأوروبية أن انخفاضًا بنسبة 20% في استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي بإمكانه خلق نحو مليون وظيفة، كثير منها في قطاع البناء[44].

وتوقعت تقارير إقتصادية أن تعزز مبادرات المباني الخضراء الطفرة العقارية الخليجية، ورصدت زيادة ملحوظة في عدد هذه المشاريع. وبلغت أعلى نسبة في دبي، حيث ورد في تقرير «أكسفورد بيزنس غروب» البريطانية المتخصصة بالأبحاث والدراسات والاستشارات الاقتصادية الإستراتيجية، أن 70% من المشاريع الجديدة التي صممت في دبي تراعي معايير بيئية، منها «مدينة دبي للاستوديوهات» و«مجمع دبي للتقنيات الحيوية». واتبعت إمارة أبو ظبي مسلكًا مماثلًا بعد إطلاقها مشروع مدينة «مصدر»، التي تقدر كلفتها بنحو 15 بليون دولار تعتبر أول مدينة في العالم خالية من إنبعاثات الكربون[45].

3- فرص العمل في وسائل النقل النظيفة

باتت الريادة في الاقتصاد بالوقود وإنتاج سيارات أنظف شرطًا لإستمرارية صناعة السيارات. ويظهر تقويم عالمي، صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظّمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية، في كانون الأول/ديسمبر 2007 بعنوان «الوظائف الخضراء: نحو

44- See Report of Renewable Energy Generation Ltd (REG) UK, London, 2007, p. 14-17.

45- الأبنية الخضراء ترافق الطفرة العقارية في الخليج، 4 تشرين الثاني 2008، متوافر على الموقع: www.ameinfo.com 2009/2/7.

عمل مستدام في عالم قليل الكربون»، أن عدد الوظائف في صناعة السيارات الخضراء يبلغ نحو 800 ألف وظيفة تقريبًا. هذا التقدير مبني على بيانات من أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، التي تستأثر بأكثر من 4 ملايين وظيفة في صناعة السيارات، أي نصف المجموع العالمي. حيث بلغ عدد الوظائف الخضراء في هذا القطاع في الاتحاد الأوروبي حوالى 526 ألف، في اليابان بين 62 ألف و204 آلاف، في كوريا الجنوبية بين 10 آلاف و72 ألف. بينما في الولايات المتحدة لم يتعد عدد الوظائف في صناعة السيارات الخضراء 13 ألف ومن المتوقع أن يرتفع العدد في الخمس السنوات المقبلة. ولكن الصين تعمل في السنوات المقبلة على زيادة عدد الوظائف في السيارات النظيفة، وقد بلغ عدد الوظائف في تايلند 182 ألفًا. ومن أجل إيجاد عدد كبير من الوظائف الخضراء في قطاع السيارات لا بد من تبني إستراتيجية دولية فعالة تلزم الدول بإنتاج سيارات هجينة صديقة للبيئة في إطار سياسة التصدي للتحديات البيئية[46].

4- العمل في قطاع الزراعة

يرى بعض خبراء الاقتصاد أن التوظيف الأخضر مضمون ورابح في قطاعات رئيسة من الاقتصاد مثل الطاقات المتجددة والاقتصاد بالطاقة والنقل. أما في الزراعة، فيحتاج سيناريو الوظائف الخضراء إلى تدخلات سياسية لتذليل سلسلة من العقبات الهائلة، ناتجة عن تهديد أرزاق المزارعين الصغار، والإستهلاك الكبير للطاقة والمواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة المكثفة، والتوسع في زراعة محاصيل معينة، والنظم المكثفة لتربية المواشي نتيجة إرتفاع إستهلاك اللحوم، وعولمة الطعام والمسافات الطويلة التي يقطعها من المنتج إلى المستهلك، ومشكلة الكميات الهائلة

46- See joint UNEP, ILO, ITUC 2007 Report, Op. cit., p.73-80.

من النفايات الغذائية المنتجة لغازات الدفيئة في العالم المتقدم. وهناك حاجة ملحة لتأمين العمل اللائق في الزراعة، من خلال تحسين أجور 500 مليون عامل زراعي وظروف عملهم، كثيرون منهم نساء وأطفال. ويؤدي التعرض للمبيدات إلى وفاة 40 ألف عامل كل سنة في المزارع، لذلك فإن خفض إستعمال المبيدات يساعد في «تخضير» الوظائف الحالية وفي إنقاذ الأرواح.

وفي ظل هذه الظروف، تحتاج أجندة الوظائف الخضراء في الزراعة إلى تدخلات سياسية جريئة تواجه إتجاهات السوق والأنماط الإستهلاكية للبلدان الغنية ومصالح الشركات الكبرى ذات النفوذ. فالنظم الزراعية الصغيرة تستخدم عمالًا أكثر من المزارع الممكننة. فقد أظهر إحصاء زراعي في البرازيل أن وظيفة ريفية واحدة تُستحدث لكل 8 هكتار يزرعها مزارعون صغار، بينما المزارع الممكننة تحتاج آلة واحدة أو وظيفة ريفية واحدة لكل 67 هكتارًا.

وفي دراسة أجراها الإتحاد العالمي للغذاء أن 2000 عامل يستخدمون في كل 1000 هكتار مخصصة للموز. لكن في كولومبيا، حيث نما إنتاج النخيل كثيرًا وحل مكان زراعة الموز، يُستخدم 100 عامل فحسب في كل 100 هكتار. لذلك فإن تطوير المعرفة الإيكولوجية لدى المزارعين يمكن أن يخلق فرص عمل جيدة. وهناك أيضًا حاجة إلى سياسات تدعم توسيع الزراعة المدينية. ويمارس نحو 800 مليون شخص زراعة المحاصيل الغذائية في مناطق مدينية. وتؤكد دراسة أجرتها منظّمة الأغذية والزراعة (فاو) أن الزراعة العضوية تحتاج إلى أيدٍ عاملة إضافية بالمقارنة مع النظم التقليدية. وقد أظهرت دراسة واسعة شملت 1144 مزرعة عضوية في بريطانيا وإيرلندا أن هذه المزارع إستخدمت عمالًا متفرغين بنسبة 135% أكثر من المزارع التقليدية. وهناك دراسات أجريت في بلدان نامية مثل الهند وتركيا تتماشى مع هذه

النتائج. وإنخفاض الإعتماد على الماكينات والمواد الكيميائية في مكافحة الآفات والأعشاب الضارة وفي الزرع وصون النباتات والحيوانات يتطلب مزيدًا من العمال، لزراعة المحاصيل التي تحمي التربة من التعرية وتوزيع السماد الحيواني وإنتاج السماد العضوي. بالإضافة إلى ذلك، ثمة تحسينات مقترحة في إدارة الموارد الطبيعية، لها إمكان توفير وظائف. فنشاطات مثل إقامة جلول في المنحدرات، وبناء منشآت ري أشجار وزرعها وإقامة جدران تدعيم لمكافحة انجراف التربة، تتطلب عمالًا كثيرين وهي مطلوبة بإلحاح لمنع مزيد من الإستنزاف والتدهور. وهناك حاجة إلى إستثمارات إضافية لتخزين المياه والحفاظ عليها والري المقتصد، مما يخلق فرص عمل في إنتاج المعدات الضرورية وتركيبها وصيانتها. ومن مصادر العمل الأخرى بناء سدود وإعادة تأهيل الخزانات وضفاف الأنهار[47].

لقد أظهرت تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخصوصًا المكتب الإقليمي لغرب آسيا، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الجمعية العالمية لطاقة الرياح، الاتحاد الأوروبي، شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين، منظّمة غرينبيس، معهد «وورلد واتش» للأبحاث في واشنطن، الجمعية الأميركية للطاقة الشمسية، مؤسسة «جيو حرارية» العالمية، مصادر الطاقة المتجددة ولا سيما طاقة الشمس والرياح والمياه والطاقة الحيوية والطاقة الأرضية الحرارية، والبلدان التي تتوافر لديها هذه الطاقة البديلة، ونسبة استثمارها في الدول المتطورة والغنية. وتمثل مصادر الطاقة المتجددة حاليًا في الدول الصناعية والدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل حوالى 14% من إجمالي الطاقة المستعملة، و18% من الطاقة الكهربائية. كما أشارت هذه التقارير إلى جهود التعاون العالمي في هذا المجال، فهنالك حاليًا اهتمام وتنافس متزايد نحو الاستثمار الجاد في

47- See joint UNEP, ILO, ITUC 2007 Report, Op. cit., p. 91-116.

تطوير برامج الطاقة البديلة وتكنولوجياتها، وتبني التكنولوجيا الخضراء واستخدامها من أجل الحفاظ على بيئة سليمة ونظيفة ومستدامة.

أشارت تقارير اللجنة الحكومية الدولية لتغيّر المناخ، إلى منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظّمة غذاء بلا حدود ومنظّمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية، إلى أن الطاقة المتجددة لها تداعيات إيجابية على الصعيد الاقتصادي، وقد تم استحداث عدد كبير من فرص العمل وملايين الوظائف الخضراء في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والكفاءة الطاقوية للأبنية ونظم النقل المستدام والزراعة وحماية البيئة والصناعة والأبحاث والتنمية والإدارة والنشاطات والخدمات، ولكنها في المقابل تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من التقدّم الذي تم إحرازه في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الصناعية والغنية، على صعيد تزايد الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة للحد من أخطار التحديات البيئية، لا تزال ثمة أسباب مالية وتقنية كبيرة تعوق عملية استثمار الطاقة البديلة وخصوصًا في الدول الفقيرة وأغلبية البلدان في طور النمو. إن النقص في الموارد المالية وفي توافر التكنولوجيا المتطورة في هذه البلدان يحول دون إمكانية استخدام هذه الطاقة الصديقة للبيئة. وبالتالي، يتوجب على منظمة الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة في مجال البيئة والتنمية، والمؤسسات المالية الدولية وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية وتحديدًا الاتحاد الأوروبي والبنوك والصناديق المالية العربية، مساعدة الدول الإفريقية الفقيرة ودول غرب آسيا من أجل الاستفادة من الكميات الهائلة من الطاقة المتجددة التي تتوافر لديها، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

الجداول

Table n° 1 Country Share of renewable Energy

Member State	Share of renewable in 2005	Share required by 2020
Austria	23.3%	34%
Belgium	2.2%	13%
Bulgaria	9.4%	16%
Cyprus	2.9%	13%
Czech Republic	6.1%	13%
Denmark	17%	30%
Estonia	18%	25%
Finland	28.5%	38%
France	10.3%	23%
Germany	5.8%	18%
Greece	6.9%	18%
Hungary	4.3%	13%
Ireland	3.1%	16%
Italy	5.2%	17%
Latvia	32.6%	40%
Lithuania	15%	23%
Luxembourg	0.9%	11%
Malta	0%	10%
The Netherlands	2.4%	14%
Poland	7.2%	15%
Portugal	20.5%	31%
Romania	17.8%	24%
Slovak Republic	6.7%	14%
Slovenia	16%	25%
Spain	8.7%	20%
Sweden	39.8%	49%
United Kingdom	1.3%	15%

Interim targets

The directive set a series of interim targets, known as 'indicative trajectories', in order to ensure steady progress towards the 2020 targets.

- 20% average between 2011 and 2012;
- 30% average between 2013 and 2014;
- 45% average between 2015 and 2016, and;
- 65% average between 2017 and 2018 [1]

1 - (Report of EU energy summit: a new start for Europe?, Brussels, 9 March 2007)

الجدول رقم 2 السطوع الشمسي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البلد	سطوع طيعي مباشر كيلوواط ساعة/م^2/ يوم (للطاقة الحرارية الشمسية)	سطوع افقي عالمي كيلوواط ساعة/م^2/ يوم (للنظم الفوتوفولطية)
البحرين	2.050	2.160
العراق	2.000	2.050
الأردن	2.700	2.310
الكويت	2.100	1.900
لبنان	2.000	1.920
عُمان	2.000	2.050
قطر	2.000	2.140
السعودية	2.500	2.130
سورية	2.200	2.360
الإمارات	2.200	2.120
اليمن	2.200	2.250
الجزائر	2.700	1.970
مصر	2.800	2.450
ليبيا	2.700	1.940
المغرب	2.600	2.000
تونس	2400	1980

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا 2006

الجدول رقم 3 الـ 20 الأوائل في انتاج طاقة الرياح

المرتبة 2006	البلد	الطاقة الإجمالية نهاية 2005 (MW)	الطاقة المضافة 2006 (MW)	الطاقة الإجمالية نهاية 2006 (MW)	النمو 2006 (%)
1	ألمانيا	18.428	2.194	20.622	11.9
2	إسبانيا	10.028	1.587	11.615	15.8
3	الولايات المتحدة	9.149	2.454	11.603	26.8
4	الهند	4.430	1.840	6.270	41.5
5	الدنمرك	3.128	8	3.136	0.3
6	الصين	1.260	1.145	2.405	90.9
7	إيطاليا	1.718	405	2.123	23.6
8	بريطانيا	1.353	610	1.963	45.1
9	البرتغال	1.022	628	1.650	61.4
10	فرنسا	757	810	1.567	107.0
11	هولندا	1.224	336	1.560	27.5
12	كندا	683	768	1.451	112.4
13	اليابان	1.040	354	1.394	34.0
14	النمسا	819	146	965	17.8
15	أستراليا	579	238	817	41.1
16	اليونان	573	183	756	31.9
17	ايرلندا	496	147	643	29.6
18	السويد	510	54	564	10.6
19	النروج	270	55	325	20.4
20	البرازيل	29	208	237	71702
	بقية العالم	1.508	730	2.238	48.4
	المجموع	59.004	14.900	73.904	72.2

المصدر: الاتحاد العالمي لطاقة الرياح 2006 (World Wind Energy Association(WWEA)

Table n° 4 Top Five Fuel Ethanol Producers in 2005

Top Five Fuel Ethanol Producers in 2005 (million liters)	
Brazil	16,500
United States	16,230
China	2,000
European Union	950
India	300

Source: Christophe Berg 2OO5

Table n° 5 Top Five Biodiesel Producers in 2005

Top Five Biodiesel Producers in 2005(million liters)	
Germany	1,920
France	511
United States	290
Italy	227
Austria	83

Source: Christophe Berg 2OO5

Table n°6: Production of Biofuels in the World in 2009

Country		Production [ktoe]	
US	United States	22'014	43%
BR	Brazil	13'863	27%
DE	Germany	2'647	5%
FR	France	2'383	5%
CN	China	1'309	3%
AR	Argentina	1'080	2%
ES	Spain	1'003	2%
CA	Canada	833	2%
IT	Italy	694	1%
TH	Thailand	687	1%
BE	Belgium	444	1%
CO	Colombia	419	1%
PL	Poland	381	1%
AT	Austria	368	1%
IN	India	352	1%
-	Others	292'3	6%
-	**TOTAL**	**769'51**	100%
-	of which EU	954'9	19%
-	of which Switzerland	6	-

Copyright 2004-2010 © Biofuels Platform, ENERS Energy Concept, Lausanne, 22 July 2010.

Table n°7: Production of fuel- bioethanol in the World in 2009

Country		Production [Ml]	
US	United States	130'40	54%
BR	Brazil	900'24	34%
CN	China	050'2	3%
CA	Canada	348'1	2%
FR	France	250'1	2%
DE	Germany	750	1%
ES	Spain	465	1%
TH	Thailand	401	1%
IN	India	350	-
CO	Colombia	310	-
AU	Australia	220	-
AT	Austria	180	-
SE	Sweden	175	-
PL	Poland	166	-
HU	Hungary	150	-
-	Others	110'1	2%
-	**TOTAL**	**954'73**	100%
-	of which EU	703'3	5%
-	of which Switzerland	0	-

Copyright 2004-2010 © Biofuels Platform, ENERS Energy Concept, Lausanne, 22 July 2010.

Table n°8: Production of fuel-biodiesel in the World in 2009

Country		Production [Ml]	
DE	Germany	859'2	16%
FR	France	206'2	12%
US	United States	060'2	11%
BR	Brazil	535'1	9%
AR	Argentina	340'1	7%
ES	Spain	967	5%
IT	Italy	830	5%
TH	Thailand	610	3%
BE	Belgium	468	3%
PL	Poland	374	2%
NL	Netherlands	364	2%
AT	Austria	349	2%
CN	China	338	2%
CO	Colombia	330	2%
KR	South Korea	300	2%
-	Others	998'2	17%
-	**TOTAL**	**929'17**	100%
-	of which EU	187'10	57%
-	of which Switzerland	8	-

Copyright 2004-2010 © Biofuels Platform, ENERS Energy Concept, Lausanne, 22 July 2010.

Table n° 9: Total worldwide geothermal installed capacity from 1975 up to end of 2007

	Year	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2007
Installed Capacity	**MW**	1,300	3,887	4,764	5,832	6,833	7,972	8,933	9,732

Source: Bertani, 2007.

Table n° 10: 2000, 2005 and 2007 worldwide geothermal installed capacity and forecast to 2010.

COUNTRY	Installed Capacity in 2000 (Mw)	Installed Capacity in 2005 (Mw)	Installed Capacity in 2007 (Mw)	Running Capacity in 2007 (Mw)	Increment (Mw)	Increment (%)	forecasting for 2010 (Mw)
AUSTRALIA	0.20	0.20	0.20	0.10	0,2		
AUSTRIA	0.00	1.10	1.10	0.70	1.00		
CHINA	29.20	27.80	27.80	18.90	28.00		
COSTA RICA	142.50	163.00	162.50	162.50	197.00		
El SALVADOR	161.00	151.00	204.20	189.00	53.00	35.00%	204.00
ETHIOPIA	7.30	7.30	7.30	7.30	7.00		
FRANCE	4.20	14.70	14.70	14.70	35.00		
GERMANIA	0.00	0.20	8.40	8.40	8.00	800.00%	
GUATEMALA	33.40	33.00	53.00	49.00	20.00	61.00%	53.00
ICELAND	170.00	202.00	421.20	420.90	219.00	109.00%	580.00
INDONESIA	589.50	797.00	992.00	991.80	195.00	24.00%	1192.00
ITALY	785.00	791.00	810.50	711.00	20.00	2.00%	910.00
JAPAN	546.90	535.00	535.20	530.20	535.00		
KENYA	45.00	129.00	128.80	128.80	164.00		
MEXICO	755.00	953.00	953.00	953.00			1178.00
NEW ZEALAND	437.00	435.00	471.60	373.10	37.00	8.00%	590.00
NICARAGUA	70.00	77.00	87.40	52.50	10.00	14.00%	143.00
PAPUA- NEW GUINEA	0.00	6.00	56.00	56.00	50.00	833.00%	56.00
PHILIPPINES	1909.00	1930.00	1969.70	1855.60	40.00	2.00%	1991.00
PORTUGAL	16.00	16.00	23.00	23.00	7.00	44.00%	35.00
RUSSIA	23.00	79.00	79.00	79.00	185.00		
THAILAND	0.30	0.30	0.30	0.30	0,3		
TURKEY	20.40	20.00	38.00	29.50	18.00	90.00%	83.00
USA	2228.00	2564.00	2687.00	1935.00	123.00	5.00%	2817.00
TOTAL	**7973.00**	**8933.00**	**9732.00**	**8590.00**	**800.00**		**10993.00**

Source: Bertani, 2007.

Table n° 11 Employment Estimates in the Renewable Energy Sector, Global and Selected Countries, 2006

Renewable Energy Source	**World / Selected Countries**	**Employment**
Wind	World	300,000
Solar PV	World	115,000
Solar Thermal	China, Europe, USA	624,000 +
Biomass/Biofuels	Brazil, USA, China, Germany	1,174,000
Hydropower	Europe, USA	39,000
Geothermal	USA, Germany	25,000
Renewables, Combined		**2,277,000**

Countries for which information is available
Source: REN21 2006

الرسومات

Figure n°1 Solar Global Energy

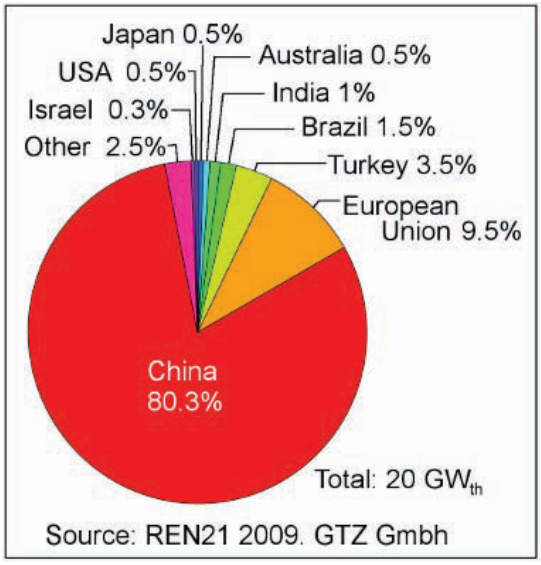

Figure n° 2 World Wind Energy Capacity

Source: World Wind Energy Association Report (WWEA) 2009.

Figure n°3 Country Share of Wind Energy Capacity

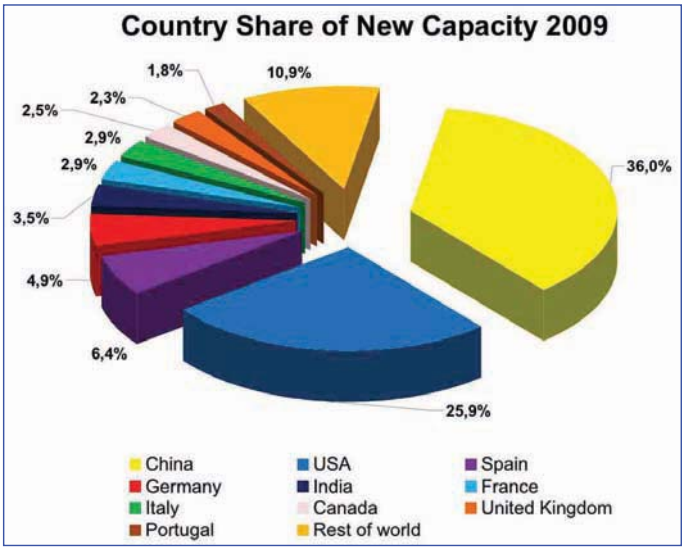

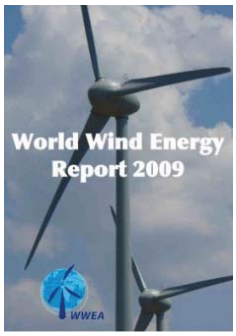

Source: World Wind Energy Association Report (WWEA) 2009.

Figure n°4: Schematic Representation of an Ideal Geothermal System

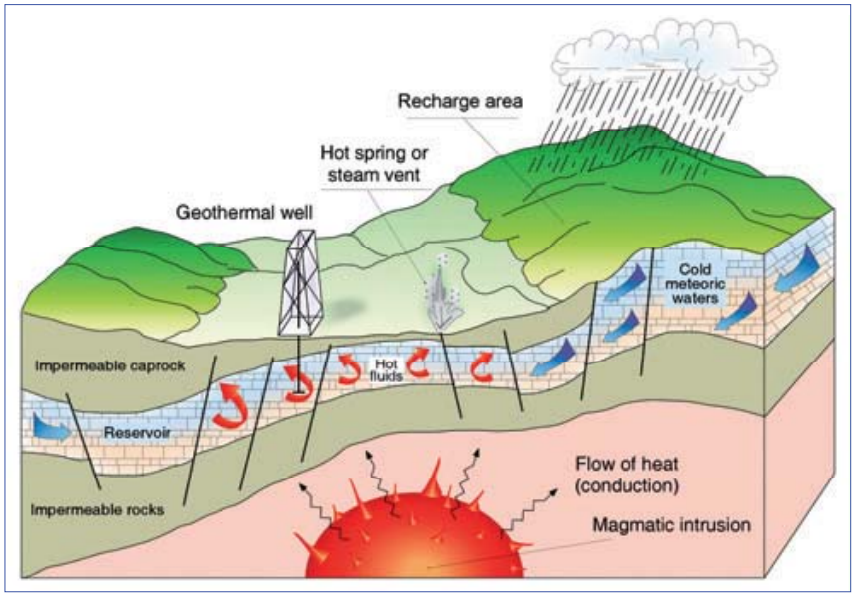

Source: Istituto di Geoscienze e Georisorse, Italy, February, 2004.

الخرائط

Map n°1 World's Solar Energy W/m²

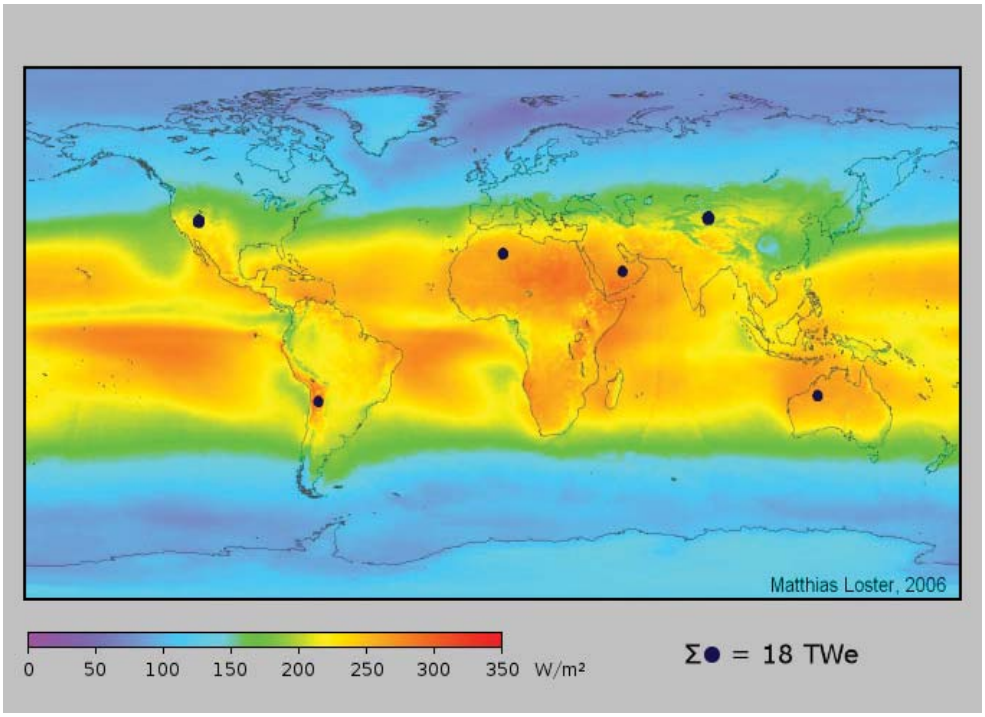

World's Solar Energy W/m2 **Map** (watts per square meter), in which we can see that México and Chile are the best Latin American countries regarding to solar energy capitalization. For the venture capitalists Africa seems to be the best place to invest in Solar Energy, as we can see in the map its solar radiation is really high.

Map n°2: worldwide geothermal installed capacity in 2007.

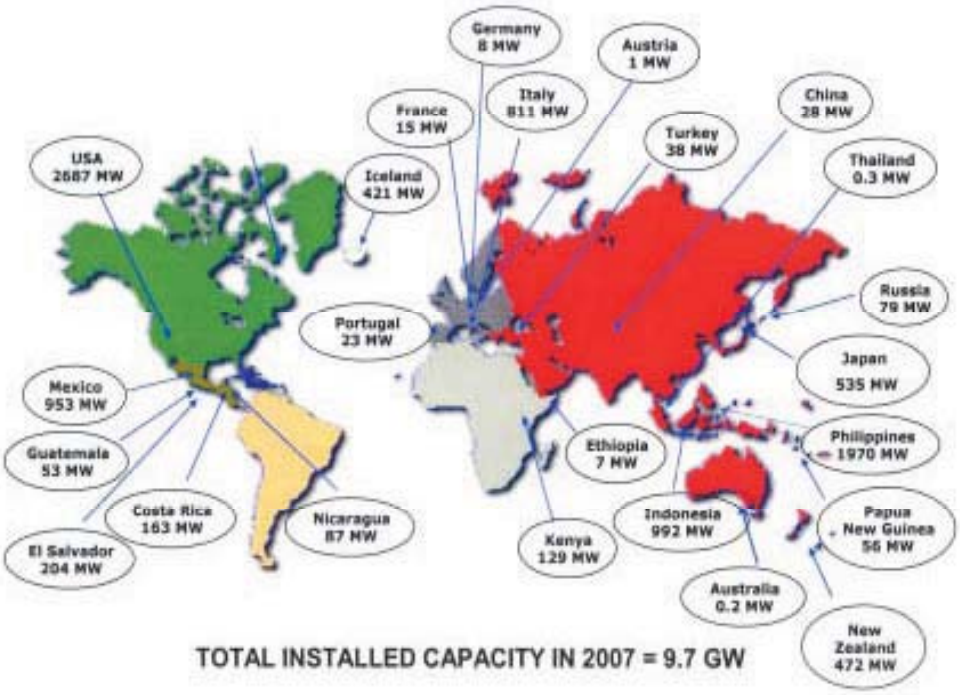

Source: Bertani, 2007.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الربيع العربي: وجهة النظر علم النفس السياسي

البروفسور ميشال نعمة 122

المراقبة: جانوس الأمن

المقدّم جهاد مرعي 123

البروفسور ميشال نعمة

الربيع العربي» وجهة النظر علم النفس السياسي

يبدأ هذا المقال بالافتراض أنه من خلال دراسة مخاوف الشعب يمكن فهم دوافع السلوك البشري في الحياة العامة والخاصة إضافة إلى السياسة، كما يمكن فهم سبب تمرد الناس ضد بعضهم البعض وضد أنظمتهم السياسية. إن هدف هذا المقال هو محاولة فهم هذه الأسباب إنما من دون ّادعاء الفهم التام لأنها تسعى حصرًا إلى تتبّع الصلات القوية بين المخاوف وفهم السياسية. إنني أقوم بهذا بمحاولة مني للربط بين مفهوم الخوف مع الفهم الأفضل للربيع العربي.

في المجتمعات حيث يدرك الناس التأثير الكبير للسياسة عليهم من الصعب التمييز بين الخوف والقلق. الخوف يُستخدم للإشارة إلى مشاعر تفهّم القرارات والأعمال الملموسة من قبل السلطات وينتج عن ذلك مخاطر واقعية مهيمنة. أما القلق فهو يستخدم للدلالة على مشاعر تفهّم التجارب السابقة في المجتمعات التي يصعب عليها الترابط مع مصادر التحفيز الملموسة. إن صعوبة وعدم قدرة الربط بين التجارب الماضية المريعة والمؤشرات الحالية لحصول ضرر محتمل تعتبر عادة الصفة الرسمية للقلق الاجتماعي والسياسي.

من المهم فهم التقلّبات بين الخوف والقلق وخاصة عند بروزها خلال الأجواء السياسية المتوترة (فتنة مدنية) يتبعها تراجع نسبي لحدة الأوضاع حين يبدو الحل النظري للصراع السياسي مقبولاً.

التزايد والتراجع النسبي للمخاوف وتفسيرهما للسلوك البشري في صنع السياسة يطرحان أسئلة عن الارتباط بين المتغيرات والمسببات.

هل تنشأ الأوضاع المتوترة بين المجتمعات المختلفة نتيجة وجود خوف من الطرف الآخر أم أن الخوف ينشأ نتيجة للوضع المتوتر؟ السؤال النسبي هو «لمِ تتراجع المخاوف في وقت من الأوقات في مجتمع معين وتصبح نائمة؟» «ولمَ تستيقظ هذه المخاوف في أوقات أخرى وتصبح مرعبة؟»

ومع ذلك فإن الفكرة هنا لا تبطل التأكيد بأن تفاعل الناس يختلف كثيرا في التعاطي مع الخوف والشعور به. الكائن البشري هو كائن متعدد الأشكال. بعض الأشخاص خجولين عفوياً فيما البعض الآخر جريئين في اللاوعي.

المقدّم جهاد مرعي

المراقبة: جانوس الأمن

ان المراقبة بواسطة الكاميرا غدت تشكل عاملًا متفجرًا في الأمكنة العامة، خاصة مع التطور التكنولوجي الذي يسهّل هذا النوع من المراقبة. ان اخضاع الأشخاص والأمكنة لمراقبة متواصلة – أو بكلمات أخرى مراقبة كل شيئ – أمر من شأنه أن يبعث على الاطمئنان أكثر ويساهم في الامساك بالأمن في هذا العالم المتطور. ان تقبّل المراقبة، كذلك الأمر بالنسبة للتكنولوجيا، تطوّر بشكل تدريجي. وكما الحال دائما، يتبع لبنان الموضة، غير أن هذه المرة، هناك على ما يبدو حلقة ناقصة في سلسلة الأمن في هذا البلد الصغير: العقاب. هل باستطاعتنا دائما ملاحقة المجرمين الذين ضبطوا بواسطة الكاميرا؟ إذا كان الجواب سلبيا، فما فائدة إنفاق مبالغ ضخمة على هذه التكنولوجيا؟ ان هذا السؤال المفتوح يترك المجال واسعًا أمام نقاشات مستفيضة.

ان المراقبة بواسطة كاميرا الفيديو وهي خدمة عامة، أصبحت أمرًا واقعًا لا مفر منه لضمان أمن المدن. فالمواطنون، أجهزة الشرطة و الأمن والجيش يعتمدون بشكل كبير على هذه التكنولوجيا من أجل مواجهة المخالفات والجرائم، ولتحسين مستوى الأمن اليومي. ان هذه الأجهزة توّمن «تواجدًا» دائمًا في الأمكنة حيث يصعب على التواجد البشري مهما كان متطورًا أو منظّمًا، أن يكون مؤمّنًا. غير أن البعض يتساءل عن مدى الفعالية الحقيقية لهكذا أجهزة في الأمكنة المفتوحة، بينما يعتبر البعض الآخر أنها تشكّل تعديًا على الحرية، على الحياة الخاصة وعلى الديمقراطية. وقد لاحظنا أن المراقبة بواسطة كاميرا الفيديو تكتفي بنقل ظرفي للمنطقة المراقبة إلى المناطق المتاخمة التي لا تخضع لعين الكاميرا. مع ذلك فإن المراقبة بواسطة الفيديو لها تأثير مطمئن، تقلل الشعور بعدم الأمان لدى المواطنين الذين يعتقدون حقًا أن كل شيئ ممسوك في مجتمعهم. غير أن النقاش حول مدى فعالية هذه التقنية ليس مغلقًا، وتنقسم وجهات النظر حول هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض.

وقد بدأيظهر نوع جديد من المراقبة، وهي المراقبة المعاصرة أو المراقبة المعروفة بأنها دائمة وغير مرئية. ان هذا المسار يتشارك مع فكرة «التعقب» أو «التتبّع». من شأن هذه التكنولوجيا المعاصرة أن تستبق الجرائم وأن تراقب ما هو غير مرئي من أجل تحديد الشبكات غير الشرعية بشكل مسبق والتنبوء بالأعمال الارهابية. غير أن طبيعة هذه التكنولوجيا التي تستهدف المحتمَل، تطرح العديد من الأسئلة عن مدى دقّتها وحتى عن مدى فعاليتها، وتأثيرها على المستويين القانوني والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، هل باستطاعتها التقليل من عوامل الخطر حتى الصفر؟ أم ما هي إلا عبارة عن وهم الأمن المطلق مرة أخرى؟

شرف. تضحية. وفاء

- *La méthode analytique pour étudier les résultats des statistiques de l'énergie renouvelable et ses effets social et économique, et les analyser.*

L'étude repose sur deux chapitres: le premier évoque les genres de l'énergie renouvelable et le taux de leurs investissements, comme: l'énergie solaire, l'énergie éolienne, l'énergie produite à travers les végétaux, ainsi que leurs effets sociaux et l'énergie géo-climatique, et la possibilité d'employer cette énergie substitutive dans plusieurs domaines. Le deuxième chapitre évoque les effets positifs de l'économie verte: c'est ainsi que furent discutés les emplois dans le domaine de l'énergie substitutive, la main d'œuvre dans le secteur des constructions où l'énergie sera utilisée d'une façon limitée, les emplois dans le secteur des moyens de transport propres, ainsi que le travail dans le domaine de l'agriculture.

Colonel Elias Abou Jaoudé

L'énergie renouvelable et ses répercussions sociales et économiques

Depuis la fin du 20ème siècle et le début du 21ème siècle, le monde témoigne l'aggravement des défis environnementaux mondiaux, surtout le phénomène du réchauffement climatique, le changement climatique, la couche d'ozone percée, la pollution de l'air, de l'eau douce et celle des mers et des océans, la disparition de la diversité écologique, et la rareté au niveau de certaines ressources naturelles, et autres.

La coopération internationale a contribué à élaborer les politiques de l'énergie internationale. Il existe aujourd'hui une concurrence accentuée au niveau des investissements sérieux pour développer les programmes et les technologies de l'énergie substitutive, pour adopter la technologie verte et l'utiliser dans différents domaines, et qui constituera l'énergie du futur. L'importance de l'énergie renouvelable réside en le fait qu'elle sera la source principale de l'énergie dans les pays pauvres et les pays lointains, surtout que ces régions, ainsi que le Moyen Orient, le Nord de l'Afrique et l'Union Européenne jouissent de conditions climatiques convenables.

Le fait de dresser un rôle pour la société internationale, dans le domaine de l'énergie renouvelable afin de régler les problèmes de l'environnement, nous pousse à poser plusieurs questions sur la façon d'obtenir des ressources d'énergie renouvelable, le taux de leur investissement. Est-ce que tous les pays bénéficieront de la technologie verte avec un pourcentage élevé du total des ressources d'énergie utilisée? En addition au côté écologique positif, est-ce que l'énergie substitutive aura des effets sur le plan social et économique aux niveaux national et mondial?

En essayant d'épauler ce développement technique dans le domaine de l'énergie, la méthode de traiter ce sujet reposera donc sur:

- *La méthode réelle, qui définit l'état de l'énergie substitutive utilisée dans les pays en voie de développement et les pays développés.*
- *La méthode quantitative statistique, qui est indispensable pour évoquer le taux de l'investissement mondial dans le domaine de la technologie écologique et ses effets sociaux et économiques à travers des données.*

Général Nizar Abdel Kader

Le programme nucléaire iranien au niveau de la balance de la nouvelle stratégie américaine

Les tambours de la guerre continuent à sonner à partir du détroit d'Hormuz depuis 2003. Les Etats-Unis, l'Iran et Israël s'échangent ce rôle. Les Etats-Unis et Israël avaient témoigné des débats graves sur l'éventualité d'avoir recours de nouveau à la force militaire afin de faire face aux activités nucléaires continues de l'Iran, surtout après la parution du dernier rapport de l'Agence internationale de la source nucléaire en novembre 2011, accusant l'Iran d'avoir consenti des efforts intensifiés visant à posséder l'arme nucléaire.

Au milieu du débat ardent qui régnait en Israël, Ehuda Barack a critiqué la panique de certains craignant les résultats de n'importe quel acte militaire que pourraient adresser les forces de l'air israéliennes contre les constructions nucléaires iraniennes, tout en insistant sur la nécessité de pouvoir avoir recours à toutes les options, y compris l'acte militaire afin d'empêcher l'Iran de posséder l'arme nucléaire.

Une grande tension domine les relations entre l'Iran et l'Occident depuis la parution du dernier rapport de l'Agence internationale de la source nucléaire annonçant que l'Iran a repris ses recherches visant à posséder l'arme nucléaire.

A l'ombre de ce climat de tension, accentué par les menaces iraniennes répétées, et les avertissements américains contre tout acte qui pourrait menacer la navigation au détroit d'Hormuz, il est nécessaire de poser une série de questions embarrassantes et importantes: quelles pourront être les causes et les circonstances qui pousseront l'Iran à fermer le détroit? Quels en seront les résultats sur les marchés de pétrole et l'économie mondiale? Est-ce que l'Iran possède le potentiel militaire nécessaire pour la fermeture du détroit ou pour entraver le transport maritime dans le Golfe? Quelle sera la réaction américaine face à la fermeture du détroit ou si le transport sera entravé dans le Golfe? Quelles pourront être les conséquences au niveau sécuritaire et économique si jamais l'Iran osera faire ce pas?

Il reste à dire que c'est très difficile d'obtenir des réponses à toutes ces questions à partir de cette recherche, mais je vais essayer de répondre brièvement à la plupart de ces questions, vu la liaison étroite existant entre elles, sans oublier la nécessité de définir les choix qui pourront être adoptés par l'Iran et les Etats-Unis pour faire face à cette crise.

Dr. Tarek el-Majzoub

Les actes de vengeance israéliens contre le Liban ("la doctrine de Dahyié" en tant qu'exemple)

Depuis "l'arrêt total des actes de combat" le 14 août 2006, les départements de planification stratégique en Israël se concentrèrent sur l'étude des carences et des lacunes sur le terrain, sécuritaires et militaires qui ont surgi lors de la deuxième guerre du Liban (avoir visé tous les buts libanais, l'échec au niveau des plans militaires de combat et la scène interne israélienne fragile), et ont commencé à élaborer "une nouvelle doctrine de défense" dictant le dogme de l'armée lors de ces prochaines guerres.

Le 3/10/2008, le commandant de la région militaire du Nord à cette époque, le général de division Ghadi Ezincot avait appelé à détruire tout village libanais à partir duquel le feu serait tiré contre Israël, en disant "Je nomme cela la doctrine de Dahyié (ou la stratégie de Dahyié ou la doctrine de Dahyié).

Ce qui a eu lieu à la banlieue Sud de Beyrouth lors de la deuxième guerre du Liban en 2006, pourra avoir lieu aussi dans n'importe quel village (Libanais) à partir duquel Israël sera visé. Nous allons faire activer contre ce village une force qui ne lui sera pas compatible et nous allons causer la destruction et les dégâts.

La "doctrine de Dahyié" sioniste est étroitement liée aux avidités israéliennes actuelles et futures envers le Liban. Cette doctrine a des extensions et des répercussions difficiles à être élaborées dans une seule recherche. Nous allons nous contenter de mettre l'accent, d'une manière principale, sur le côté juridique. Or nous allons évoquer brièvement d'abord les phases et les développements de la "doctrine de Dahyié" sioniste, de la "stratégie de Dahyié" et du "dogme de Dahyié". Nous allons évoquer deuxièmement, la nature des actes de vengeance et les conditions pour exercer de tels actes, lors de la paix et de la guerre, tout en nous dirigeant vers la prohibition des mesures de vengeance au niveau des relations internationales et les appliquer sur le cas libanais. Troisièmement, nous allons parler brièvement de la loi internationale publique et les mesures de vengeance prises par Israël contre le Liban. Nous allons définir, quatrièmement, comment obliger Israël à respecter les droits du Liban ou comment serait possible d'imposer les règles de la loi internationale sur Israël. Cinquièmement, nous allons exposer le plan de travail libanais proposé pour faire face aux actes de vengeance israéliens attendus.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Tarek el-Majzoub*

Les actes de vengeance israéliens contre le Liban ("la doctrine de Dahyié" en tant qu'exemple)..... 56

• *Général Nizar Abdel Kader*

Le programme nucléaire iranien au niveau de la balance de la nouvelle stratégie américaine 57

• *Colonel Elias Abou Jaoudé*

L'énergie renouvelable et ses répercussions sociales et économiques 58

addition to analyzing their factors in order to study the data of these results for additional clarification.

With a view to tackle the issue in all its sides, the study is composed of two chapters: the first chapter raises the issue of renewable energy and investments volume where we can learn about solar energy, wind energy, vegetable energy, bio-fuel, and its sociological impacts as well as the geo-thermal energy and the potentiality of using this alternative energy in many fields.

The second chapter tackles the positive effects of green economy. This chapter also discusses job opportunities provided by alternative energy, the increase in job opportunities in the sector of building energy saving facilities as well as providing job opportunities in green transportation means and the agricultural sector.

Colonel Elias Abou Jaoudeh

Renewable energy and its socio-economic repercussions

The world has witnessed since the end of the 20th Century the aggravation of scientific and ecological challenges especially with the phenomena of global warming, climate change, the Ozone layer's hole, pollution of the air, fresh water, see water and oceans in addition to the loss of ecologic diversity and the scarcity of natural resources.

International cooperation has contributed to shape world energy policies and currently competition has increased in the field of serious investment in developing the programs and technologies of alternative energy and the adoption of green technologies in order to use them in many different sectors. All of these measures will form the future's energy. The importance of renewable energy lies in becoming the major energy resource in developing countries and remote areas especially since these regions, and more specifically the Middle East, North Africa, and the European Union, where climate conditions are suitable.

The process of perceiving the International Community's role in the field of renewable energy to deal with ecological problems opens the way to raise a series of questions concerning the means to acquire the sources of renewable energy and investment volume and whether all the countries will widely benefit from green technologies? The other question would be in addition to the positive ecological dimension, would alternative energies in affect the socio-economic field on the national and international scale?

In an attempt to cope with this technological development in the field of energy, the processing method in this issue is based on:

- *The realistic method which diagnoses the actual status of used renewable energy in developing countries and developed countries*
- *The quantitative statistical method which was inevitable to showcase the volume of international investments in the field of green technologies and their socio-economic effects through digital effective basic data.*
- *The analytical method: with the aim of studying the results of the statistics tackling renewable energy as well as their socio-economic repercussions in*

General Nizar Abdel Kader

The Iranian nuclear Program in the new balances of American strategy

The drums of war hasn't stopped beating in the straight of Hormuz since 2003. These drums were beaten rotationally by the United States, Iran and Israel. Recently an intense debate between Israel and the United States tackled the possibility of recurring once again to the military option in order to face the continuous Iranian nuclear activities after the issuance of the last report from the IAEA in November 2011 which accused Iran of investing prompt efforts to attain nuclear weapons.

Amidst the fervent debate in Israel, Ehuda Barack criticized the "battle of terror" concerning the results of any military act launched by the Israeli air Force against Iranian Nuclear facilities. The Israeli PM also emphasized in the same time the necessity of keeping all the options available and the military option included to prevent Iran from possessing nuclear weapons.

Tension prevail in the relation between Iran and the west since the IAEA issued its last report which mentioned that Iran has resumed its special researches aimed at building nuclear weapons capabilities.

In light of these tensions which were aggravated by the continuous Israeli threats and the American warnings against any acts threatening navigation in the Straight of Hormuz, we must pose a series of embarrassing and important questions: what are the reasons which might push Iran to close the Straight? What will be the consequences of such acts on the oil market and world economy? Does Iran possess the necessary military capabilities to close the straight or hamper naval transportation in the Gulf? What will be the reactions of the United States vis-à-vis closing the straight or hampering shipments in the Gulf? What might be the results which originate from such actions taken by Iran on the security and economic level?

Answering these questions remains a very difficult task, however, I will attempt to answer most of them briefly in view of the close connection in addition to the need to determining the choices which might be Adopted by Iran and the United States to deal with this crisis.

The Israeli retaliation acts against Lebanon (the Dahyeh doctrineas an example)

Since the complete suspension of combat operations on the 14th of August 2006, the strategic planning departments of Israel endeavored to study the negligence and the military, security and field gaps which emerged during the second war against Lebanon (such as the depletion of Lebanese targets, the failure of military combat plans and the fragility of the Israeli internal scene). Afterwards, these departments set out to establish "a new defensive doctrine" which draws the approach of the Army in future wars.

On 3/10/2008, the Northern military region Commander at that time Major General Ghadi Izincot called to demolish any Lebanese village targeting Israel. "I call it the Dahyeh doctrine or the Dahyeh strategy or the Dahyeh method" he added.

"What happened in the southern suburb of Beirut during the second Lebanese war in 2006 will also be the fate of any Lebanese village targeting Israel". "We will be using a disproportional power against the said village and we shall inflict serious damage".

The Zionist "Dahyeh doctrine" is strongly correlated to the issue of current and future Israeli avidities in Lebanon. This doctrine has numerous dimensions and repercussions which we find it difficult to understand in one study. We will primarily highlight the legal side of the issue. However, we will take a quick glance over the stages and developments of the Dahyeh doctrine. Moreover, we will discuss the nature of the acts of retaliation and the other, the conditions of performing the acts of retaliation and the acts of retaliation in time of peace and war as well as the inclination to prohibit these acts in international relations and applying them in the Lebanese case.

Furthermore, we will briefly tackle the general international law and the retaliatory measures taken by Israel against Lebanon.

We will also determine the ways aimed at forcing Israel to respect Lebanese rights or imposing the regulations of the international law in the case of Israel. Finally we will tackle a Lebanese work plan proposed to face any potential retaliatory Israeli acts.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Tarek el-Majzoub*

The Israeli retaliation acts against Lebanon (the Dahyeh doctrine as an example) ***50***

• *General Nizar Abdel Kader*

The Iranian nuclear Program in the new balances of American strategy ***51***

• *Colonel Elias Abou Jaoudeh*

Renewable energy and its socio-economic repercussions ***52***

de contourner les écueils de leur application au domaine de la surveillance et du contrôle.

Finalement, la vidéosurveillance constitue un support de sécurité, mais déclanche également un débat en matière d'efficacité et de vie privée. Des associations vont même jusqu'à lutter contre ce phénomène, comme l'organisation «Souriez vous êtes filmés».

Au sein de lieux centralisés, à quoi servent-les caméras? Ne sont-elles pas une violation de la vie privée? La vidéosurveillance est-elle garante de la liberté? Rien n'est moins sûr. Mais ce qui est sûr c'est que l'implantation de ces caméras sert plus au contrôle social qu'à avoir un impact réel sur le crime. Finalement, la vidéosurveillance dans le monde a sans doute eu une influance sur le comportement des criminels dans la mesure où ils agissent désormais avec plus de prudence. Au Liban, si les citoyens tendent parfois à avoir un avis favorable pour la vidéosurveillance, et donc à sacrifier leur liberté et leur droit, c'est parce qu'ils voient que les autres mesures préventives et répressives employées dans ce pays sont bien ballotées, voire même manquées. Ainsi, concluons sur un constat que pour les citoyens inquiets, il parait que la vidéosurveillance rassure souvent mais ne protège nullement.

et la responsabilité juridique, la sousveillance remet en question les appuis classiques du juridisme»[76]. C'est dans ce contexte que les «implications politiques de l'existence de la sousveillance sont les plus immaîtrisables»[77].

Autre illustration des dérives au niveau du contrôle de l'information serait l'exemple des agents britanniques, employés de la GCHQ, le «Government communications headquarters» (le service de renseignements électroniques du gouvernement britannique). En effet, en 1992, ces agents britanniques ont confié au London Observer «qu'ils ne pouvaient plus passer outre ce qu'ils considéraient comme des fautes professionnelles flagrantes et des négligences commises au sein de l'établissement où ils travaillaient»[78]. Ils ont affirmé qu'Amnesty International et Christian Aid «étaient ciblés d'une manière routinière»[79]. La cible du contrôle n'est plus la sécurité mais la manipulation des dispositifs de surveillance et de contrôle afin d'observer les critiques.

Pour clôturer les paragraphes concernant la surveillance, il convient d'en souligner l'essentiel, compte tenu des dérives possibles des méthodes de surveillance contemporaine, et de fixer des limites dans le but d'assurer un contrôle démocratique des informations recueillies. Dans cette optique d'ailleurs, une charte pour une utilisation démocratique de la vidéosurveillance fut élaborée et signée en mai 2010 par 10 villes européennes[80]. L'établissement d'un encadrement juridique réglementant l'usage des techniques numériques modernes serait donc nécessaire afin

76- Op. cit.

77- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (en ligne), Op. cit.

78- Charte pour une utilisation démocratique de la vidéosurveillance, European Forum for Urban Security, Paris, 2010.

79- Op. cit.

80- Ayse Ceyhan, «**Identifier et surveiller: Les technologies de sécurité, Cultures et conflits**», Op. cit, pp. 7- 9.

Pour Michel Foucault, dont la pensée est indissociable des questions relatives à la surveillance, à la discipline et au contrôle,«la problématique de la surveillance se distribue, dans la modernité entre les rationalités politiques»(73).

En effet, l'un des écueils du contrôle contemporain réside dans l'ubiquité de ses dispositifs techniques. Ainsi, «un même dispositif peut voir son sens modifié s'intégrer à des rationalités politiques différentes; il se trouve, par conséquent, défini par la variété de ses usages davantage que par ses qualités intrinsèques»(74). Potte-Bonneville, dans son article «Surveillance, contrôle, gouvernement: l'ADN du contemporain», évoque une «mobilisation des progrès technologiques de la part des gouvernements afin d'établir de nouveaux modes de gouvernementalité»(75).

En effet, l'exemple polémique des tests génétiques (les tests ADN), souligne les travers «des modernités des technologies politiques» qui instrumentalisent ces technologies du vivant au service de buts à caractère politique. Par ailleurs, Potte-Bonneville considère que cet exemple illustre la tentative de la part «des gouvernements de faire des gouvernés les acteurs de leur propre exclusion».

Pour A. Rouvroy et T. Bernces les dispositifs technologiques se présentent comme des instruments de gouvernement. Ils se caractérisent par une spécificité qui serait la capacité d'interprétation des données qu'ils enregistrent en fonction des critères de normalité ou d'anormalité. Ainsi, en favorisant l'émergence «de nouveaux schémas de pensée qui échappent à des principes essentielscomme la casualité, la succession temporelle

73- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (En Ligne), Op. cit.

74- Dominique Quessada, «**De la sousveillance la surveillance globale, un nouveau mode de gouvernementalité**», Op. cit, p. 60.

75- Op. cit.

Nice, Christian Estrosi, considère que «la peur doit changer de camp». À Nice l'on parle de caméras de «vidéo protectionliées au centre de vidéosurveillance»(68). Ce glissement sémantique serait-il une subtilité dans le but de mettre l'accent sur l'aspect préventif et protecteur de l'outil caméra plutôt que sur son aspect intrusif?

La cible de la surveillance accrue serait une réduction maximale voire un anéantissement des facteurs de risques; cependant le risque zéro existe-t-il? Pour Ariel Kyrou, l'horizon du concept de sousveillance serait «la précognition ou l'abolition de toute incertitude». Kyrou parle de «sentiment illusoire de sécurité absolue…l'illusion d'une certitude absolue (qui serait) l'opposé de la recherche du savoir et qui nous transformerait à notre issu, en tant qu'être humains, en agents de la peur»(69).

Dans le même esprit, Germaine Greer affirme que le seul endroit où un individu se sentirait réellement en sécurité serait dans une prison à sécurité maximale, sauf au cas d'une menace imminente de libération(70).

Retombées dela surveillance au plan politique

Evoquant les implications politiques de l'existence des techniques de sousveillance, Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, ainsi que Dominique Quessada dans leur article «La surveillance globale, un nouveau mode de gouvernementalité» parlent «d'une révolution de pouvoir»(71). Pour Eric Sadin, «ce sont les implications politiques de l'existence de techniques de sousveillance qui sont les plus immaîtrisables»(72).

68- Op. cit.

69- Op. cit.

70- Dictionary of Quotes: (Ressource électronique), Disponible sur: http://www.quotesdictionary.com, consulté le 10-12-2010.

71- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (En Ligne), Op. cit.

72- Eric Sadin, «**Le nouveau paradigme de la surveillance Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, Op. cit.

des évolutions technologiques qui la caractérisent, la surveillance contemporaine est de nature «à ouvrir de façon exponentielle le champs des possibles»(64).

Quelles seraient les conséquences de la technologisation fulgurante de la sécurité au double plan politique et social?

Pourquoi est-il devenu difficile «de faire admettre le principe de la surveillance de tout un chacun et ce, pour la sécurité de tous»(65)?

Retombées de la surveillance au plan social

De par le contrôle accru qu'elle exercerait, la surveillance contemporaine serait-elle de nature à altérer l'expression des libertés individuelles sur l'espace surveillé? Là encore les avis divergent: les discours de certains responsables de police et de certains politiciens «prêts à bondir sur le tremplin de l'insécurité»(66), sont assez inquiétants et loin de recouper les avis des experts en criminologie et des enquêteurs.

Pour B. Kandel, (ex-colonel de gendarmerie, premier adjoint de la ville de Nice, UMP), «il ne faut pas renverser les choses. Ce qui est liberticide c'est la délinquance»(67). Toujours selon Kandel, les dispositifs de sécurité n'ont jamais commis un quelconque acte délictuel: Je n'ai jamais vu une caméra voler un sac à main ou agresser quelqu'un. Cependant, les agressions physiques commises par les délinquants sont-elles les seules formes d'agression commises à l'encontre des individus sur un espace donné? Toujours pour Kandel, les voyous ne sont pas les seuls à avoir le droit de travailler avec des outils ultramodernes. Nous ne sommes pas là pour espionner les gens, alors que le maire de

64- Op. cit.

65- Mathieu Potte-Bonneville, «**Surveillance, contrôle, gouvernement: l'ADN du contemporain**» (En Ligne), Disponible sur: http://www.cairn.info/revue_multitudes_2010_1.htm, consulté le 10-12-2010.

66- Noël Le Blanc, «**Sous l'œil myope des caméras**», Le monde diplomatique, Op. cit.

67- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p. 89.

Pour Antoinette Rouvroy et Thomas Bern, la cible du contrôle contemporain ne consiste plus uniquement à dompter l'actuel mais «viserait à structurer le possible, à éradiquer le virtuel»(60).

On peut donc être arrêté sans avoir rien commis de délictuel et c'est arrivé. Nick Clegg, déclara le 19 mai 2010 qu'il était «inacceptable que des personnes qui respectent la loi soient traitées comme si elles avaient quelque chose à cacher»(61). D'où la question: qui surveille les surveillants? Qu'en est-il de la démocratie?

L'ancien ministre fédéral allemand de l'Intérieur Otto Schily, accuse «la surveillance extensive de violations disproportionnées des droits fondamentaux»(62).

4- l'échelle de contrôle: Alors que dans le concept de surveillance classique les opérations de contrôle se faisaient à hauteur nationale, dans le concept de la sousveillance, «le niveau d'opérations à hauteur nationale est devenu indissociable d'une coopération internationale (emblématique de la lutte contre le terrorisme, l'identification des réseaux mafieux de trafic de drogues, de prostitutions, de blanchiement d'argent)»(63). La liste devient progressivement plus longue, y compris les «délits d'opinion», potentiellement classés «dangereux» au gré des humeurs des États.

Elaborées dans le but de diminuer les risques d'insécurité urbaine et d'améliorer la qualité de vie des citoyens, la surveillance contemporaine est au cœur des débats passionnées, laissant émerger des inquiétudes et des craintes quant aux dérives possibles de cette surveillance accrue. En effet, du fait

60- Op. cit.

61- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 14.

62- Op. cit, p. 78.

63- Eric Sadin, «**Le nouveau paradigme de la surveillance Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, Op. cit.

2- L'objet surveillé: Alors que la surveillance classique s'intéresse aux délits commis sur un espace défini, la sousveillance s'intéresse aux délits potentiels qui pourraient être commis sur ce même espace: le contrôle par sousveillance porte donc sur «quelque chose d'abstrait»(54).

L'objet surveillé pourrait être immatériel sans que l'adjectif ne constitue une entrave à la procédure de contrôle. Dans le registre de la sousveillance, «n'est plus surveillable seulement ce qui est visible. Le visible devient une partie du surveillable»(55). Par conséquent, dans le concept de la sousveillance, l'objet surveillé se caractérise par son aspect invisible.

3- La cible de contrôle: Alors que l'enjeu de la surveillance classique est «l'amélioration des prestations et des performances des services de détection des crimes, fraudes, gaspillages»(56), le but de la surveillance contemporaine, serait en plus, «l'identification de structures de comportements menant à de telles activités»(57). L'enjeu de la sousveillance serait donc de «définir des profils plus individualisés en vue de prévenir a priori, actes terroristes ou simplement illégaux et non plus punir, à posteriori des coupables»(58). La sousveillance donc serait une «évaluation anticipée des comportements humains»(59).

En effet, autant la surveillance tend à maîtriser les dangers présents sur un espace défini, la sousveillance tend à prévenir les risques potentiels sur l'espace donné.

54- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (En Ligne), Disponible sur: http://www.cairn.info/revue, multitudes, 2010_htm, consulté le 10-12-2010.

55- Op. cit.

56- **Dominique QUESSADA**, «**De la sousveillance la surveillance globale, un nouveau mode de gouvernementalité**», Op. cit, p. 60.

57- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (En Ligne), Op. cit.

58- Eric Sadin, «**Le nouveau paradigme de la surveillance Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, Op. cit.

59- Antoinette Rouvroy, Thomas Bern, «**Le nouveau pouvoir statistique**» (En Ligne), Op. cit.

Ces nouvelles méthodes de surveillance contemporaine se démarquent de la surveillance classique par leur permanence et leur côté invisible, contrairement aux modalités classiques de vidéosurveillance. Au niveau tactique, «nous vivons une période historique inédite, marquée par le développement ininterrompu de nos gestes par des protocoles de suivi et de récoltes d'informations à l'égard d'un nombre de plus en plus élargi d'actions quotidiennes»(49).

La notion de sousveillance induirait un processus qui serait, selon D. Quessada, le suivant: «une collecte ininterrompue d'informations, émises par les individus surveillés qui dessinent eux-mêmes la traçabilité de leurs actes»(50); à condition que les «joueurs» laissent, volontairement ou involontairement, des traces (empreintes, ADN…). L'on pourrait associer ce processus à la notion de «tracking» ou de «suivi»(51). La notion de «tracking» aurait donc suppléé à la notion de surveillance classique.

On dirait «qu'il n'existe pas un projet unifié de surveillance dans la sousveillance globale, mais un foisonnement de stratégies et un développement de techniques très diversifiées dont la rencontre ou le croisement génèrent une efficacité pluristratifiée»(52). Ce système représenterait «la réponse la plus appropriée aux problèmes de menaces terroristes»(53); cependant nous ne disposons d'aucune étude évaluative permettant de mesurer l'impact de ces méthodes de surveillance sur les variations du nombre de crimes de droit commun.

49- Eric Sadin, «**Le nouveau paradigme de la surveillance Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, Op. cit.

50- Dominique Quessada, «**De la sousveillance la surveillance globale, un nouveau mode de gouvernementalité**», Op. cit, p. 60.

51- Eric Sadin, «**Le nouveau paradigme de la surveillance Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, Op. cit.

52- Dominique Quessada, «**De la sousveillance la surveillance globale, un nouveau mode de gouvernementalité**», Op. cit, p. 58.

53- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 15.

En effet, suite aux attaques de septembre 2011 (perpétrées par Al Qaida) les autorités sécuritaires dans le monde adoptèrent de plus larges mesures de contrôle dans le but d'étouffer dans l'œuf toute velléité d'action terroriste et dans le but de resserrer l'étau autour d'éventuels mouvements terroristes. Le renforcement des formes administratives et policières de contrôle, furent telles que l'on parla d'un nouveau concept de la surveillance: la surveillance contemporaine ou la sousveillance. Les modalités nouvelles qui forment ce dispositif global, questionnent le paradigme connu de la surveillance. Qu'est-ce-que la surveillance contemporaine? Qu'est-ce-qui la caractérise? Quel serait le paradigme de cette nouvelle forme de surveillance?

La souveillance ou surveillance contemporaine

La sousveillance ou le contrôle contemporain se démarque de la surveillance classique par son aspect tactique, par la cible du contrôle, par l'objet surveillé et par les échelles de contrôle.

1- le niveau tactique: la sousveillance se différencie au niveau tactique par:
   a- La multiplicité des moyens de contrôle puisés dans les technologies numériques contemporaines.
   b- La permanence et l'invisibilité.

Alors que dans son sens classique et connu, la surveillance se faisait par le biais de la vidéosurveillance et des agents des forces de l'ordre (et des détectives privés), la surveillance contemporaine ou sousveillance se caractérise par une multiplicité des moyens de contrôle: «la surveillance par ordinateur, l'interconnexion généralisée, la surveillance par téléphones mobiles, la biométrie, le «data mining» et le «profiling», l'imagerie satellite, les puces RFID, la géo localisation, les bases de données et l'avenir nano technologique»[48].

48- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p.88.

économiques et politiques mettant en danger l'avenir du pays.

Par conséquence, les sondages portant sur la diminution du sentiment d'insécurité chez les citoyens beyrouthins, suite à l'installation des caméras, démontrent que ce dispositif n'a aucune incidence sur la variation de ce sentiment, vu le degré d'impunité prévalant dans ce petit pays. Le facteur vidéosurveillance ne constitue pas un paramètre déterminant dans la perception de la sécurité chez les citoyens libanais en général et les beyrouthins en particulier et demeure, de ce fait, de valeur minime, avec le manque de suivi dans le système judiciaire et l'impossibilité souvent de pouvoir arrêter les criminels captés sur caméra. Face à cette réalité, la question de l'utilité de l'installation de ces outils coûteux se présente comme de facto, mais il parait, que les Libanais, devant l'embarras du choix (insuffisance de patrouilles armées, intervention non-garantie des forces de l'ordre au moment propice, impunité, etc.), n'ont qu'à se débrouiller eux-mêmes, et à agir d'une façon ou d'une autre, même si les résultats ne sont pas toujours garantis. C'est là une forme d'autoprotection incontournable face au manque de confiance de tout ce qui émane de l'État.

Sur un autre plan, la technologie continue son essor numérique donnant aux dispositifs de sécurité une efficacité et une omniprésence encore jamais atteintes. C'est alors qu'on vit, depuis quelques années, l'émergence d'une nouvelle forme de surveillance qui s'amplifia suite aux attentats du 11 septembre.

Tout comme pour le concept de terrorisme, il yeut, pour le concept de surveillance après le 11 septembre dans la mesure où le monde de la surveillance connut une intensification sans précédent des modalités de contrôle suite aux attentats de New-York. Intensifications catalysées par la montée de la peur face au terrorisme fondamentalisme devenu maintenant transnational.

personnes ayant répondu défavorables ou indifférentes avancèrent des causes que nous avons regroupé en cinq points:

1- Raison politique: les citoyens n'ont pas ou très peu confiance en l'autonomie du système juridique. Ils suspectent les lobbys politico-confessionnelles d'ingérence dans le juridique et de manipulation des magistrats.

2- Incompétence des forces de l'ordre qui seraient mal équipées et qui obéiraient à des pôles politico-confessionnels opposés.

3- La surveillance humaine: les lacunes en dispositifs sécuritaires et en équipements sont largement compensées par les avantages qu'offre naturellement la surveillance humaine induite par l'association de deux facteurs, la densité des habitations et la mentalité clanique des beyrouthins. La ville de Beyrouth se démarque, sur le plan socioculturel, par de fortes conventions héritées de la société rurale. En effet en dépit de son cachet moderne, Beyrouth n'offre pas «la promesse d'anonymat et la libération des conventions et contraintes familiales[45]» puisqu'elle conserve un cachet clanique hérité de son histoire. Elle s'imprégna des normes de la société rurale du mont Liban[46]. «Elle ne s'est pas forgée ou n'a pas été autorisée à se forger une identité propre[47]».

4- Manque d'efficacité du système de vidéosurveillance: même dans les pays occidentaux, ce système n'a pas démontré une baisse des actes criminels comme cité plus haut.

5- Pour les beyrouthins, le problème de la délinquance n'occupe pas la première place sur l'échelle des problèmes sécuritaires anxiogènes. Ils sont largement devancés par les problèmes

45- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 28.

46- Georges CORM, «**Le Liban contemporain – Histoire et société**», La Découverte, Paris, 2005, p. 50.

47- Michael DAVIE, «**Beyrouth quelle capitale pour quel pays**», (Colloque), «**Reconstruire le Liban: espoirs et réalités**», Atelier «**L'aménagement de Beyrouth ou l'urbanisme en question**», Le Sénat, Paris, 12 septembre 1994.

par les caméras de vidéosurveillance du centre-ville installées et gérées par la société SOLIDERE. Les caméras installées par le Ministère de l'Intérieur aux portes d'accès de la ville sont qualifiées de vétuste et de médiocre[43]. La finalité de leur usage se limite à la gestion du trafic routier et au contrôle des éxcès de vitesse.

L'absence des caméras de vidéosurveillance sur les espaces publics beyrouthins est due à deux raisons majeures: l'une économique et l'autre politique.

1- La raison économique serait le budget élevé requis pour l'installation des caméras. Le premier adjoint au maire chargé de la sécurité de la ville de Nice Benoit Candel explique qu'on avait provisionné le projet du centre de vidéosurveillance de Nice à 15 millions d'euros[44].
2- La raison politique montre les dessous politiques de l'inexistence des caméras. Un article paru dans le quotidien libanais Al-Balad en mai 2007 révèle qu'en prévision d'attentats potentiels contre Beyrouth, le Conseil des ministres avait envisagé l'installation de caméras de surveillance reliées aux satellites, mais ce projet n'a pas pu être réalisé et reste un sujet de discussion entre les différents pôles politiques vu son ambigüité et les conséquences qu'il implique en matière d'ingérence interne et externe.

À la question «vous sentez-vous sécurisés par l'installation de caméras de surveillance?», 57% des personnes interrogées ont répondu par la négative, 30% ont répondu par l'affirmative et 13% ont répondu que ceci leur est insignifiant. Investigant encore davantage, nous avons recueillis les constatations que les

43- Registres des FSI.

44- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p.88.

Association, accuse les forces de police d'avoir empêché la maximisation du potentiel de ce système[37].

Sur un autre plan, les systèmes de vidéosurveillance connaissent, selon les villes, des évolutions d'ampleur et de nature différentes. Ces différences tiennent aussi bien «aux contextes nationaux et locaux qu'à des considérations politiques, économiques, culturelles et sociales»[38]. Pour illustrer ceci, établissons une comparaison rapide entre les deux villes de Beyrouth et de Nice. L'établissement de cette comparaison souligne à quel point les contextes et logiques qui conduisent les États à utiliser la vidéosurveillance «varient en fonction des enjeux politiques et économiques qui les structurent»[39].

La ville de Nice compte déjà «282 caméras; dans quelques mois le nombre de caméra augmentera gusqu'à atteindre les 624 soit une caméra pour 600 habitants contre une pour 2000 à Paris[40]». Ainsi Nice est devenu la capitale la plus surveillée de France.

Le grand Beyrouth, en effet, compte 1.300.000 habitants et une région urbaine qui s'étend sur 217 km^2 [41]. Pour sa part, Nice, capitale de la Riviera française, compte 955.000 habitants et une région urbaine de 721 km^2 [42].

À Beyrouth, les caméras de vidéosurveillance installées par le Ministère libanais de l'Intérieur sur les espaces publics sont absentes. En cas d'enquête, les forces de la Sécurité Intérieure ont recours aux enregistrements effectués par les caméras de vidéosurveillance privées installées aux alentours des banques, des hôtels, des hôpitaux, des écoles et des ambassades ainsi que

37- Op. cit, p. 43.

38- Ayse CEYHAN, «**Identifier et surveiller: Les technologies de sécurité**», Cultures et conflits, n°. 64, 2006, pp. 7-9.

39- Op. cit.

40- Op. cit.

41- Awad Souheil, Docteur en géographie, Cartographe, Entretien personnel.

42- Dictionnaire encyclopédique, Larousse, 2002.

et portant sur le sentiment d'insécurité ainsi que sur le point de vue, des Franciliens, sur la vidéosurveillance montrent que pour six enquêtes sur 10, l'installation de caméras de surveillance dans les lieux publics permet de lutter contre la délinquance. Plus les personnes sont âgées, plus elles y sont favorables. Cependant 41.8% des personnes qui se disent rassurées par la vidéosurveillance reconnaissent tout de même être sujettes à la peur. Cet outil n'aurait-il qu'un impact limité sur le sentiment d'insécurité? C'est ce qui ressort des enquêtes et des évaluations faites par Ben Brown & M. Gills et A.Spriggs(35).

L'analyse des résultats des différentes études nous amène à croire que l'efficacité de la vidéosurveillance ainsi que son impact sur l'espace et sur le sentiment d'insécurité sont peu évidents et déterminés par des variables différentes. L'enjeu de la vidéosurveillance se situerait plutôt «du côté de son utilisation par les services de police comme outil de police judiciaire(36)». La vidéosurveillance constituerait une preuve à charge en cas d'enquête judiciaire et favoriserait la rapidité de l'enquête. Elle permettrait également une rationalisation des forces de police en favorisant un déploiement approprié et en limitant les déplacements inutiles de la police. D'où la contradiction que les caméras de surveillance augmenteraient le sentiment d'insécurité chez les citoyens, puisqu'elles induisent les conséquences suivantes: d'une part adoptant le système pour réduire le nombre de patrouilles et les ressources requises, la police ne bougerait pas de ses postes et serait invisible pour les citoyens. D'autre part, l'efficacité de la vidéosurveillance est tributaire de la composante humaine du système. Seule la police peut juger s'il est nécessaire de se déplacer; c'est donc dans l'œil des chargés en poste que se joue son «rendement». D'ailleurs la British Security Industry

35- Op. cit.

36- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p.88.

Déplacement de la précarité de la zone vidéo surveillée vers des territoires limitrophes

Ce transfert de la précarité (délinquance) est également appelé «effet plumeau»[32].

D'après l'évaluation faite par le CETEL, (université de Genève de Fribourg en octobre 2006), «la vidéosurveillance tend à moins discipliner les comportements des individus qu'à discipliner le territoire, à rendre certains quartiers ou secteurs plus sûrs»[33].

L'étude de Gill et Spriggs aboutit aux mêmes résultats contrairement aux résultats des études de Ben Brown où l'effet plumeau n'est pas observé. Là encore, l'impact de la vidéosurveillance sur l'espace n'est pas systématique et pas plus qu'il n'est démontrable. Il varie en fonction des délits observés, comme pour la vente de drogue par exemple. En effet, l'étude de Boudreau et Tremblay, démontre que le déplacement des délits n'est pas systématique. Cette théorie est illustrée par les résultats des études menées au Canada en 2005 selon lesquelles «l'effet plumeau» se vérifierait pour la vente de drogues.

Impact sur le sentiment d'insécurité chez les personnes

D'après Sylviane Casanova, la vidéosurveillance fait diminuer le sentiment d'insécurité chez la population. Pour l'Institut d'Aménagement et d'Urbanisme (IAU)[34], la vidéosurveillance aurait «un usage symbolique: rassurer les populations en montrant une preuve visible de la prise en charge de la sécurité par les autorités concernées».

Effectivement, les résultats des enquêtes menées en 2009 par l'IAU (Institut d'Aménagement et d'Urbanisme) en Île-de France

32- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p.89.

33- J. Ruegg, «**Étude du Centre d'Études, de Techniques et d'Évaluation Législative (CETEL)**», Université de Genève et de Fribourg, Octobre 2006.

34- Institut d'Aménagement et d'urbanisme, numéro 486, Ile-de-France, août 2009, Disponible sur: http://www.iau-idf.fr, consulté le 02-11-2010.

a- «La nature impulsive des comportements des délinquants (notamment les délits commis sous les effets de l'alcool ou de la drogue)»[25].

b- l'intégration du système de vidéosurveillance «dans les procédés des pickpockets»[26].

Cependant, les conclusions des études évaluatives de «Gilles and Spriggs, de Boudreau et Tremblay»[27], (préjudiciables quant à l'efficacité de la vidéosurveillance), convergent pour braquer la lumière sur une plus grande efficacité sur les atteintes aux biens que sur les atteintes aux personnes, ainsi qu'une nette amélioration de l'efficacité lorsque la vidéosurveillance est accompagnée d'autres mesures de prévention contre la délinquance. C'est donc tout un système de mesures préventives, une stratégie globale de sécurité (comprenant entre autres outils la vidéosurveillance) qui contribuerait à la diminution du taux de délinquance. La vidéosurveillance «n'est pas une solution en soi»[28], «fût-elle présentée comme tout-en-un»[29]. Toutefois, le revers de la médaille serait inquiétant sur le plan des libertés et de la démocratie. Le vice-Premier ministre britannique, Nick Clegg, accuse le système de vidéosurveillance «de culture d'intrusion dans la vie privée des citoyens»[30]. Le fait de concilier sécurité et liberté devient problématique puisque dans les sociétés modernes et pour les politiques contemporaines «la liberté est facilement relativisée face aux problèmes d'insécurité. Les droits à l'anonymat et à la liberté seraient-ils devenus des «droits faibles?»[31].

25- Op. cit.

26- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 13.

27- Op. cit.

28- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 127.

29- Noël Le Blanc, «**Sous l'œil myope des caméras**», Le Monde Diplomatique, (article), septembre 2008.

30- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, pp. 78-79.

31- Op. cit, p. 17.

images, identification et détection visuelles (VIIDO) de la Police Métropolitaine de Londres (Scotland Yard) Mick Nevill, va jusqu'à qualifier le système de vidéosurveillance de fiasco complet(22). En fait, les caméras ne découragent pas les délinquants dans la mesure où le risque de se faire identifier et interpeller est jugé faible. Jean-Marc Manach, journaliste français spécialisé dans les questions liées à l'impact des technologies de l'information et de la communication sur la société et celles liées à la protection de la vie privée écrivait dans son blog en 2009: «la surveillance, ça sert à acheter des voix: cela fait des années maintenant que je m'intéresse à la vidéosurveillance, et j'en suis arrivé à la conclusion qu'en terme d'efficacité, la vidéosurveillance sert moins à identifier ou interpeller les criminels et les délinquants qu'à faciliter l'élection (ou la réélection) de celui ou celle qui a promu l'installation de caméras»(23).

L'analyse des dessous des déclarations, à priori contradictoires, nous mène à croire que l'efficacité peu évidente et difficilement démontrable de la vidéosurveillance varie en fonction des caractéristiques de l'espace surveillé et du type de délits. Dans les milieux fermés (parkings, hôpitaux, écoles), la vidéosurveillance offre une bonne protection puisque la chance d'identifier et d'arrêter les malfaiteurs est plus grande. En revanche, dans les espaces étendus ou complexes, la vidéosurveillance semble avoir un impact faible. De surcroît, concernant les milieux ouverts, «aucune étude ne prouve que la vidéosurveillance ait un effet bénéfique»(24).

Les limites d'efficacité de la vidéosurveillance seraient, par ailleurs, définies par:

22- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, *Op. cit*, p. 13.

23- Jean-Marc Manach, «**La surveillance, ça sert à acheter des voix»,** 21 août 2009, Disponible sur: http://bugbrother.blog.lemonde.fr/2009/08/21/la-surveillance-ca-sert-a-acheter-des-voix/

24- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, p. 13.

l'élucidation de meurtres d'enfants et de crimes terroristes. Des expériences locales en France le montrent quotidiennement»[17].

L'étude faite par Brown[18] rejoint ce point de vue puisque selon son enquête, la vidéosurveillance jouerait un rôle dissuasif permettant de diminuer la délinquance.

Dans son livre controversé «Terrorist Hunter», l'ancien commissaire-adjoint de la Police Métropolitaine de Londres, Andy Hayman, considère que la vidéosurveillance «s'avère être efficace pour confondre les délinquants et les terroristes»[19]. D'ailleurs, la prévention du crime «serait la motivation ou l'argument avancé par les municipalités pour justifier le recours à l'installation des caméras de vidéosurveillance»[20]. Pourrait-on en déduire que la cible de cette technique serait la prévention plutôt que la répression après coup de la violence?

Cependant, les résultats des études des criminologues britanniques (étude de Brown mise à part), australiens, suisses et canadiens s'accordent à croire que l'efficacité de la vidéosurveillance demeure aléatoire.

Pour Owen Bowcott, (The Guardian, 6 mai 2008), l'essor de la vidéosurveillance n'a pas réussi à enrayer la criminalité. De son coté, Sébastien Roche qui parle également de la vidéosurveillance, considère qu'«on développe un système sans preuve de son efficacité». Pour lui, la vidéosurveillance est «susceptible de faire baisser le nombre d'incivilités», mais ses résultats seraient «controversés comme outil de dissuasion contre la délinquance»[21]. En 2008, le responsable du bureau des

17- «**Vidéosurveillance et espaces publics**», Institut d'Aménagement et d'urbanisme, Op. cit. Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p. 89.

18- Ben Brown, «**CCTV In Town Centers: 3 Cases Studies, Detection and Prevention Series**», Paper 68, Police Research Group, 1995.

19- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Op. cit, pp. 43-44.

20- «**Vidéosurveillance et espaces publics**», Institut d'Aménagement et d'urbanisme, Op. cit.

21- Op. cit.

phénomènes de délinquance est le talon d'Achille des mesures situationnelles»[14].

Au niveau du sentiment d'insécurité

Sur un autre plan, le recours à la vidéosurveillance aurait un impact qui serait la diminution du sentiment d'insécurité chez les personnes (qui seraient rassurées par l'installation de l'outil). Comme le montrent régulièrement les sondages, la vidéosurveillance est largement soutenue par les principales parties politiques ainsi que par l'opinion publique. D'après un sondage réalisé par la société «IPSOS» en mars 2008 en France, 71% des personnes interrogées se disent favorables à l'utilisation de la vidéosurveillance dans les espaces publics.

Examinons de plus près ces impacts et analysons chacun d'entre eux sur l'espace.

Impacts sur l'espace vidéo-surveillé

Diminution de l'insécurité sur un espace donné

Selon un rapport de l'inspection générale de l'administration en France[15], les agressions progressent deux fois moins vite dans les communes équipées de patrouilles visuelles.

Pour la directrice de la sécurité et de la protection de Nice, l'ex-RG, l'ex-PAF et proche de l'UMP Sylviane Casanova, la vidéosurveillance permet de diminuer le nombre d'agressions et l'insécurité. Son effet devrait être «un effet dissuasif»[16].

Pour Michèle Alliot-Marie: «L'efficacité de la vidéosurveillance pour améliorer de façon significative la sécurité quotidienne n'est plus à démontrer. Des expériences provenant de l'étranger l'ont largement prouvée, notamment au Royaume-Uni avec

14- Op. cit.

15- Op. cit.

16- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit.

caméras doivent déceler ce que les policiers ne peuvent voir, même si les angles de vue sont réduits»[11]. D'un autre côté, «sans le talent des policiers sur le terrain, l'efficacité des caméras reste vaine»[12]. L'efficacité de la vidéosurveillance serait donc liée à l'étroite interaction entre la composante humaine qui la gère et la composante «high-tech» propre à cette technique.

Sur un autre plan, l'analyse de l'efficacité dissuasive ou répressive des dispositifs de vidéosurveillance, nous amène à croire que leurs effets, pourraient éventuellement modifier la sécurité d'un espace public donné, sans pour autant avoir une incidence sur ce que le terme anglais de «safety» (sécurité ou sûreté de ce même espace pourrait signifier).

Dès lors quelle serait la capacité de la vidéosurveillance à assurer la protection d'un espace public? Quels seraient ses impacts sur ces mêmes espaces?

Le recours au contrôle par le biais de la vidéosurveillance aurait ainsi des retombées majeures au niveau de:

- l'espace vidéo surveillé
- le sentiment d'insécurité chez les individus.

Au niveau de l'espace vidéo-surveillé

Le contrôle de l'espace public par le moyen de la vidéosurveillance aurait alors deux impacts majeurs:

- Un impact positif qui serait «la diminution du taux de délinquance et de criminalité sur l'espace défini»[13].
- Un impact négatif puisque la vidéosurveillance induirait un déplacement de la délinquance du micro-territoire surveillé vers des zones limitrophes: «le déplacement des

11- Vidéosurveillance et espaces publics, Institut d'Aménagement et d'urbanisme, numéro 486, Ile-de-France, août 2009, Disponible sur: http://www.iau-idf, consulté le 14-05-2010.

12- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit.

13- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Op. cit, p. 88.

au terrorisme et un atout contre l'insécurité»[6]. La technologie de la vidéosurveillance s'est donc progressivement imposée comme un moyen inéritable pour assurer la sécurité dans les villes (rues et places publiques). Ainsi, en dizaine d'années, les caméras de surveillance qui étaient principalement utilisées dans des endroits privés (banques, résidences privées, centres commerciaux) le sont aujourd'hui aussi dans nombre de lieux publics ou à usage public. Et c'est ainsi qu'un grand nombre de maires «…en font un élément central dans leur stratégie municipale de lutte contre l'insécurité»[7]. Quant aux résultats et aux taux de réussite, nous en ferons le bilan dans les paragraphes suivants.

Le système de vidéosurveillance se démarque des autres outils de surveillance par:

La facilité de son utilisation

Les progrès technologiques et «le passage de l'analogique au numérique»[8] ont contribué en fait à faciliter l'utilisation de cette vidéosurveillance et, par conséquent, ont contribué à son essor et à son succès auprès des «élites politiques, des entreprises et des particuliers»[9].

La multiplication des finalités assignées à l'outil

Il est évident actuellement que cet outil est d'un usage qui n'est plus uniquement réservé à des fins sécuritaires mais aussi à «des fins de gestion urbaine»[10]. Pour l'Institut d'Aménagement et d'Urbanisme, la police «…ne serait pas en mesure de lutter contre les crimes et les infractions sans de tels moyens: les

6- Op. cit.

7- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», Paris Match, (article), numéro 3173, 2010, France, p. 88.

8- Dominique Quessada, «**De la Sousveillance à la Surveillance Globale, un nouveau mode de gouvernementalité**» (En Ligne), Disponible sur: http://www.cairn.info/revue_multitudes_2010, consulté le 02-11-2010.

9- Flore Olive, «**Sous haute surveillance**», op. cit, p. 88.

10- Ayse Ceyhan, «**Identifier et surveiller: Les technologies de sécurité**», Cultures et conflits, numéro 64, 2006, p. 7-9.

domaine financier (détection des fraudes et du gaspillage), le contrôle de la santé publique (surveillance de la maladie par le biais de la collection systématique et l'analyse continue de données sur une maladie infectieuse dans le but de prendre des mesures pour contrôler et empêcher l'expansion de cette maladie).

Nous nous pencherons, dans notre présente étude, sur la surveillance liée à la sécurité urbaine. Dans les paragraphes suivants, nous essayerons de définir et d'analyser la surveillance liée à la sécurité urbaine et nous diviserons le travail en deux parties. Dans un premier temps, nous expliquerons en détail les méthodes de surveillance classiques et connues (basées principalement sur la vidéosurveillance).

Dans un deuxième temps, nous préciserons, conformément aux évolutions technologiques qui les caractérisent, les nouvelles modalités de la surveillance contemporaine.

La vidéosurveillance

Concernant les méthodes de surveillance liées à la sécurité urbaine, nous insisterons, dans les paragraphes suivants, sur la définition et l'analyse de la vidéosurveillance puisque cet outil est devenu «une réalité inévitable de la vie»(4) pour des milliers de citoyens à travers le monde. Le professeur de géographie humaine à l'université de Durham (UK) et l'un des spécialistes mondiaux du phénomène de cybercités Steve Graham considère que la vidéosurveillance est devenue le cinquième service public de la vie moderne après l'eau, le gaz, l'électricité et les télécommunications(5).

L'ancienne ministre française de la Défense Michèle Alliot-Marie considère que «la vidéosurveillance est une nécessité face

4- «**Citoyens, Villes et Vidéosurveillance**», European Forum for Urban Security, Paris, 2010, p. 14.

5- Op. cit, p. 74.

fiabilité de ce système et son impact sur la société, commençons d'abord par le concept de vidéosurveillance pour arriver ensuite à la surveillance contemporaine à l'époque du numérique. Mais, pourrions-nous conclure à partir de cette recherche si la caméra est un «traitement universel» pour l'insécurité?

Qu'est ce que la surveillance?

Le dictionnaire des vocables militaires et paramilitaires du ministère américain de la Défense définit en 2005 la surveillance comme étant «l'observation systématique aérospatiale, de surfaces ou de sous-surfaces, de zones, de personnes ou de choses par des moyens visuels, auditifs, électroniques, photographiques ou autres»(1). Selon Eric Sadin, la surveillance consisterait à «circonscrire les individus repartis sur un territoire et à fixer les limites de leurs actions»(2).

Pour nous autres géographes, l'intérêt de la surveillance réside dans son implication avec tout ce qui touche à l'espace puisque le fait de contrôler un espace donné passe impérativement par la surveillance. En effet, c'est par le biais de cette surveillance que l'État, censé être consensuel, démocratique et respectueux de l'intérêt du citoyen, assure la protection des intérêts nationaux, notamment la sécurité et les enquêtes sur les crimes.

Le concept de surveillance est donc indissociable «de la lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et le crime organisé»(3). Utilisée à des fins de contrôle, la surveillance s'appliquerait à des domaines multiples: le maintien de l'ordre et le contrôle de la sécurité urbaine, le contrôle des opérations bancaires et du

1- Defense Technical Information Center, (Ressource électronique), Disponible sur: http://www.dtic.mil/doctrine, consulté le 11-12-2010.

2- Eric SADIN, «**Le nouveau paradigme de la surveillance. Cerner l'humain par l'entrelacs du marketing et de la sécurité**», (En Ligne), Multitudes, 1/2010, no. 40, pp. 60-66, Disponible sur: www.cairn.info/revue-multitudes-2010-1-page-60.htm, consulté le 11-12-2010.

3- Op. cit.

Surveillance et sousveillance: Janus[1] de la sécurité

Lieutenant-colonel Jihad MERHI*

L'acuité du débat actuel concernant l'insécurité, l'accélération de la globalisation et l'émergence de nouveaux concepts du risque a généré une série d'interrogations et un contexte d'incertitudes quant aux politiques actuelles et aux actions mises en œuvre afin de contrecarrer l'insécurité et la délinquance. Renforcée par un développement considérable du marché de la sécurité et valorisée par des politiques d'État et des discours incitatifs, la surveillance s'est imposée comme un moyen incontournable de lutte contre les dangers et les risques urbains. Le Liban est entré, à son tour, dans cette course à la «technologisation», non parce-qu'elle a fait preuve de miracles en matière de sécurité, mais plutôt par manque d'autres moyens de sécurité efficaces.

La vidéosurveillance s'est considérablement développée depuis les années 1960. L'Europe et les États-Unis se sont dès lors engagés dans cette politique de prévention et de dissuasion du crime. Pour étudier la

* *Doctorant en Géographie Humaine (sous-discipline: Géopolitique) Laboratoire Espace, Nature et Culture Université La Sorbonne- Paris IV*

manner than those at the other less fortunate Arab countries. This is manifested in the individuals' fear of what is there after death and their striving to be religious and to meet God expectation of them. This explains the consecutive reproduction of the Islamic regimes in the Arab Gulf oil exporting states and the reviving of something similar in the once progressive Arab states.

Claiming a religious identity specifically in the Middle East is one way to avoid the fear of being nobody. It is fear of being nonentity that drives people to choose a religious identity. Identity usually provides an effective basis for mobilizing increased support to the individual, thus encouraging him/her to hold on to this inclination. That is why fear is the most effective engine that provokes individual identity of one form or another to legitimize support for reducing one's fears. The establishment of an identity requires that the extremes of psycho-social fears be overcome, that is why psycho-social and political conflicts can undermine inclinations to one identity or another even when final choices appear seemingly resolved. Whenever elements of fear stemming from social and economic conflicts are settled, the factor of psychological satisfaction sought from identity come to play a major role of group solidarity. In this context, Arabs now are different from how they were 25 years ago. They are changing now under the impact of affluence and new technologies. While I stress the role of the socio-political factors, these Arab Springs' changes are the result of a confluence of factors, no one of which is fully determinative(18).

18- Nasr, Seyyed Val Reza, «**Mawdudi and the Making of lslamic Revivalism**», (Oxford: Oxford University Press, 1996. Neisser, U. & Jopling, D. (Eds.), «**The conceptual self in context**», New York: Cambridge University Press. 1997. pp. 13-60. Gusfield, 2009, «**The Culture of Public Problems**», Norbert, 2010, «**The Civilizing Process**», Dallmayr, 2009, «**Margins of Political Discourse**», 10,149. Natter and Schatzki, 2007, «**Modernity in the Crossfire**», 17.

commonalities and unique aspects of stories that have been passed down, are being passed down, and have yet to be initiated. Who learns something, is doomed to repeat what he learns, and most importantly learning is instigated by fear of timeless concerns(16). To stick to the core of this contest lays the notion that in the process of leaping away from fear, individuals hold a hierarchy of needs. Once basic needs of a physiological and economic nature are satisfied, fear would leap to produce other needs of a social and psychological nature. The leaping of fear comes to occupy a new place in the mind and to motivate individuals on a new trend of attitudes and behavior. Accordingly, individuals may display value priorities that put the emphasis on materialistic goods (so-called «materialist values"), such as physical and economic security, or on psychological contentment and self-actualization so-called «post-materialist values».

As part of the Arab world relatively witnessing economic stability by relying on the petrodollars and other parts are moving towards economic instability due to a proclaimed on-going Arab Spring revolution, one expects to find evidence of a process of value differentiation across individuals from one region to another. This makes Arab unity a hard objective to achieve, especially, as improvement in communication and on social mobility has been a visible feature of progress in the last two decades. These differences in the respective socialization environments of classes translate into value cleavages(17).

It is obvious in the Arab world that oil exporting countries harbor at the present, completely different from the past, cohort that tend to display post-materialist values in a more intensive

16- Bruner, J. «**Acts of Meaning**», Cambridge, MA: Harvard University Press. (1990). Brunner, Jose. 1995, «**Freud and the Politics of Psychoanalysis**», Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1995.

17- Inglehart and Welzel, «**Development and Democracy: What We Know about Modernization Today**», Ronald Inglehart and Christian Welzel Foreign Affairs March/April, 2009, pp. 33-41.

these images from outsiders through extensive ego investment in other players. They often collect funds thrown to them as «chump change» by the people and others.

Again, there is the fear among individuals who can be many different types of personalities and play inconsistent roles in different situations. The same physical person may become many different psychological and social persons. He/she could be religiously inclined in political orientation, Arab nationalist, humane, brutal, charismatic, schizoid, the «New Man» and the common man. These persons may be accurately diagnosed as manifesting traits of a diversified fear personality. They do not necessarily possess a suspected learning or conditioning inconsistency. They merely leap from one personality to another to protect themselves against the immediately perceived threat(14). However, in all cases complex fear is one basic essence in the foundation of these personalities.

There is fear among individuals who are clinically «acting out» (in the psychodynamic sense) an intra-psychic conflict on the external, political stage. These individuals are best described as prisoner of their internal psychological dynamics than the usual external cues that often can be used to reinforce, punish, model, mediate, moderate, and otherwise condition behavior(15).

Although any study on the psychology of fear is subjective for it reflects the researcher's mode of thinking, this article tries to avoid that by benefiting from other scholars' viewpoints, and especially Freud's perspective on fear and history. To Freud, fear among individuals comprises choices in matching elements of the past with the present and future and in differentiating

14- Ihilevich, D. and Gleser, G. C. 1991, «**Defenses in Psychotherapy: The Clinical Application of the Defense Mechanisms Inventory**», Owosso, MI: DMI Associates.

15- Vaillant, G. E. (1992), «**Ego Mechanisms of Defense: A Guide for Clinicians and Researchers**», Washington, D.C.: American Psychiatric Press.

practical research identifying salient and concealed variables of fear and anxiety affecting the consequences of the use of violence.

It is a common sense among academicians that «real world» events are themselves natural experiments that only need to be collected and analyzed to yield empirically based postulates. One problem with this approach, however, is that, as with research on the political psychology of deception, the very knowledge of the outcomes of such a study, meaning, on who benefit from violence can affect reliability and validity for both insurgents and governments alike. From the perspective of political psychology, it is recognized that fear is a powerful mechanism used to make people cope and adapt in totalitarian and other oppressive environments. What is not recognized is that, fear generates in some individuals fear of fear, thus, degenerating within their minds the impact of that fear. In doing this, they act outside the limits of fear achieving by that more personal and individual freedom than formally allowed. This means that they can only lead a freer life through exploiting gaps in the policy making and its implementation. Such individuals take pride in being outside the circle of fear to act corruptly in society. This is typically the situation in the Arab world. However, with such individuals around, they fit to best facilitate dynamics for desired change on and throughout the polity.

Individuals, who play outside the established circle of fear, justify their actions by make believe for revolution and major changes in the political systems as opposed to committing to it. As an example, many Marxists, Progressive and Leftists leaders, not to exclude Islamic fundamentalists, in the Arab world, by acting as if they are revolutionaries, justify their corruption. They create and nurture images of themselves in fantasy. They protect

they drive to capture the instruments of power to achieve their anticipated aspirations.

As for the majority of the Arab people who are not hostage to fundamentalism, there is this feeling of resignation and this comes as a response to staggering expectations. They feel less secure compared to when they were less dependent on the state. With the development of modern insecurities, their innocence has gone away in the sense that Arab people have developed far more needs and expectations in life than ever before. Yet as that sense of tribal security has eroded, the Arab states has grudgingly begun to believe that it will have to relinquish some more freedoms in the name of political stability. The state wants some peoples' support against other people's uprising and wants free hand in increased government intrusion into private lives. There is an assumption that some Arab people have been unwillingly disposed to give in to those restrictions to enhance the socio-political system of safety and to avoid fear.

It is anticipated that at times too much anxiety among people lead to uprisings and riots. In dealing with domestic stability against uprisings, there's a recurrent issue concerning the use of violence. If we are to exercise theories of psychological fear, then we ask does the government do better to engage in so-called «surgical strike» operations so that only demonstrators and their supporters are hurt. Or does purposely causing so-called «collateral damage» lead to other population segments turning against the demonstrators and their supporters without whom there would be no crack down. Or does this same collateral damage induce homogeneity out of heterogeneity, in the process, resulting in a massive opposition surge sweeping the government from power? These questions merit not only theoretical reflections but also

Arab societies, now, are immensely in need for something they lack and that is a strong, comforting and unifying ideology. Only such ideology could energize the Arab people to actively respond to those at the echelon of power. But what is an ideology? In part, it is an interpretative framework that integrates and gives consistency to individuals' wide-ranging experiences, beliefs and values, and organizes their social fears and drives. Ideology is the manifestation of the wishful philosophical understanding of the mind collectively and individualistically.

To illustrate on these points through a simple and limited example, I postulate the traditional religious leaders and specifically Islamic fundamentalists logic; the latter being based on male's sexual fears. To them, working females have contributed to the moral breakdown of the Arab society that in turn, is the cause of social demoralization, moral and ethical retardation, children alienation and increasing disbelieve in Arab society. This comes as psychological fear of individuals who are afraid that their wives will be sexually attracted to other males if they leave the house to a workplace. This objection to working-women comes at a time when the state is strongly advocating the enlargement of the labor force to remedy the shattered economy.

In the category of making females free and equal to males, it has been implied that the majority of Arabs are willing to give up some economic revenues to avoid fear resulting from such equality. They are willing nonetheless to give up a few of their civil liberties in order to avoid anxiety. This kind of relinquishment of freedom and liberties are usually preamble to surrender other freedoms to the state. Notwithstanding, a growing fundamentalist movements believe that the law enforcement authorities are not fit, corrupt, and incapable to fight against the social causes of fear,

them, would this free the mind of those analyzed from fear? All analyses that undermine the impact of fear on politics in the Middle East are inclined for the objective of conditioning. If Westerners analyze Arabs' specific fears by comparing them to their general fears, the analysis will imply the analyzer, who is the sensor, and he/she is going to analyze fears that he/she has created. The specific fears of the Arab people are regionally unique and are related to the pain that they have experienced yesterday and the possibility of its repetition tomorrow.

The mind recalls and thinks about the pain of yesterday, thus, it is the thinking that involves the memory of yesterday's pain. It is the thinking that projects the fear of having pain again tomorrow. It is the thinking that can help me in providing ways to avoid pain in the future. How can I be sure that my thinking is producing the best means for avoiding pain? How am I going to be sure that when my thinking produces the plausible strategy of avoiding pain, others are going to allow me to execute my strategy? So it is history, thought and the obstacles for satisfying solutions that perpetuate fear in the Arab world.

While some human being have developed networks of escapes from fear through amusement, drink, and sex, large group of people in the Arab world surrender to God and religion ultimately becoming involved in radical religious tendencies. Living in fear, conscious or unconscious is creating tremendous inward conflict and resistance. The greater the fear the greater the tension, consequently, the greater the neuroticism, the greater is the urge to escape and at times the greater is the potential for violence(13).

13- Spilka, B. P., and G. Schmidt, «**General attribution theory for the psychology of religion: The influence of event character on attribution to God**», Journal for the Scientific Study of Religion 1983. 22: 32640. Stein, Maurice R.; Vidich, Arthur J. and White, David Manning, eds.1960, «**Identity and Anxiety**», N.Y: The Free Press. Swanton, C. «**Freedom: a coherence theory**», Indianapolis: Hackett. (1992).

the Arab world are afraid of the future, their future and the future of their children, the uncertainty and insecurity of tomorrow, afraid of the bullet that at any time might hit them. This is by no way an attempt to rationalize fear. It is really hard for anyone to rationalize fear. But as a general observation, individuals in the Arab world are afraid of the past, of today and of tomorrow. Former times, the present and future fears are implicated in their day-to-day social and political behavior.

None of these problems of fear can be resolved through will, by saying to oneself, I will not be afraid. Such acts of will have no meaning and could not have substance, for fear is not a substance. Fear in the Arab world is a very serious problem to which political scientists and Arab scholars should give serious attention. One could not negate the existence of fear in individuals by simply interpreting their conscious alleges or their contrast translation of what they feel. Fear is one of the hidden emotions. There are strings connected to the conscious fears of which one is aware, those strings are deep down in the transitional memory, undetectable with simple methods and techniques. How is one to deal with conscious fears as well with those that are hidden? This is not a simple task, because fear in the social sense is to be afraid of «what is» as understood through the eyes of the fearsome individual. To listen to someone who is living in a state of fear implies that one gives the explications a serious attention. This should not mean that one agrees or disagree with what is being said. There is no agreement or disagreement when we are exploring an individual's fear.

It eventuates that hidden fears are exposed through their manifestation in attitude, actions and behavior. If we analyze the reasons for fear and we come to understand them and undermine

commandership of the family, tribe, and village. The bloody clashes in Libya, Syria; Egypt and not long ago in Lebanon, Iraq, Algeria, and Yemen are onlooker to that. Political settlements, or more precisely non-settlements, in the Middle East are vivid proof that the Arab psychology has not changed much from the tribal instincts. They are anxiously paranoid in their thinking, readily given to projection, splitting into good and bad, chronically dependent on externalization processes such as «it is the enemy out there». Though what is so called Arab modern anxiety is not easy to articulate, nevertheless, it is a constant reality of the region in its socio-cultural climate, and in that sense it undertakes a special layer in the political developments of stability and instability of the region.

Individuals in the Arab world are often obscure about whom to blame as a source of evil and as responsible for the political, social and economic retardation that has befallen them. Fear, quite often, drives individuals to enlarge the circle of those who are, directly or indirectly, involved in a plot against them. They accuse them of being either instigators or perpetuators of a secret plot aimed at undermining their national subsistence, or at the very least of developing a hostile purpose against them(12).

People in the Arab world have so many different fears general and specific and do not seem to differentiate between the two, that is why, they are driven by group memories. President's Bush violent verbal and actual reaction to the terrorist attacks on the USA reinstated Arab's fear of the other who is out there to get them. The other is hostile by nature and different in what is considered to be important values. Because of that, individuals in

12- Davis, P J. 1987, «**Repression and the inaccessibility of affective memories**», Journal of Personality and Social Psychology 52:155-162. Pipes, Daniel, 1996, «**The Hidden Hand: Middle East Fears of Conspiracy**», for information, address St. Martin's Press, New York, NY.

region is the arena for the most deadly confrontation between Western culture and Islamic faith. The aftermath of September 11, 2002 attack on the USA is a reviving memory for the Arab and Middle Eastern people. Adding fuel to fire, being unable to identify or relate to one another, Arabs feel a continuous loss of control over events and concerns of vital importance to them.

In their studies of individual fears, psychologists suggest that fears decline (become less rigid) as a result of repeated exposure to the frightening situation(11). Is it relevant to utilize this theory in explaining the relative diminishing of fears from one community to another because of repeated exposure and thus with the subsiding of fear, reconciliation becomes an easier task to achieve? The tendency to habituate to stimulation is a universal characteristic, but there are instances where habituation fails to occur. Arab communities' fears fall into this category of exception and are therefore considered to be unusual in the restricted sense of undue persistence despite repeated exposures. They may be regarded as unusual, if the fearful reactions are also disproportionate and, to some extent, fall in vicious circuit of self-reproduction.

Arabs have been witnessing substantial development when it comes to the new materials and technology acquired and used including sophisticated massive destructive weapons. However, tribal mentality has not changed significantly. In other words, the psychology of the Arab individual in appreciating moderation has not changed. The acquiring of new advanced weapons has given individuals and groups controlling the instruments of the state stronger potential for destruction compared to their previous

11- Balay, J., and Shevrin, H. (1988), «**The subliminal psychodynamic activation method: A critical review**», American Psychologist 43:161-174.

Unfortunately, nothing of the sort has been palpable in the Arab World and the Middle East at large.

If groups are like individuals, then in an analogous fashion, a group will enshrine with bitterness the memory of a hurtful event that occurred at a crucial time of its development. For example, the on-going watchful position that the different minority groups in Lebanon, Iraq, Sudan, Syria, Yemen etc. tend to take due to the repeated bloody clashes that they had to encounter with one another. Another example, though it sounds remote, but nonetheless it is real and it exemplify how the power of old hurts and unhealed wounds have their impact on current events, can be found in Shiite Moslem history. If we are to trace the wrath of Shiite Moslems to the 680 AD, death of the Ali Bin Abi Talib's son, Hussein, in battle on the desert at Karbala in what is now Iraq, there is the understanding that these incidents of killing Hassan and Hussein crystallized a schism between the followers of Muaawuyah who became caliph and the Shiia (partisans of Ali). These incidents gave the Shiite their emphasis on suffering and martyrdom(10).

Let me take this issue further to say that, it is indeed a powerful and frightening lesson to witness how rigidified anger of 14 centuries ago can be unleashed in our times to threaten the present domestic and regional order. The manifestation of the Shiite wrath is a convincing testimony that a group's anger or frustration cannot and should not be ignored, even when it has lain dormant for centuries. Indeed, on other grounds, Arabs anger and resentment have simmered for years over the status of dependency on major powers. They fear that, once again, their

10- Ajami Fouad. 1986, «**The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shi'a of Lebanon**», Ithaca, N.Y., Coenell Univ. Press.

and police crushing of demonstration, bombardments of cities and villages in many Arab states swept with the Arab Spring. In summary, the individual denies the danger and becomes less human and civilized to others.

Individuals in the Arab World and in the Middle East in general struggle throughout their lives with the tension inherent in a desire for security (domestic and regional security). This struggle most often culminates in submission to the existing authority. The submission to authority counterpoints the drive for avowal of freedom and sharing in decisions affecting their destiny. Based on this, one could understand the Arab regimes continuity until ousted by outside powers as in Iraq, Libya and Yemen, and the survival of the still unyielding Arab regimes.

Though sharing a similar cultural heritage, Arabs, have had a history of ruthless struggle among each other, of unpleasant confessional and ethnic hatreds and rivalries. Their recent memories of bloody conflicts regionally and domestically where they lost family members, close relatives, friends, their dignity, and their status in the world community is still vibrant. Promoters of Arab unity claim that tension in their region is due to misperception of one to another among the diverse Arab communities and at the same time to their distrust of the incumbent regimes. This misperception ignites old wounds casting further obstacles onto the pathway of mutual cooperation. Whether it is a misperception or not, past history is still influencing current-day plans and strategy of politics. From a political psychology understanding, this displacement of perceptions is a familiar phenomenon. The state in the West through its different institutions of propaganda and indoctrination has played the role of the psychotherapist and allowed for minimizing fears emanating from the memory.

they must control their fears, how they think, particularly if controlling people's mind is cheaper to attain and more long-lasting. There is a slender tendency in this direction through the establishment of public relations industry and developing political socialization of the young in their schools' curriculums. However, these programs require big budgets and can be paid for only if the economy is dynamic and the government cuts waste, corruption and unnecessary bureaucracy, conditions that only few Arab states could afford(9).

Most Arab individuals are depicted as being selfish and aloof from social and political responsibilities towards their societies. It is natural not to help those that contribute to a state of affairs you perceive as a threat to you. The Arab mind escapes such feeling of responsibility by depicting of oneself as being not-ready-yet (under-age) towards his/her custodian the state; yet, Arabs' expectations of their societies and state are high. Narcissistic withdrawal was the most common answer to escape the overwhelming fear and tension in the political reality in the Middle East, i.e. the perception of being under-age child-citizen permit individuals within the state-family to place themselves outside the dilemma. Throughout the horrible and terrifying time of massive bombardments on civilians during the civil strife in Lebanon, people over-passed this traumatic situation by forcing themselves to believe that what is happening to others does not concern them, even if they are relatives. The logic is that if they are not concerned then no harm is going to strike them. This denial of danger together with the personality splitting mechanism employed by individuals when too much anxiety besets on them is a common phenomenon well recognized during military

9- Mideast Outlook Varies Markedly Across Region, IMF Survey, October 26, 2011

Following any given insurgency in the Arab world, the state is blamed for not being able to predict it before it happens and for not being able to provide sufficient salvation. Most Arabs now no longer appeal to God, as did Moses, Job, or the rest of the Prophets to provide rescue but rather call on the government for relief. Even the contemporary manifestations of civilizing death ultimated in fears becoming politicized, including not only the politically sponsored military weapons, but fears of disease and unpredicted misfortune as well.

In the rise and relative demise of all nationalistic and sectarian trends in the Arab world, and the Arab Spring success and demand for political participation, Arab political systems and surviving regimes are perplexed on how to respond to a «climate of expectations», which includes the public's needs for reassurance, sense of progress, action, and legitimacy. So far this «climate» featured disenchantment, disconnectedness, and cynicism, leading to the lowest public confidence in the Arab leadership and the state[8]. A further dilemma of Arab government in our time arises from the fact that techniques for appealing to sub-rational and even to sub-conscious levels of human motivation are still in their infancy when applied to politics. Most political leaders have in this respect assumed Arab rationality and discounted the passions; but psychologists and social scientists no longer believe that men are ruled and lined by reason, a very well asserted notion by advertisers and professional military men.

Arab states propagate forcefully that their central function is the maintenance of order. Routinely, this has been achieved through their monopoly over the use of force. If modern Arab governments cannot control their people by direct force then

8- Joint Declaration of the International Financial Institutions, G8 Information Centre, September 10, 2011

fear needs to be exclusively acknowledged as important, and then in association with other factors to better understand political predicaments in their durability and potential reoccurrence. Once this is done, then, attempts at finding techniques to reduce the fear and anxiety in the individual and among the different communities could lead the way to modify the putative underlying causes of the fear or anxiety that bring about miseries, upheaval and destabilization of political order.

Although fear pressures human beings to conglomerate, act cooperatively and thus to originate order in society, by the mere fact of its social intensification in the same place sets off a new dimension of social, economic and political struggle creating a tense situation that could result in violence(7). Organized societies inevitably produce institutionalized governments through elite that emerge to control the instruments of these governments. In Arab societies where proper education of liberty and the true controls of democracy are lacking, the rulers, out of fear, develop a need to reproduce themselves as incumbents in authority. Rulers mostly fear the sectors in society that painfully endured their oppression, they perceive them as potentially dangerous, and thus the oppressed must be controlled. Incumbents in power balance their own fears with that of the fear of their subjects (this is to explicate only one trend among many). They impose an equal size of fear on what is perceived as the source of their fears and in this case it is their subjects. They attempt to subdue crowds by deliberately fostering an atmosphere of fear around the machinery of law and justice. They dramatize imprisonment and executions and establish a highly visible landscape of punishment.

7- Bettelheim, B. (1943), «**Individual and mass behavior in extreme situations**», Journal of Abnormal and Social Psychology, 38: 417-445.

reemerging of new political and confessional movements in the Arab world are alarming events. They are a manifestation of new reasoning in the mind of Arabs, which in turn have consistently set up new profile to their identities, memories, stereotypes, beliefs, discourse, emotions, and actions. With the impact of new values resulting from the new global order, and the new political reality of Arab regionalism, the state is perceived as a rootstock of two contradicting feelings. On the one hand it offers Arabs a stronger sense of security, belonging or affiliation, and even personal identity, than does any alternative universal assemblage. On the other hand it is a source of fear and insecurity to Arabs under the strains and shocks of new regional mobilization and alienation from current domesticated political environments. The greater is the fear of people the greater becomes the potential power of the nation-state to channel both their longings and resentments and to direct their lives and fate. However, uncontrolled fear could undermine stability in society and put the state at stake.

Though we speak of human fear from a group perspective, we should not disregard its individualization and that it is a perpetual enigma. People try to hide their fears behind the fears of others and/or try to hide their fears in a group(6). Whether it is realistic and justified or not, fear plays a major role in most political and social disorder and has a major impact on progress. If it prevails among forces of change (political parties, minorities, religious groups) in societies, it undermines the ability of plural and mixed political entities to survive a long and durable stability. For this reason, it is a subject that should occupy more attention among political scientists and sociologists to understand the Arab Spring and the sweeping violence in the larger Middle East. The factor of

6- Freud, S. (1921), «**Group Psychology and the Analysis of the Ego**», Standard Edition, p. 69.

regimes have become responsible in the eyes of their subjects to find solutions and remedies to all forms of grief and for managing fears of cultural and social deprivation and denial as well. Given the contemporary political involvements with technical freedoms, tension prevention, warnings of economic depression, and the risks of high speed economic inflation, it should be evident that polities have become responsible for preventing most forms of premature, man-made and hence avoidable threat to death. Political responsibility of the existing regimes in the eyes of Arab subjects now extends to protection from death by the natural order as well. In other words the Arab state now is alleged in the mind of Arabs to substitute the role of the parents and it is becoming the legal custodian of all subjects. If the state is perceived as such, then, any failure in meeting expectations will result in alienation and the labeling of the state as being dreadful guardian. To use psychological theories as an implement feature to political science(3), we have to realize that; public opinion, violence, stability, decision-making, conflict resolution, socialization, social and political identity, and leadership employ psychology to better enlightenment of hard-core political issues(4), notwithstanding, and as Greenstein observed, political scientists examine «aspects of the political psychology of revolutions that are revolution-specific», whereas psychologists are more likely «to deal with the psychology of the rebels as a general phenomenon(5).

Undeniably, recent political trends and the emerging and

3- Wituski, Deborah M. 1998, «**Bridging a disciplinary divide: the Summer Institute in Political Psychology**», Copyright 1998 American Political Science Association in association with Gale group and LookSmart.
Wolin, Sheldon, «**Democracy, Difference and Re-Cognition**», Political Theory 21 (August 1993), 467.

4- Hermann, Margaret G. 1997, «**An Interdisciplinary Adventure: The Research Training Group on the role of Cognition in Collective Political Decision Making**», Mershon Center, Ohio State University.
Hermann, Margaret G. General editor, 1986, «**Political Psychology**», San Fransisco, Jossy-Bass.

5- Greenstein, «**Political Psychology: A Pluralistic Universe**», 457.

norms that obscure the hidden impact of fear complicate any study involved in the description and analysis of the relationship between the drives for change manifested in the Arab Spring and political processes.

Observations derived from upheavals, disorder and turmoil in most Arab societies allows me to assert that the Arab people are specifically influenced and moved by fear and anxiety(1). Even when their fear is not justified, they nonetheless, in some instances, alarm the immediate political reality. Definitely, the intensity of their overall anxiety upset basic elements of their thinking and minds in all proceedings. What does this indicate to political processes having people living under this feeling of continuous fear? As usual in psychology, there is the persistent but less detectable in the so-called normal circumstances. So under extreme stress of anxiety, the in-built consistency of anxiety is reflected either in violence or reduction in differentiation, realization, and strong tendency to altruism(2). The latter explains Arabs reluctance to cooperate with their perceived antagonists and their dependency on the «other» perceived as similar. Most often, the «other» is the religious leader or groups from within or outside the state.

With the unfolding of new and inharmonious social development in the Arab world, political systems have become increasingly perceived as deficient in responsibility to addressing individual's needs for safety, order, better standard of living, meaningfulness, and well being. With the steady penetration of western influence bringing about instrumental modernization, Arab political

1- Alford, Melanie Klein. Benjamin, «**The Bonds of Love**», Bion, «**Experiences in Groups**», Brown, «**Life Against Death**», Chodorow, «**The Reproduction of Mothering**», Deleuze, and Felix, «**Anti-Oedipus**», Dinnerstein, «**The Mermaid and the Minotaur**», Flax, «**Thinking Fragments**», Foucault, «**Madness and Civilization**».

2- Laing, R. D. 1967, «**The politics of experience**», New York, Ballantine.

Arab Spring: Political Psychology Perspective

Professor Michel Nehme*

I write as a political and social scientist and accordingly this article is within this contour. What follows does not support any political trend and is free of intentional propaganda orientation. The objective is an attempt to utilize the diverse components of human fear and anxiety as a conceptual framework within the academic disciplines to explain revolutionary change and crucial political dimensions unfolding recently under the title of Arab spring in the Middle East region. Although the concept of fear is used without difficulty in everyday language, problems arise both when it is used as a guide to explain stability and instability on the one hand, and as a force used by political elite in the domain of political arenas.

In this context, political studies as a discipline, if not associated with the learning of psychology is not pertinent to recognize and subsequently employ the concept of fear. The prevalent social and psychological

* *Researcher*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2012

Contents

N° 80 - April 2012

Arab Spring: Political Psychology Perspective
..... Professor Michel Nehme *5*

Surveillance et sousveillance: Janus de la sécurité
..... Lieutenant-colonel Jihad Merhi *25*

Abstracts ..... *49 - 53*

Résumés ..... *55 - 59*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Michel NEHME
Dr. Elham MANSOUR
Prof. Tarek MAJZOUB

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are refereed and subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

- Arab Spring:
  Political Psychology Perspective

- Surveillance et sousveillance:
  Janus de la sécurité